الإعلام البيئي المطبوع ودوره
في دعم الرشادة البيئية

دراسة تحليلية لآراء عينة من خبراء الإعلام الصحفي والبيئة

إعداد

إيمان محمد عز العرب

أستاذ مساعد بقسم الاجتماع

مقدمة:

يؤدى الإعلام دورا هاما في إدارة المعرفة وتنظيم الذاكرة الجماعية للمجتمع، خاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات ومعالجتها وتوظيفها، مما يسمح بإعادة صياغة القالب المعرفي والثقافي للمجتمع. فالإعلام وسيلة تأثر وتأثير، يتأثر بما في المجتمع من أحداث وقضايا، ويؤثر في المجتمع ذاته من خلال الأفكار التي يطرحها مساهمة في بنائه وتكامله. فنظرا للارتباط بين الإعلام والقضايا السائدة في المجتمع، فالإعلام ينهل من الواقع إفرازاته ومعطياته الغثة والسمينة في آن واحد معا، ويعيد صياغة هذا الواقع ومعطياته بطريقة تسهم في بلورة المواقف والاتجاهات والحلول للقضايا المأخوذة أساسا من الواقع.

وتعد قضية البيئة وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من المشاكل والمخاطر، من القضايا الهامة والملحة في العالم كله، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل. فقد شكل القرن الحالي نقلة وقفزة نوعية على صعيد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث يشير تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى العديد من المشاكل التي أصابت عالم اليوم، والتي أصبحت تمثل معوقا للتنمية واستدامتها، بل وتطرح عدة تحديات على صعيد البيئة. فالبيئة كقيمة في ذاتها هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، حيث يعد الحق في البيئة هو حق الانسان في استغلال الموارد البيئية وسط نظام بيئي خال من التلوث، بقصد إشباع حاجاته الأساسية مع ضمان نقل هذه الموارد إلى الأجيال المستقبلية كما هي عليه وقت استغلالها.

ونظرا لأهمية البيئة باعتبارها الوسط الحيوي الذى يعيش فيه الفرد كان لابد من حمايتها وتفادى المؤثرات السلبية عن طريق تفعيل الرشادة البيئية بغية تحقيق التنمية المستدامة. لذا كان تعاظم دور الإعلام البيئي باعتباره أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية ونشر الثقافة وترسيخ الوعى البيئي لدى الأفراد سعيا لتأصيل تنمية البيئة. كما أن الإعلام البيئي من أدوات التغيير الموجه نحو بلوغ مجتمع متوازن قادر على التفاعل مع البيئة بشكل إيجابي من خلال تنمية مهارات عامة للناس، وتزكية شعورهم بالمسئولية حيال بيئتهم مما يكون سببا في تغيير حقيقي في أفعالهم وسلوكياتهم تجاه البيئة.

أولا: مشكلة الدراسة وأهميتها:

تنامى الإهتمام الإعلامي بقضايا البيئة بعد اكتشاف الآثار المدمرة للبيئة، حيث يسهم الإعلام البيئي في نشر المفاهيم والقيم والثقافة البيئية، والإرتقاء بالوعى والحس البيئي الذى يهدف إلى ترشيد السلوكيات البيئية، وخلق الإهتمام بالقضايا البيئية لدى الجمهور وعقلنة السلوك الإنساني تجاه البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة بأبعادها المتعددة، وذلك من خلال كافة وسائل الإعلام. وتلعب الصحافة المكتوبة بشكل خاص دورا كبيرا في معالجة المشاكل والقضايا البيئية وتوجيه سلوك الأفراد نحو التعامل السليم مع عناصر البيئة ومواردها، باعتبار الصحافة قناة اتصالية فعالة خاصة مع الموضوعات البيئية نظرا لتعقيدها وتشابكها واحتياجها للشرح والتوضيح والتبسيط، وهذا الإعداد يتطلب فترة زمنية أطول مما يجعل التقارير التي تتناول تلك الموضوعات البيئية أنسب للصحف في عرضها أكثر من الوسائل الإعلامية الأخرى.

والواقع، أن المخاطر المحدقة بالبيئة في معظمها هي من صنع الإنسان، الذى يتعامل مع البيئة في كثير من الأحيان بسلبية وعدم وعى وإكتراث، لاسيما في الدول النامية التي تفتقر بشكل عام للتوعية البيئية، فضلا عن وضعها الاقتصادي المتدهور الذى يدفعها لإستنزاف مواردها الطبيعية. ولذا أصبح وجود إعلام بيئي متخصص في عصر العولمة أمرا بالغ الأهمية ليعكس الصورة الحقيقية للواقع البيئي، وإبعاده عن أية مزايدات أو صراعات سياسية، اقتصادية أو اجتماعية خاصة أمام الوضع البيئي المتدهور الذى يشهده العالم الأن، حيث تتنوع المشكلات والقضايا البيئية بتنوع المجتمعات من خلال أنماطها وأساليب الحياة فيها وأنماط الإستهلاك والإنتاج. ولذا فرضت قضايا البيئة نفسها بقوة على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية كافة، وفى جميع مختلف النشاطات، ولم تعد تلك القضايا تشكل هاجسا يهدد المستقبل فقط، بل أصبحت واقعا ماديا يهدد الأجيال الحاضرة، إذ أن الموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب، والتنوع البيولوجي مهدد بالإنقراض، وظواهر التغيرات المناخية تتزايد.

فهناك العديد من المخاطر[*] البيئية التي تشكل أحد معالم مجتمع المخاطر – على حد تعبير أولريش بيك Ulrich Beck– وتظهر في خضوع موارد البيئة للإستغلال غير الرشيد والنضوب وسوء استخدام البيئة باعتبارها سلعة مجانية، والنظر إليها على أنها سلع ومصدر لتعظيم الأرباح متجاهلين أن البيئة هي المجال الوحيد لبقائنا واستمرار الأجيال القادمة مما يؤدى إلى مزيد من التدهور البيئى فى المستقبل، ووقوع انحرافات تنموية تكشف عن أزمة العلاقة بين

الإنسان والبيئة، والتي انطلقت من أطروحة العقد الاجتماعي لتوماس هوبز Thomas Hobbes، وفكرة السيطرة والسلطة والمصلحة المادية لنيكولا ميكافيللي Niccole Machiavelli، وكذلك برنامج فرنسيس بيكون Francis Bacon، الذى يصوغ من خلاله أخلاقيات جديدة تجيز للإنسان استغلال الطبيعة والبيئة كيفما شاء، لأنها ملك له وفى خدمته قائلا أنه يجب أن نأخذ الطبيعة من ناصيتها، حتى صارت معظم المجتمعات تترقب نهاية الطريق أو نهاية المشاريع التنموية، وربما تأكد لديهم نهاية التاريخ، وفقا لفرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama.

ولكن نظرا لقلة وفقر المشاريع التنموية التي أدت إلى استنزاف الثروات والموارد البيئية لهذه المجتمعات، كان ذلك مدعاة للتأكيد على مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها لما تسهم به في صنع وعى قصدي، بتدبر أمر استدامة كل ما هو متاح من موارد البيئة من أجل تأسيس وعى جديد ذو شروط معرفية تنموية جديدة. ذلك الوعى الذى بدأ يتشكل مع بداية القرن الحادي والعشرين، والذى شهد مزيدا من المشروعات التنموية تلك التي تحاول تحقيق التوازن في استخدام الإمكانيات المتاحة، مع محاولة الحفاظ على البيئة وحمايتها وفق عملية تغيير ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات البيئية وتلبية احتياجات الإنسان من التنمية دون إلحاق الأذى بالموارد البيئية، ومن ثم تحقيق استدامة الوجود البيئي في الحاضر وللأجيال المستقبلية. ولهذا تمثل التنمية المستدامة نمطا يمتاز بالعقلانية والرشد، حيث يتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

فمن المعروف ان التنمية المستدامة ليست مقطوعة الصلة تماما بالتراث التنموي الماضي، فهي تمثل مكملا ضروريا لكل ما سبقها من مفاهيم تنموية أخرى. وعلى الإنسان أن يتدارك سلوكه الخاطئ في استنزاف موارد البيئة ويعدل من منظومة أفكاره، من خلال إعلام بيئي متخصص يسعى لإيجاد صيغة توازن بين الرخاء الإنساني الاقتصادي والتقاليد الثقافية، واستدامة الموارد الطبيعية للبيئة وذلك عن طريق بلورة دور واضح ومحدد في تهيئة الأفراد للمعيشة في عالم يتشكل من جديد، والتوضيح للقائمين على هذه الأجهزة الإعلامية بتعاظم الدور الملقى على عاتقهم حيال قضايا البيئة ومشكلاتها استجابة للتيار العالمي الضاغط والمطالب بضرورة العمل دون تقاعس لتزويد أفراد المجتمع بالعلم والمهارات اللازمين لمواجهة أخطر ما تعرضت له حياة الانسان منذ أن نشأ على هذا الكوكب.

فالإعلام البيئي هو شريك هام لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال الوظائف المتعددة التي يجسدها، بدءا بالتوعية البيئية وصولا للسلوك البيئي الإيجابي الذى يحقق مواطنة بيئية فاعلة. وذلك من خلال المساهمة في تعزيز مبدأ الرشادة البيئية وحماية حقوق الإنسان في البيئة، والتي تتمثل في: الحق في المعلومات البيئية، الحق في المشاركة البيئية والحق في الحصول على العدالة البيئية. ولذا يعد الإعلام البيئي وسيلة من وسائل إيقاظ الوعى البيئي المستقبلي، وتنمية المهارات للأفراد والقدرة على المشاركة محققين ما أطلق عليه رايت ميلز C. .Wright Mills الخيال السوسيولوجى (Sociological Imagination) الذى سيدفع ببيئتهم إلى الإستدامة.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها، من أهمية القضايا البيئية، وما تنطوى عليها من تشعب وتنوع فى المخاطر وانعكاس ذلك على البيئتين الطبيعية والبشرية. حيث قفزت تلك القضايا فى مقدمات الإهتمام على الصعيد العالمى. هذا بالإضافة إلى أهمية دور وسائل الإعلام كجزء من السياسة العامة البيئية، التى تهدف إلى تنمية الوعى البيئى ونشر الثقافة البيئية لدى قطاعات المجتمع المختلفة، لتشارك فى تطوير السياسات البيئية ومراقبتها ومراجعتها، وتهيئة الجمهور لدعم تنفيذ تلك السياسات دعما للرشادة البيئية وتحقيقا للتنمية المستدامة، التى أصبحت من بين الرهانات الأساسية للألفية الثالثة.

ثانيا : أهداف الدراسة وتساؤلاتها :

الهدف الأول : توضيح ماهية الإعلام البيئى، وأهم وظائفه فى المجتمع.

ويتحقق ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

س١- مالمقصود بالإعلام البيئى ؟ وما مراحل تطوره ؟

س٢- ما أهم أهداف ووظائف الإعلام البيئى فى المجتمع ؟

الهدف الثانى : التعرف على العلاقة التلازمية بين البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ويتحقق ذلك الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

س١- ما التطور التاريخى للتنمية المستدامة ؟ وأهم أهدافها ؟

س٢- كيف تكون التنمية المستدامة أسلوبا لحماية البيئة ؟

الهدف الثالث : الكشف عن دور الإعلام البيئى فى تفعيل التنمية البيئية المستدامة.

ويتحقق ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

س١- كيف تعد الرشادة البيئية مدخلا للتنمية البيئية المستدامة ؟

س٢- إلى أى مدى يؤدى الإعلام البيئى دوره فى مواجهة تحديات التنمية البيئية المستدامة ؟

ثالثا : نوع الدراسة وأدواتها :

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية Descriptive Studies، التى تستهدف تصوير خصائص مجموعة معينة أو موقف معين، كوصف موضوع الدراسة والبحث وعناصره وعلاقاته مع ما يتصل به من متغيرات ومفاهيم وأبعاد متعددة، للكشف عن العلاقات المتبادلة والإرتباطات القائمة بينها[١]، وصولا إلى نتائج تفسر طبيعة العلاقات هذه وتأثيراتها، بما يرسم صورة واقعية لها

وعن أداة الدراسة المستخدمة : فقد استخدمت الباحثة، المقابلة المتعمقة، التى تعد من أهم أدوات البحوث الكيفية، التى تنتج لنا بيانات يغلب عليها الطابع الكيفى بدرجة أكبر، ويستخدم فيها الباحث دليلا للمقابلة يحتوى على مجالات أو موضوعات عامة لدراستها، كما تسمح بإتاحة الفرصة للمبحوث لكى يجيب بحرية، وقد تتم المقابلات إما بشكل مباشر وجها لوجه، أو من خلال وسيط كالكتابة إليه أو الاتصال هاتفيا [٢]. وفى هذه الدراسة تمت إجراء مقابلات عينة الدراسة بشكل مباشر، وبلغ عددهم كالتالى : عدد (١٠) من العاملين بمجال الإعلام الصحفى، من الخبراء والممارسين من ذوى الكفاءة والخبرة، كما استخدمت المقابلة مع عدد آخر(١٠) من المهتمين بالشأن البيئى، والكيفية التى يمكن النهوض بها نحو اعلام بيئى فاعل ومثمر، وهم من العاملين بجهاز وزارة البيئة، شعبة الإعلام والدعاية. (وتم ذكر أسماءهم فى مراجع الدراسة) ولعل اختيار هذه العينة، جاء لما يتمتع به أفراد العينة - بحكم عملهم – من المتابعة المستمرة لهذه القضايا البيئية إعلاميا، إضافة إلى متابعة ما يجرى وما ينشر فى هذه المؤسسات من معلومات تخص الشأن البيئى محل الدراسة، ومن هنا تصبح هذه العينة الأكثر قدرة على تقديم الفائدة بحكم ممارستهم المهنية. وقد تمت المقابلة وسؤال العينة، والحصول على إجاباتهم من خلال (دليل للمقابلة) تضمن مجموعة من المحاور التى تشمل جوانب موضوع الدراسة (وسيتم عرضها فى الدراسة التحليلية).

رابعا : الدراسات السابقة :

تتفق أغلب الدراسات السابقة، على أهمية دور وسائل الإعلام فى التوعية البيئية، أى أن العلاقة بين الإعلام - على إختلاف وتنوع مصادره - وبين رشادة البيئة والحفاظ عليها، علاقة طردية، وصولا لتفعيل وتحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الجيل الحاضر والأجيال القادمة. ونجد ذلك متمثلا فى : ورقة العمل المقدمة لندوة الإنسان والبيئة – باسم الأمانةالعامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٩٠) [٣] – من خلال إبراز أهمية وسائل الإعلام فى تحقيق أهداف التربية البيئية، وكشفت عن : غياب أو فقدان الوعى البيئى فى الدول النامية، والذى يعزو معظم خبراء التربية أسبابه إلى قصور الإعلام البيئى فى هذه الدول وإحجام هذه الوسائل عن القيام بدورها الرئيسى فى هذا المجال، كما ترى هذه الورقة، أن المفاهيم المتعلقة بكيفية الحفاظ على البيئة ستظل غائبة عن معظم أبناء المجتمعات النامية لعدة أسباب منها :

- عدم وصول الوسيلة الإعلامية لمجموعات كبيرة من عامة الناس إما بسبب الأمية أو لأسباب فنية أو اقتصادية.

- عدم وضوح المادة البيئية بصورة تجذب انتباه السامع أو القارىء.

- عدم توافر العدد الكافى من الإعلاميين البيئيين فى ذلك الوقت.

إذا كانت الدراسة السابقة، تناولت وسائل الإعلام بشكل عام، فدراسة " سهام نصار" ركزت على الصحافة بشكل خاص، فجاءت الدراسة بعنوان " دور الصحافة فى التوعية بمشكلات البيئة فى مصر " (١٩٩٢)[٤]، وذلك من خلال التعرف على طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا البيئة، وتقويم هذا الدور بتحليل مضمون صحيفتى الأهرام والوفد خلال عام ١٩٨٧. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تعتبر صحيفة الوفد أكثر اهتماما بعرض مشكلات البيئة بالمقارنة مع صحيفة الأهرام.

- اختلفت أولويات الإهتمام بقضايا البيئة فى صحف الدراسة.

- استخدمت صحيفتا الدراسة فى المعالجة الصحفية، فن الخبر الصحفى، ثم بريد القراء وأخيرا المقال.

وفى نفس الإطار، جاءت دراسة " محمد خليل الرفاعى " بعنوان " أثر وسائل الإعلام فى تكوين الوعى البيئى " (١٩٩٧)[٥]، وقد أجريت على عينة

من جمهور الشباب المصرى، بهدف معرفة مساهمة وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى البيئى، وكانت النتائج التالية :

- مساهمة وسائل الإعلام فى تكوين الوعى البيئى أقل من مساهمة المناهج الدراسية والأصدقاء بين أفراد العينة ذكور وإناث سواء.

- الموضوعات التى تناقش الشأن البيئى تفتقد لعناصر الجذب والإقناع فى وسائل الإعلام كافة.

- تعد صحيفة الأهرام أكثر الصحف المصرية اهتماما بالبيئة.

وفى إطار التنوع بين الدراسات قدمت " رحاب ابراهيم سليمان " دراسة بعنوان " الصحافة المصرية وترتيب أولويات الصفوة تجاه قضايا البيئة فى إطار مفهوم التنمية المتواصلة فى مصر " (١٩٩٩)[٦]، تهدف للمقارنة بين أولويات قضايا البيئة لدى عينة من الصفوة فى المجتمع المصرى، وأولويات هذه القضايا لدى الصحف، للوقوف على مدى الإرتباط بين الأجندتين. وكانت أهم النتائج التى توصلت إليها :

- جاءت قضية تلوث المياه فى مقدمة أولويات القضايا البيئية التى عالجتها الصحف، وعند جمهور الصفوة، وعند القائمين بالاتصال.

- جاءت المصادر البشرية فى المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات البيئية، تلتها البحوث والدراسات، ثم الوثائق والتقارير

- سيطرة المعالجة الإخبارية على المعالجات الأخرى، يليها التفسيرية، ثم مقالات الرأى، وأخيرا رسائل القراء.

أما "ناصرالجبر" فقد طبق دراسته على عينة من سكان مدينة الرياض، وكانت بعنوان " الإعلام والوعى البيئى"(٢٠٠٠)[٧]، هدفت إلى معرفة مدى فاعلية وسائل الإعلام الجماهيرية فى المملكة العربية السعودية فى مجال التوعية البيئية ونشر المعلومات البيئية ومدى فائدتها، جاءت النتائج : أن التليفزيون، يأتى فى المرتبة الأولى بين وسائل الإعلام من حيث تناول القضايا البيئية، وتعتبر الصحافة، أبلغ تأثيرا لطائفة المثقفين والمتعلمين، بينما يعتبر الراديو، من أهم الوسائل المستخدمة خاصة لدى متدنى التعليم والأميين، وذلك لقدرته على النفاذ لمناطق لا تستطيع الوسائل الأخرى الوصول لها.

وعن نظام الرشادة البيئية، يشدد الكاتبان : Barbara Gem mill & Abimbola Bamidele" " فى دراسة لهما بعنوان : " The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental

Governance " (٢٠٠٢)[٨]، على الأدوار الكبيرة التى يقوم بها المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى ترقية نظام الرشادة العالمية، والتى تتمثل فى أربعة أدوار رئيسية : توفيرالمعلومات البيئية، تقديم الإستشارة فيما يتعلق بالسياسات التنموية، التقييم والتمويل البيئيين، وأخيرا، تعزيز العدالة البيئية. وتكمل الدراسة السابقة، دراسة الكاتب " James Gustavo" بعنوان " The Global Environmental Agenda " (٢٠٠٢)[٩]، فى نفس الإتجاه، حيث يعتبر فيها، بأن النظام البيئى يحتاج إلى عاملين أساسين لكى تولد حركة بيئية عالمية هما : أن تكون السياسات البيئية مشروعة على المستوى الوطنى، وثانيا، أن تكون الإجراءات البيئية التى تتخذ لحماية الكون مستندة إلى الوعى المشترك لكل الشعوب. كما يقدم الكاتب، ثلاثة ركائز أساسية يجب أن تستند إليها الرشادة البيئية العالمية، وهى : أن تكون المؤسسات والإجراءات مشروعة على المستوى الدولى، تشجيع المبادرات التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية، السوق، الحكومات المحلية، وبقية الفواعل الأخرى، وأخيرا أن ندرس بعمق أسباب التدهور البيئى كالنمو السكانى المتزايد، الفقر، النمو التكنولوجى المتسارع. كما تتفق مع الدراسات السابقة أيضا دراسة الكاتبان " Robert Prescott & David Hales" (٢٠٠٢)[١٠]، بعنوان : " Assessing Progress Toward Sustainability " والتى تشير إلى التحول من مفهوم التنمية إلى مفهوم الإستدامة، وأهمية التشاركية الديموقراطية وشفافية التصرفات، من خلال عدة تساؤلات، مثل، هل نحن أغنياء أم فقراء ؟، هل الغذاء الكافى متوفر لكل واحد منا اليوم ؟، هل هناك تعزيز لجودة الحياة ؟، هل البيئة اليوم بحال أفضل ؟ هل الانسان بحاجة فعلا إلى التنمية البيئية ؟، ورغم النظرة التشاؤمية للكاتبان، إلا أنهما سلطا الضوء بالأرقام على واقع البيئة الانسانية اليوم، والتحديات التى تواجهها، مشددين على أهمية المسئولية والمساءلة والشفافية من أجل رشادة أفضل. وللتأكيد على عولمة القضايا والمخاطر البيئية على مستوى العالم، نجد ذلك فى دراسة " Toru Iwami" بعنوان : " Globalization and pollution Industries in East Asia" (٢٠٠٦)[١١]، التى تهدف إلى توضيح مدى تأثير العولمة على البيئة عن طريق تصدير واستيراد المواد الملوثة والمستخدمة فى الصناعة فى منطقة شرق آسيا، وذلك فى ضوء تحرير التجارة والإستثمار الأجنبى المباشر، كصفقات اقتصادية أجنبية على البيئة، بالإضافة إلى المقارنة بين العائد الاقتصادى لتلك النشاطات وبين التكلفة البيئية لتلك الصناعات. وأهم نتائجها :

- تميل صناعات التلوث إلى التركيز فى الدول النامية، كنتيجة للإختلاف الدولى فى السياسات البيئية.

- من الضرورى نقل التكنولوجيا الأقل تلويثا للبيئة مع نقل السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، لتحقيق مستوى أدنى من التلوث حول العالم سواء متقدم أم نامى.

- بالرغم من وجود تشريع دولى فى هذا النطاق، إلا أنه غير مطبق فعليا فى دول شرق آسيا بشكل غير كامل، نظرا لعدم وجود تكامل اقتصادى قانونى فى بعض البلدان مما يعوق التعاون البيئى الإقليمى والدولى.

وعن دراسة "باية بوزغاية " المعنونة " تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة "(٢٠٠٨)[١٢]، فهى تكشف لنا عن مشكلة تلوث البيئة، الناجم عن ضغط الانسان المبالغ فيه على الموارد البيئية، وإلقاء الضوء على السياسة التنموية، وتأثيرها على البيئة، والعمل على لفت انتباه السلطات الرسمية وغيرها للمشكلات البيئية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة المفقودة، وحصر التدابير التى تهدف إلى الحد أو التقليل من تلوث البيئة إلى أقصى حد ممكن. وتمثلت عينة الدراسة فى (١٣) فرد من جهاز السلطات الرسمية، و(٧) أفراد من مجموع السلطات غير الرسمية، والتى تعمل ضمن إطار التنمية وحماية البيئة. وأهم النتائج :

- يرجع التلوث البيئى، لعجز الإجراءات الحضرية فى تنمية المنطقة وفق خصوصيتها الجغرافية والتاريخية واحتياجات المواطن، مما تسبب فى ظهور المشاكل البيئية المهددة لحياة الانسان.

- إن سياسة حماية البيئة من التلوث لحد الآن لم تتمكن من الوقوف بهياكل المدينة ومحيطها، رغم ما خصص لها من إجراءات وميزانيات وموارد بشرية.

وتواصلا للإهتمام بقضايا البيئة فى الصحف المكتوبة، كانت دراسة الباحث "نور الدين دحمار " بعنوان " قضايا البيئة فى الصحافة المكتوبة "(٢٠١٢)[١٣]، حيث تم تحليل مضمون صحيفتين لمدة ٦ أشهر كاملة، وكان أهم ما توصلت إليه : وجود اهتمام اعلامى محدود فى الصحف المدروسة بموضوع البيئة ومشكلاتها، وتقصير فى إبراز قضايا البيئة وتسليط الضوء عليها مما لا يساهم فى تغيير الإتجاهات السلبية لدى الجمهور نحو البيئة. ونظرا لأهمية الإعلام الجديد أيضا ودوره فى تعريف وتثقيف وزيادة الوعى المجتمعى بمخاطر البيئة ومشاكلها ومكوناتها، أى أنه يعمل كمنصات إعلامية فاعلة ونشطة ويتابعها الكثيرون، جاءت دراسة "نصر الدين عبد القادر عثمان " بعنوان "توظيف الاعلام الجديد فى نشر الوعى بقضايا التنمية المستدامة، الوعى البيئى نموذجا " (٢٠١٧)[١٤]، وتهدف إلى التعرف على مدى توظيف المؤسسات المعنية بالبيئة للإعلام الجديد، وتوضيح أكثر أنواع الإعلام الجديد

قدرة على التأثير فى الجمهور. وأهم النتائج : أن الإعلام الجديد لم يوظف فى مجال التوعية البيئية بشكل جيد يتناسب وأهمية القضية، مما يؤكد أن المؤسسات البيئية العربية لم تهتم بالإعلام الجديد كما يجب. مما دعا الباحث إلى التوصية برفع مستوى الوعى عبر الحملات الإعلامية التى تستهدف رفع الوعى البيئى بأهمية التعامل الجيد معها، من خلال إشراك المؤثرين فى الإعلام الجديد فى حملات التوعية.

التعقيب على الدراسات السابقة :

كشفت الدراسات السابقة، عن مجموعة من الإشكاليات التى تواجه وسائل الإعلام فى تعاملها مع قضايا البيئة، كما كشفت عن بعض الثغرات التى تشوب تعامل الصحافة بصفة خاصة فى مجال التوعية بالقضايا البيئية، ويمكن عرض ذلك فى عدة نقاط على النحو التالى :

- تشترك هذه الدراسات فى نتيجة عامة وهى، أن وسائل الإعلام لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف التى ينبغى القيام بها فى مجال معرفة الأفراد بالموضوعات والقضايا البيئية والأخطار التى تهددها وتهدد صحة الانسان ذاته، وكذلك القصور فى إنماء الوعى البيئى لديهم.

- تكاد تجمع هذه الدراسات على أن ثمة مشكلات بيئية يعانى منها المجتمع، وأن هناك حاجة ماسة إلى بلورة دور محدد لوسائل الإعلام فى هذا الإتجاه.

- أوضحت الدراسات السابقة، طبيعة التداخل بين البيئة والتنمية، دون انحياز فكرى، وبمنهجية فى العرض، وقدر كبير من الواقعية.

- أكدت على تركيز الصحف على قضية التلوث بأنواعه، رغم أن التلوث قضية واحدة نشأت عن التدخل غير الرشيد للإنسان فى النظم البيئية المختلفة.

- كشفت الدراسات أيضا، عن غياب المفهوم السليم والصحيح لمعنى البيئة فى المعالجات الصحفية، إذ يجب أن يتسع مفهوم البيئة ليرتبط بمفهوم التنمية المستدامة، وهو ما لم تنتبه له الصحف فى معالجتها لتلك القضايا.

- كما تكشف نتائج الدراسات السابقة، على أن المعالجات المقدمة عن البيئة تقدم بشكل جزئى، ولا تتسم بالإستمرارية والمتابعة والتقويم، ونادرا ما يحدث متابعة أو تغطية، مما يترك الجمهور دون إحاطة علمية واضحة.

وأما الدراسة الحالية، فهى تقع بين مجالى : الاجتماع البيئى، والإعلام البيئى. مما يثرى المعرفة السوسيولوجية فى من خلال إلقاء الضوء على نوعية العلاقة بين : الإعلام والبيئة والتنمية المستدامة، وصولا إلى المواطنة البيئية لكل فرد

خامسا : مفهومات الدراسة :

(١) الإعلام البيئى : Environmental Information

عرف أوتوجرت Autogert الإعلام، بأنه هو التعبير الموضوعى لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها فى نفس الوقت [١٥]. أما الإعلام المتخصص، فهو اعلام يهدف إلى نقل المعلومات للجمهور حول مجال معرفى معين استجابة لتطلعات ورغبات الجمهور المختلفة، بهدف تنوير الرأى العام وجعله على إطلاع وعلم بما يحدث فى هذا المجال المعرفى المتخصص. ولهذا يعد الإعلام البيئى هو إعلام متخصص، يهتم بالشئون البيئية التى تسعى لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تزايدت الحاجة إلى هذا النوع من الإعلام خاصة فى الآونة الأخيرة بالتزامن مع تعاظم الاهتمام الدولى بالبيئة، وظهور الكثير من المشكلات البيئية فى كثير من دول العالم، الأمر الذى يستلزم توضيح المفاهيم البيئية وإحاطة الجمهور بها سعيا لتأصيل التنمية البيئية المستدامة. ولعل أهم هدف يركز عليه الاعلام البيئى هو خلق الوعى والثقافة البيئية لدى الأفراد وتحفيزهم للمشاركة الفعالة فى مشاريع التنمية والبيئة للحفاظ علي حقوق الأجيال القادمة والعيش فى بيئة صحية سليمة.

وبالنظر إلى مصطلح "الإعلام البيئى" نجده عبارة عن تعبير مركب من شقين، الإعلام والبيئة، فالاعلام هو الترجمة الموضوعية والصادقة للأخبار والحقائق وتزويد الناس بها بشكل يساعدهم فى تكوين رأى صائب فى مضمون الوقائع، وأما البيئة، فهى المحيط الذى يعيش فيه الانسان أرضا وماء وهواء. ويعد الإعلام أحد المقومات الأساسية فى الحفاظ على البيئة، حيث يتوقف تحقيق الوعى واكتساب المعرفة اللازمين لتغير الإتجاهات نحو القضايا البيئية على نقل المعلومات وعلى استعداد الجمهور نفسه. لذا فالإعلام البيئى هو توظيف وسائل الإعلام من قبل أشخاص مؤهلين بيئيا وإعلاميا للتوعية بقضايا ومشكلات البيئة، وخلق رأى عام متفاعل إيجابيا مع هذه القضايا [١٦].

كما عرفه البنك العالمى البيئى أنه : نقل معلومات ذو طابع بيئى من وكالات أو منظمات غير حكومية من أجل إثراء معارف الجمهور والتأثير علي أرائه وأفكاره وسلوكياته تجاه البيئة [١٧]. وبهذا يمثل الإعلام البيئى أحد أهم أجنحة التوعية والتثقيف البيئية، وهو أداة إن حسن استثمارها كان لها المردود الإيجابى للرقى بالوعى البيئى ونشر الإدراك السليم بقضايا البيئة المعاصرة وبناء قناعات معينة تجاه البيئة وأحوالها.

وتتعدد وسائل الإعلام البيئى ما بين مطبوعة كالصحف والمجلات والكتب والتقارير والكتيبات والنشرات والملصقات، والوسائل المسموعة كالراديو، والمرئية كالتليفزيون والسينما والانترنت، هذا بالإضافة إلى الأحداث الخاصة كالمناسبات البيئية، المعرض، المسابقات، أو المؤتمرات والندوات.

أما التعريف الإجرائى للإعلام البيئى فى هذه الدراسة فهو يعنى : الإعلام المساند لقضايا البيئة من خلال إحداث تغيرات لازمة وضرورية فى المفاهيم والقيم المرتبطة بالسلوك البيئى عن طريق زيادة الوعى لدى الجمهور بقضايا ومشكلات البيئة وإكسابه المهارات والسلوكيات للحفاظ على بيئته وتفعيل آليات الرشادة البيئية وصولا للتنمية المستدامة.

(٢) الرشادة البيئية (الحوكمة البيئية) Environmental Governance :

لا يوجد تعريف جامع و متفق عليه للرشادة البيئية لحداثة ظهوره، فالرشادة البيئية – أو كما يطلق عليها البعض بالحوكمة البيئية – يقصد بها كيف تتعامل المجتمعات مع المخاطر و التهديدات البيئية، أوهي التفاعل بين المؤسسات الرسمية و الفواعل المجتمعية الأخري (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المنظمات الدولية) في مجال تحديد المخاطر البيئية والتصدي لها، وذلك من خلال وضع السياسات والبرامج والخطط البيئية والعمل علي تنفيذها(١٨).

فقد برز هذا المفهوم في ظل تزايد المخاطر التي تهدد استدامة العملية التنموية، كالعولمة، الفقر، الأمن والفساد السياسي. حيث اعتبر البنك الدولي عام ١٩٩٢ " الرشادة " بأنها الطريقة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف تحقيق التنمية واستدامة البيئة الداعمة لها(١٩).

فإذا كانت الرشادة البيئية أو الحوكمة البيئية هي مفهوم حديث نسبيا برز في النقاشات المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة، فقد ساهم في ظهوره أيضا، الأزمات الاقتصادية التي مرت بها مختلف الدول، حيث جعلت منها موضوعا هاما في النقاشات والمؤتمرات والملتقيات المتعلقة بالبيئة علي الصعيدين الوطني والدولي.

وما يتفق عليه، أنه رغم اختلاف الصيغ المستخدمة لهذا المفهوم مثل (الحاكمية، الحكمانية، الحكم الراشد..وغيرها) إلا أنها جميعا تشترك فى خصائص معينة، كالمساءلة، المحاسبة، التمكين، حرية التعبير... إلا أنه يختلف عن مفهوم الحكومة. فلفظ الحوكمة، يشير إلى القيام بالحكم بمعنى واسع، يتحقق من خلاله العدل والكفاءة فى استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق

الشفافية والمساواة. أما الحكومة، فهى مؤسسة أكثر انعزالا عن المواطنين، وأكثر إلتصاقا وتقييدا بالعمليات الإدارية.

إذا تعبر الرشادة البيئية عن، جملة الآليات و المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتشريعات والعمليات التنظيمية التي من خلالها يتم التأثير علي الأفعال والنتائج البيئية، أي أنها آليات صنع القرارات التي تهتم بإدارة البيئة ومواردها، وتنظيم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسئولية من أجل البيئة، بالإضافة إلي كيفية تحديد المشاكل البيئية وتقديرها وتحليلها علي كافة المستويات لكي تسمح بقيادة المجتمع نحو التكييف مع التغير البيئي العالمي والمحلي بطريقة تتيح حماية حقوق الأجيال القادمة في إدارة الموارد البيئية واستغلالها (٢٠).

وبذلك فقد ساهمت عولمة المخاطر البيئية وتأثيراتها المختلفة علي الأفراد والدول والمجتمعات والأنظمة الإيكولوجية في بروز مفهوم الرشادة البيئية، والإلتفاف حول الحكم البيئي كمنطق لمجابهة وتسيير هذه المخاطر العابرة للحدود، كالتلوث البيئي والتغير المناخي والكوارث الطبيعية، تحقيقا لتنمية مستدامة للأجيال القادمة.

ويعبر مفهوم الرشادة البيئية إجرائيا : عن مجموع الآليات والسياسات المتبعة في المجال البيئي بهدف التغلب علي المخاطر البيئية وتكريس الحق الانساني في البيئة من خلال مجموعة من الحقوق البيئية الإجرائية، كالحق في توفير المعلومات، والحق في المشاركة البيئية، والحق في اللجوء إلي العدالة في القضايا البيئية.

(٣) التنمية المستدامة Sustainable Development

يعد مفهوم "التنمية المستدامة " من المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، فإذا كانت التنمية بوجه عام هي التفاعل بين البشر وبين الموارد المتاحة لهم لنقل مجتمعاتهم من الأوضاع القائمة إلي أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة تعتبر أساس لرفع مستوي معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، فقد تطور مفهوم التنمية من التركيز علي التنمية الاقتصادية (خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي) إلي التركيز علي الجانب الاجتماعي (خلال السبعينيات و الثمانيات من القرن الماضي). وظل مفهوم التنمية المستدامة غامضا ومقتصرا علي الندوات حتي صدور كتاب (مستقبلنا المشترك) عام ١٩٨٧.

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين هما : "التنمية"، كعملية للتغيير، و"الاستدامة"، كبعد زمني. وقد برز هذا المفهوم خلال مؤتمر استوكهولم (السويد) حول التنمية الإنسانية عام ١٩٧٢، الذي ناقش للمرة الأولي القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقروغياب التنمية في العالم. وتم الإعلان بأن الفقر وغياب التنمية هما من أشر أعداء البيئة، ومن ناحية أخري، انتقد مؤتمر استوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، كما أشارت وثائق المؤتمر إلي ضرورة وضع الإعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية ضمن السياسات التنموية، وإلي ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة [٢١]. إذا فالتنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان لا يمكن الفصل بينهما كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، وذلك بسبب أنه إذا كانت البيئة تشكل الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان لتطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموما.

وقد تناول الباحثون مفهوم التنمية المستدامة من وجهات نظر مختلفة، فهناك من يركز علي عنصر البيئة باعتبارها أهم عناصر المفهوم، وهناك من يركز علي عنصر الموارد الطبيعية وكيفية إدارتها و تعظيم الفائدة من استخدامها، وهناك من يعتقد أن الجوهر الأساسي للتنمية المستدامة هو عنصر التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة، حيث يعد عنصر الزمن والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستدامة وذلك بعكس المفاهيم التنموية الأخري التي تتجاهل البعد المستقبلي والتي كانت تؤكد بأنه سوف تتولي أمورها كما يتدبر الجيل الحالي شئونه.

وينظر البعض إلي التنمية المستدامة باعتبارها نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أوأسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالتنمية، والبعض يتعامل معها كقضية إدارية وتقنية بحتة، للتدليل علي حاجات المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلي إدارة فنية واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد بشكل أفضل، وهناك من يتعامل معها كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات و أولويات النظام العالمي الجديد[٢٢].

ومن التعاريف الرائدة للتنمية المستدامة، ما جاء في تقرير (مستقبلنا المشترك Our common future)، الذي صدر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (UN Commission for environment and development)برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة (جرو هارليم برونتلاند Gro Harlem Brunt land) عام ١٩٨٧، لتصبح التنمية

المستدامة علامة خاصة في السياسات البيئية التنموية منذ التسعينيات من القرن الماضي، كتنمية تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة علي الوفاء باحتياجاتها [٢٣].

كما تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة بأنها : أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده وبين البيئة، بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة بأرقي أساليب التكنولوجيا والعلم المتاحين، مع ضمان استمرارية الموارد لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضرا ومستقبلا [٢٤].

في حين عرف المبدأ الثالث، الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي انعقد فيه ريودي جانيرو (البرازيل) عام ١٩٩٢، التنمية المستدامة بأنها : ضرورة إنجاز الحق في التنمية حيث تتحقق علي نحو متساو من الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، كما أشار المبدأ الرابع أيضا، و الذي أقره المؤتمر، إلي أنه : لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها [٢٥].

عرف قاموس ويبستر Webster التنمية المستدامة علي أنها : تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها. كما عرفها (إدوارد بابير Edward Barbier) بأنها : ذلك النشاط الذي يسمح بالإرتقاء والرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص علي الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلي البيئة [٢٦]. كما يوضح بابير أيضا أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في [٢٧] :

* أنها تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

* التنمية المستدامة تتوجه أساسا إلي تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع، و تسعي إلي الحد من تفاقم الفقر فى العالم.

* للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء علي الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

* لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها، لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية.

فالتنمية المستدامة عند بابير، هي التى تحقق التوازن بين النظام البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وتسهم فى تحقيق أقصى قدر من النمو والإرتقاء فى كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور فى أي نظام على الأنظمة الأخرى.

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها : مسار قائم على المشاركة ورشادة التحكيم الديموقراطى للخيارات المجتمعية المشتركة. وهى أيضا عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع، وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة، ورشادة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية، وإيجاد تحولات هيكلية فى الإطار السياسي والاجتماعى والاقتصادى، والتمكين لآليات التغير وضمان استمراره (٢٨).

ومن التعاريف السابقة يتضح أن :

- التنمية المستدامة هي تنمية تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الإستمرار والتواصل.

- تراعي البعد الزمنى، وحق الأجيال القادمة فى التمتع بموارد البيئة.

- استراتيجية شاملة فى جميع الجوانب الاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والاقتصادية.

- الإرتقاء بنوعية الحياة من خلال زيادة قدرة البيئة الاجتماعية على دعم الظروف التى تخدم الانسان، وتهيئ له الحياة السليمة والمعرفة الواقعية ومستوى المعيشة اللائق.

- عملية تطوير القدرات البشرية – باعتبار الانسان هو الوسيلة و الهدف- من خلال التعليم والمعرفة والتوعية والتخطيط وتغيير الإتجاهات السلبية للأفراد والمؤسسات.

ولذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة تتميز بصفة تجعله مفهوما متفردا عن المفاهيم التنموية الأخرى، فهو لا يرى فى الإنسان مجرد (مورد) أو طاقة عمل أو مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، بل يرى فيه كائنا أخلاقيا قادرا على الإبداع يشارك فى حياة مجتمعه ويستثمر بيئته على أساس مبدأ التسخير لا التدمير. فالانسان هو هدف التنمية وأداتها.

وتشير التنمية المستدامة إجرائيا فى هذه الدراسة إلى : فعل يحسن نوعية الحياة للأفراد داخل المجتمع، من خلال تطوير القدرات البشرية بالمعرفة والتوعية والثقافة البيئية للحد من الكثير من مشاكل البيئة (كالفقر والتصحر

والتلوث الطبيعى والاجتماعى وترشيد الاستهلاك والانتاج.. الخ) فى إطار قدرة تحمل الأنظمة الإيكولوجية واستمرارها للأجيال المقبلة.

سادسا : الإطار والرؤية النظرية للدراسة :

يتساءل (برتى السوتارى Pertti Alasuutari) فى كتابه (Social Theory & Human Reality) عن أى نظرية اجتماعية للواقع الإنسانى مفروض أن تتفق مع أو تفسر النظريات السابقة ونتائج البحوث الاجتماعية ؟ واقترح أنه ومن منظور معين فإن التعامل الجيد مع البحث الاجتماعى وتنظيراته يجب أن يتم من وجهة نظر تجميعية، أو دعنا نستعير عبارة أطلقها تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) "لنفتح ملتقى للكل فى واحد"، فمجتمع العلوم الاجتماعية لا يشترك فى منظومة واحدة ولا فى عدد معين من المبادىء، نظرا لوجود اتجاهات نظرية مختلفة أو مدارس فكرية متعددة [٢٩].

ويتمثل الإطار والرؤية النظرية لهذه الدراسة فى محورين هما :

المحور الأول : الإتجاهات النظرية لتفسير الأزمة البيئية واستدامة البيئة

المحور الثانى : نظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام البيئى

المحور الأول : الإتجاهات النظرية لتفسير الأزمة البيئية واستدامة البيئة :

ساهم علماء الاجتماع فى تحليلهم لقضايا البيئة مساهمة فعالة للكشف عن التنظيم الاجتماعى والمشكلات البيئية، من خلال تطوير الإتجاهات والرؤى النظرية، فنجد الإتجاه المحافظ (ويمثله دوركيم) والإتجاه الليبرالى (ويمثله ماكس فيبر) والإتجاه الراديكالى (ويمثله كارل ماركس) والإتجاه التفاعلى الرمزى، وكذلك اتجاه النموذج الحداثى وتدهور البيئة، والإتجاه المهتم بحركة استدامة البيئة. ونظرا لتعاظم خطر المشكلات البيئية من جهة وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، كان ذلك مدعاة لتعدد الإتجاهات تحقيقا لترشيد التعامل الإنسانى مع البيئة وكيفية حمايتها من التدهور والنفاذ والحفاظ عليها. وفيما يلى نعرض لهذه الإتجاهات النظرية بشكل مبسط.

(١) الإتجاه المحافظ :

أرجع المحافظون المشاكل البيئية إلى القيم وتغيرها، حيث ظهرت قيم الفردية والعالمية، وقد جلب هذا التغير فى النسق القيمى اختلافات فى البناء الاجتماعى وخاصة أن هذه القيم الجديدة تحقق نمو اقتصادى ورخاء ووفرة مادية، فى الوقت الذى يغطون فيه الطرف عن نتائجها البيئية، داعية لنوع من

المواءمة بين وجودها والمسائل البيئية. أى أن المحافظين انطلقوا من الجوانب الثقافية للمجتمعات، إلا أنهم لم يقدموا تحليلات لطبيعة بناء المجتمع، ولا بيانا لديناميكية التغير الاجتماعى، فهم ببساطة لم يقبلوا حل المشكلات البيئية مقابل التضحية بالنمو الاقتصادى.

(٢) الإتجاه الليبرالى :

قدم هذا الإتجاه تفسيرا لأسباب ظهور المشكلات البيئية وربطه بالقوة والهيمنة ومصالح الشركات الكبرى، التى تهدف إلى زيادة أرباحها واتساع مجالات قوتها ونفوذها وهى لذلك تقاوم إعادة التشكيل البيئى داعية أنصار البيئة لتولى عملية تقليص أو نزع هذه القوة والهيمنة.

(٣) الإتجاه الراديكالى :

قدم تحليلات لأسباب استنزاف البيئة تتجه للاعقلانية المتوارثة فى نماذج الإنتاج الرأسمالى، حيث أن المشكلة تكمن فى النظام الرأسمالى، ومن الصعب تغيير ميزان القوة وأخذه من الشركات المهيمنة ذات المصالح، ذلك أن التوسع الاقتصادى هو اللبنة الأساسية فى النظام الرأسمالى والذى يتطلب استنزافا للمصادر الطبيعية وبالتالى المزيد من التدهور البيئى.

(٤) الإتجاه التفاعلى الرمزى :

حاول وضع تفسيرا للمشكلات البيئية، إذ يرى أصحاب هذا المنظور التفاعلى أن المشكلات البيئية تنجم عن القيم والأيديولوجيات والإتجاهات التى يتم تعلمها، ومن هنا يمكن علاجها عن طريق البعد عن الإتجاهات السلبية فى التعامل مع البيئة والتى تؤدى إلى تدمير البيئة واستنزاف مواردها، وإحلالها بإتجاهات إيجابية أخرى، والنظر إلى الطبيعة نظرة احترام وتبجيل[٣٠].

(٥) اتجاه النموذج الحداثى وتدهور البيئة :

هناك ربط بين التدهور البيئى الذى حدث معظمه خلال القرن الماضى وبين النموذج الحداثى (النموذج الاقتصادى الليبرالى الرأسمالى) المهيمن، فهذا الاقتصاد يعمل على استنفاذ الموارد غير المتجددة واستغلال الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء. وبالتالى يحدث تشويه للنظم البيئية متسببا فى حدوث أضرار جمة. ولذا يمكن القول أن الاستغلال المفرط للموارد، والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعى الحديث، وبالرغم ما لهذا النموذج الحداثى من إنجازات حديثة إلا أن له جانبه المظلم متمثلا فى الظلم الاجتماعى وإفساد البيئة وتدمير النظام الاجتماعى. فهذا النسق الحداثى

يضع ثقة مطلقة فى العلم والتقنية، والأولوية فيه تكون للرفاهية الاقتصادية التى ستقود إلى تحقيق الرفاهية فى مجالات الحياة الأخرى، ومن خلال التقنية سيتم إيجاد حلولا لكل المشاكل لأن هذا النسق الحداثى يرى أن الإنتاج على نطاق واسع سيؤدى إلى تحقيق الوفرة والتى بدورها ستؤدى إلى خلق نزعة استهلاكية. فمصدر السعادة البشرية مرتبط باستهلاك السلع المادية، خاصة وأن الحداثة تعلى من النزعة الفردية التى تشير إلى أن التنافس على المنفعة الفردية أولوية على المصالح العامة [٣١].

وهذا التحيز المتأصل يعكس المعتقدات التى دفعت نحو الإستعمار، وبالتالى نظر الغرب إلى الأرض على أنها مجرد مصدر وافر وغير ناضب للسلع، وركزت عملية التقدم بشكل أعمى على تحويل الموارد الطبيعية بواسطة التقنية إلى سلع استهلاكية تتحول بشكل سريع جدا إلى نفايات، ومن ثم يعتبر الإبداع الانسانى من خلال التقنية قادرا على حل كل المشاكل. وبالرغم من حدة وكثافة الإنتقادات لذلك النموذج وتنامى الاهتمام الشعبى بالقضايا البيئية إلا إن الناس بشكل عام والشركات والحكومات مازالوا يفتقرون لأى دافع لأخذ تلك القضايا على محمل الجد، ومن ثم لم ينخرطوا فى عمل فعال باتجاه ممارسات مستدامة.

ولذا فمن الضرورى الإعتراف بأن القضايا البيئية هى قضايا اجتماعية وثقافية، وأنه فى ظل غياب التحليل النقدى للمعتقدات الأساسية والأطر السياسية والاجتماعية للمجتمعات الصناعية لن يكون هناك مبادرات ناجحة تجاه العدالة الاجتماعية والبيئية، ولن يصبح المجتمع الحديث فى وضع يسمح له بالتكيف مع رؤية عالمية بديلة وبناء سياسى وثقافى واجتماعى قادر على دعم مجتمع مستدام بيئيا وتنمويا [٣٢]. إذ من الواضح أنه لا يمكن إيجاد مجتمع عادل بيئيا واجتماعيا عندما تكون الحياة الاجتماعية فيه واقعة تحت هيمنة وتأثير قوى السوق والربح والنمو الاقتصادى. أى أن نموذج الحداثة الذى يعمل على الإيفاء بالاحتياجات المادية أصبح فى حالة تجاهل تام للبيئة وللمستقبل ولم يعد ملائما على المدى الطويل.

(٦) الاتجاه النظرى لحركة الإستدامة البيئية :

تتمثل الأزمة البيئية فى التنامى المفرط للنشاطات الإنسانية لإستغلال موارد الطبيعة فى مقابل القدرة المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية للإيفاء بتلك النشاطات، ومن هنا بدأت معالجة المشكلة البيئية من خلال حركة (الإستدامة) البيئية، والتي تعمل علي تقييد النشاطات الإنسانية ضمن نظام محدد بعناية يمكن من خلاله التحقق من عدم فرض أي أعباء إضافية علي النسق الحيوي للأرض أو الأجيال القادمة. و قد انقسمت حركة الإستدامة البيئية علي نفسها إلي : أ-

حركة الإستدامة الضعيفة المتمركزة حول الانسان، ب- حركة الإستدامة القوية المتمركزة حول البيئة. وفيما يلي نعرض لكل منهما بإيجاز :

أ- حركة الإستدامة الضعيفة Weak Sustainability

تزعم هذه الحركة بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد، وهذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والإستخدام الأمثل للموارد الحالية أوالبحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل ما قبل نفاذ الموارد. أي أن البشر سيجدون حلا لكل مشكلة بيئية، كما سيكونون قادرين علي تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما يفترض سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية. ومن ثم يزعم أنصار الإستدامة المتمركزة حول الانسان أنه ليس هناك حاجة لتحويل أو تعديل الخطاب السائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصادي والتنمية، والذي ينظر للطبيعة في الغالب كمورد للبشر حق الهيمنة والسيطرة عليه واستغلاله، فضلا عن الإعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يعتبر معيارا شرعيا للتقدم[٣٣]. ويظهر اتجاهان ضمن أدبيات هذه الحركة هما :

* اتجاه التحديث الإيكولوجي Ecological Modernization

يرفض هذا الاتجاه الفكرة القائلة بأن قوي السوق قد أدت في الماضي إلي التدهور البيئي، وأنها يمكن أن تتسبب في أزمة بيئية في المستقبل، ويزعم بأن الأزمة البيئية ليست إلا نتيجة للجهل والجشع والطمع وقلة البصيرة، الأمر الذي يمكن كبحه من خلال تطوير التعليم وسن التشريعات وترشيد استخدام الموارد، كما يزعم أنصار هذا الاتجاه أن استمرار التطور التقني والتصنيع يقدم أفضل خيار ممكن للتخلص من الأزمة الإيكولوجية في الدول المتقدمة [٣٤].

* اتجاه العدالة البيئية Environmental Justice

يري هذا الاتجاه أن هناك ارتباطا وثيقا بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية، فتدهور البيئة يكون مرتبطا في معظم الأحوال بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام. كما يري أنصار هذا الاتجاه أن من الظلم تحميل تبعات المخاطر البيئية علي كاهل أطراف غير مسئولة وخاصة الفئات الهامشية في المجتمع كالفقر[٣٥].

ب- حركة الإستدامة القوية Strong Sustainability

ينظر أنصار الإستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد، ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل

جذري علي جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية. ومن هنا لابد أن نعمل علي تكييف أنفسنا للحفاظ علي الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه علي إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية [٣٦]. ويندرج تحت حركة الاستدامة القوية اتجاهان هما :

* الإيكولوجية العميقة Deep Ecology

تعود جذور الإيكولوجية العميقة المتمركزة حول المجال الحيوي، إلي الفيلسوف النرويجي (آرني نايس Arne Naess)[٣٧]، والذي يؤكد علي اعتبار البشر جزءا مكملا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلي وأكبر من أي من أجزائه، ومن ثم يضفي قيمة أكبر علي الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة. كما يري هذا الاتجاه أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية والطبيعية ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط ولكن للتأكيد علي أن للطبيعة حقوقا حيوية مشابهة. وتبعا لذلك، فإن التمركز حول البشر قد استبدل بالتمركز حول " المساواة البيئية الحيوية " التي تعني مساواة بين الكائنات الحية والتي تعترف بالحقوق غير الإنسانية أو الحيوية.

* الإيكولوجية النسوية Ecofeminism

تعبر الإيكولوجية النسوية عن تنمية مستدامة (متمركزة حول المرأة). وبرغم أن مصطلح النسوية الإيكولوجية يشير إلي مظلة واسعة تنطوي تحتها مواقف نسوية عديدة ومختلفة وأحيانا متنافسة لكنها تشترك في افتراضها بأن النساء أقرب إلي الطبيعة من الرجال بفضل طبيعتهن الأساسية. وتزعم (كارين وارن Karen Warren) [٣٨]، أن ما يجمع تلك المواقف النسوية الإيكولوجية علي اختلاف توجهاتها هو الأسلوب الذي بموجبه عمل منطق الهيمنة الذكورية تاريخيا لإدامة وتبرير الهيمنتين علي النساء والطبيعة ضمن إطار مفهومي جائر في المجتمع الصناعي الحديث. إن تأنيث الطبيعة وتطبيع النساء، كما يقول أنصار هذا الاتجاه، كانا تاريخيا جزءا من استغلال الطبيعة ومن ثم يجب اعتبار قضايا التدهور البيئي والاستغلال المفرط للموارد قضايا نسوية. كما تؤكد الإيكولوجية النسوية علي النقاط التالية :

- هناك نظام قهر يفرض ما يعرف بهيمنة الطبيعة.
- هناك نظام قهر يفرض ما يعرف بهيمنة النساء.

- هيمنة الطبيعة وهيمنة النساء مرتبطان، و غير مبررتان.
- يقبل العلم التعددية الثقافية، أي لا توجد مركزية أو عنصرية في العلم.

وقد عبرت (روزماري رادفورد Rosemary Radford) في كتابها " امرأة جديدة / أرض جديدة " الصادر ١٩٧٥، عن ذلك بأنه يجب أن تدرك النساء أنه لا يمكن تحريرهن ولا حل الأزمة البيئية في مجتمع تظل علاقات النموذج الأساسي فيه مبنية علي الهيمنة. ولذا لابد من توحيد مطالب الحركة النسوية مع مطالب الحركة البيئية من أجل إعادة صياغة جذرية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والقيم المحددة لهذا المجتمع الصناعي الحديث [٣٩].

و مما سبق يتضح لنا أن العالم لم ينجح حتي الآن في تبني خطوات حقيقية جادة علي طريق الاستدامة الحقيقية نحو التوثيق بين تلك التناقضات بين التنمية والبيئة الناتجة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين مما يجعل البشرية تواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر وعدم اليقين أي أن التحول نحو الإستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا بدون حدوث تغير رئيسي وجذري علي مستوي النموذج المعرفي السائد بعيدا عن قيم الحداثة والاستعلاء، والاستغلال المتمركز حول الانسان باتجاه بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول ولا يتمركز حول الانسان وينظر للعالم كوحدة كلية مترابطة، ويمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ علي البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة علي السواء. وهنا يبرز دور وسائل الإعلام البيئية التي تساهم في تأصيل تنمية بيئية مستدامة من خلال توعية الجمهور بقضايا البيئة المعاصرة و بناء قناعات معينة تجاه البيئة وأحوالها، وتنوير الجمهور بالرأي السديد في الموضوعات والمشكلات البيئية المطروحة.

(٧) الاتجاه النظرى للمخاطر العالمية :

من أهم تأثيرات العولمة، تصدير المخاطر عبر الحدود، وحالة من عدم اليقين فيما يحمله المستقبل القريب، وتفاعلات المخاطر فيما وراء الحدود. أى أن العولمة وماصاحبها من تطور تكنولوجى متسارع قد لفت الاهتمام إلى جملة من المخاطر الناتجة عن التطور الصناعى، والمخاطر البيئية التى تستنزف البيئة وتفسدها بسبب انطلاق الرأسمالية المتوحشة.

حتى أن بعض العلماء يرون أنه فى تاريخ الجماعات تتغير المخاوف ولكن الخوف يبقى، فالمخاوف والأخطار هى الصفة الرئيسية للمجتمع الإنسانى مابعد الحداثى الذى يعرف عددا كبيرا ومتنوعا من مصادر الخطر المتعددة. الأمر

الذى دعا عالم الاجتماع الألمانى "أولريش بيك" إلى القول أن السمة البارزة للمجتمع العالمى المعاصر هى أقرب ما أطلق عليه "مجتمع الخطر" Risk Society، حيث تتركز الجهود على محاولة إدارة هذه المخاطر بصورة صحيحة. وعليه فقد صنفت المسائل البيئية كالتغيرات المناخية والتدهور البيئى ومشكلة المياه – مع توليفة واسعة من التهديدات والمخاطر اللامتماثلة - ضمن التهديدات الجديدة. ولعل إدراك المخاطر هو أمر نسبى يختلف من سياق ثقافى واجتماعى إلى آخر، كما أن التعامل مع المخاطر يتحدد بعدة عوامل، أهمها : تدفق المعلومات بشفافية، والإدارة الرشيدة للمخاطر، وتوزيع الأدوار بين الفاعلين (حكومات، منظمات المجتمع المدنى، القطاع الخاص). كما أن العمل الجماعى الجاد هو وحده الكفيل بوقف هذا الخطر ومنع تدهور الموارد الطبيعية، وهو ما جعل مسألة حماية البيئة تمثل أولوية لدى كل دولة نظرا لما وصل إليه وضع البيئة من تدهور وتدمير يصعب ترميمه فى وقت قريب.

المحور الثانى : نظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام البيئى :
Social Responsibility Theory

من أهم وظائف النظرية التى ورد تكرارها بين الكتاب والباحثين، أنها تمد الباحث بإطار تصورى يساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات التى عليه أن يدرسها، وتمهد له الطريق لجمع معطياته وتنظيمها وتصنيفها وتحديد ما بينها من ارتباطات وتداخلات [٤٠]. وتتطلب دراسة الإعلام البيئى إطارا نظريا يشكل خارطة البحث التى تقود الباحث فى دراسة وفهم الموضوع أو الظاهرة. ومن النظريات التى تقدم تصورات عن كيفية عمل ودور الإعلام البيئى، نظرية المسئولية الاجتماعية كإطار نظرى لدراسة دور الإعلام البيئى فى توعية الجماهير للرشادة البيئية تحقيقا للتنمية المستدامة.جاءت هذه النظرية لتحديد مسئوليات الصحافة والإعلام وضبطها عبر جملة من الضوابط والقيم بطريقة من شأنها أن تساعد فى خدمة جماهير الوسيلة الإعلامية وفى تطور المجتمع وتنميته فى ظل قيمه ومعتقداته على اعتبار أن مصلحة المجتمع هى أول وأهم المصالح التى يقع على الإعلاميين واجب مراعاتها.

ولعل ظهور هذه النظرية جاء فى مواجهة جنوح الصحف فى ظل نظرية الحرية – التى نشأت فى وعاء الإعلام بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية – إلى الإثارة والخوض فى أخبار الجنس والجريمة، وإساءة استخدامها للحرية، بدأ البحث عن تقييد الحرية فى ظل النظم القائمة على الاقتصاد الحر، فظهر معنى الحرية القائمة على المسئولية. وظهرت القواعد والقوانين التى تجعل الرأى العام رقيبا على آداب المهنة وسلوكها [٤١]، ولذا ظهرت نظرية

المسئولية الاجتماعية للإعلام بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على سلبيات نظرية الحرية فى سوء استخدام الحرية، والإفراط فى إعلاء حرية الفرد على حساب مصلحة المجتمع، والمبالغة فى منح الفرد الحق فى التحرر من المسئولية الاجتماعية أو قيمة أخلاقية [٤٢]. وتحول الإعلام إلى صناعة هدفها الربح فقط، فى مقابل ذلك، رأت نظرية المسئولية الاجتماعية، أن للفرد حقا، وللمجتمع أيضا حقوقا، بوصفه مجموعة أفراد لهم حقوقهم، وينخرطون فى الوقت نفسه فى مؤسسات اجتماعية تسعى لخدمة الصالح العام. ويقول (باران وديفيس Baran & Davis)[٤٣] أن هذه النظرية تؤكد على الحاجة إلى صحافة مستقلة، تدقق وتراقب أداء وعمل مؤسسات الدولة، وتقدم أخبارا وتقارير موضوعية ودقيقة.

ويمكن القول بأن ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية فى مجال الصحافة والإعلام يؤرخ لها بالتقرير الذى صدر عن لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧، بعنوان : " صحافة حرة مسئولة "، ونبه إلى أن التجاوزات التى تحدث من قبل الإعلام والصحافة لها أكبر الضرر على المجتمع، أى أن هذا التقرير يعد بمثابة الأساس لهذه النظرية والتى جاءت كمراجعة للنظرية الليبرالية. وقد أكمل التأسيس النظرى لها الرواد : (إدوارد جيرالد Edward Gerald، تيودور بيترسون Theodore Peterson ، ويليام ريفرز William Rivers، جون ميلر John Miller وغيرهم) وصولا لمنظريها المحدثين أمثال : (دينى إلتون Deny Elton، كليفورد كريستيانز Clifford Christens)[٤٤].

ومن هنا تعرف نظرية المسئولية الاجتماعية فى مجال الصحافة والإعلام بأنها : مجموعة الوظائف التى يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع فى مختلف مجالاته السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوفر فى معالجتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول والأمانة ومراعاة ثقافة المجتمع ومعتقداته، شريطة أن يتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والمجتمع [٤٥]. والمسئولية إما (ذاتية)، أى الإلتزام الذاتى من جانب الصحفى بالمواثيق الأخلاقية بمحض إرادته فى إطار إيمانه بمبادىء محددة وقناعته بأن عمله صحفى. وقد تكون المسئولية (تعاقدية)، تربط بين الصحافة والمجتمع والإلتزام الاجتماعى فى تقديم الأحداث الجارية وتفسيرها فى إطار له معنى.

وتتلخص المبادىء الأساسية لنظرية المسئولية الاجتماعية فيما يلى :

- الحرية حق وواجب ومسئولية فى نفس الوقت.

- تقع على وسائل الإعلام مسئولية تنوير الجماهير بالحقائق الثابتة والمعلومات السليمة والأرقام والإحصائيات، حتى يتمكن الجمهور من إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة والقضايا المطروحة.

- وسائل الإعلام وفقا لهذه النظرية متحررة من كل عناصر الإكراه، على الرغم من أنها ليست متحررة من كل الضغوط، كما أنها حرة فى تحقيق الأهداف المنوطة بها وهى حاجات المجتمع. ولتحقيق غاياتها يجب أن تكون لديها التسهيلات الفنية والقوى المادية والقدرة على الوصول إلى المعلومات.

- تمثل وسائل الإعلام صوت الناس وليس فقط صوت النخبة أو المجموعات التى تسيطر على الثقافة الوطنية أو المحلية[٤٦].

- ضرورة الاستخدام العقلانى والأخلاقى للحرية، وذلك من خلال عرض وجهات النظر والأراء المختلفة، أى احترام تعددية الأراء.

- العمل على نشر أهداف المجتمع وقيمه وثقافته وخططه الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية [٤٧].

- وضع المعلومات أمام المواطنين وعدم إخفائها إلا لأغراض أمن المجتمع والدولة.

- تقوم وسائل الإعلام بالإلتزامات الملقاة علي عاتقها عبر احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالدقة والإتزان والموضوعية والأمانة، كذلك توفير التنوع الكمى والنوعى لإشباع حاجات الجمهور.

- من حق المجتمع على الصحافة أن تلتزم بأداء الوظائف المنوطة به، وأن تحافظ على المعايير المهنية خلال أدائها لوظائفها. ولعل أهم الوظائف (الوظيفة السياسية : من خلال إعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى، وتسمى هذه الوظيفة أيضا بالرقابية، حيث يتم ابلاغ المواطنين بكل ما يجرى مع الشرح والتوضيح)، (الوظيفة الثقافية : فالصحافة هى مرآة المجتمع وقيمه، لذا تعد من أكثر المؤسسات تأثيرا وفعالية فى مجالات التنمية والتثقيف، فضلا عن الاهتمام بالموروث الثقافى والاجتماعى ومحاربة الفساد الأخلاقى والعادات الدخيلة على المجتمع)، (الوظيفة الاجتماعية : تنمية الوعى الجماهيرى بالقضايا عبر الإمداد بالمعلومات مما يدعم عنصر المشاركة والتفاعلية، وتغيير الإتجاهات السلبية والمعيقة للتنمية).

وأخيرا تعد نظرية المسئولية الاجتماعية فى مجال الصحافة والإعلام من أهم النظريات التى لا يمكن تجاهلها لما لها من دور هام على صعيد ضمان قيام الصحافة بواجباتها ووظائفها تجاه المجتمع وإلزام الصحفيين والإعلاميين بالإلتزام بالمعايير والقيم المهنية المتصلة بالعمل الصحفى بما يضمن فى المحصلة النهائية مساهمة الصحف فى خدمة المجتمع وتنميته وحمايته من الثقافات الدخيلة.

وفيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية وطبيعة تناول الإعلام البيئى لقضايا البيئة والتنمية المستدامة، يجب أن يتوافر للإعلام البيئى مجموعة من المعايير والمحددات الأساسية : كالشمول والتكامل فى التغطية والمعالجة الصحفية الخاصة بقضايا البيئة، وتجنب الإغراق أو التكثيف المباشر فقد يؤدى إلى درجة من التشبع وانصراف الجمهور المستهدف، فضلا عن الحرص على الدقة والتوازن فى عرض القضايا البيئية، وعرض النماذج الإيجابية والكشف عن السلبيات محاولة لإيجاد الحلول حيالها، كما يتطلب الإعلام البيئى توافر المحرر المتخصص فى البيئة، وتشجيع التواصل بين الإعلاميين البيئيين مع الخبراء والمتخصصين، وإقامة قواعد معلومات بيئية واعلامية.

ويقصد بتلك المحددات الإعلامية، تلك العوامل المتعلقة بالبناء الموضوعى لوسائل الإعلام وطبيعة عملها، ومستوى العاملين بها من حيث الحرفية ودرجة إلهامهم وإدراكهم لقضايا البيئة، ومستوى القضية المتوفرة فى هذه المحددات، خاصة وأن هذه العوامل تخضع إلى :

- السياسة الإعلامية الرسمية للدولة ومدى توافقها أو تناقضها مع الممارسات الفعلية لوسائل الإعلام.

- السياسات البيئية العامة للدولة، ومستوى ونوع الوعى البيئى السائد لدى كل من الجمهور العام والقيادات وصناع القرار والقائمين بالعملية الاتصالية والاعلامية.

الهدف الأول :

(١) ماهية الإعلام البيئى و مراحل تطوره :

يشير عدد من علماء البيئة إلى أن كتاب (راشيل كارسون Rachel Carson) (الربيع الصامت Silent Spring) الصادر عام ١٩٦٢ هو المحفز للحركة البيئية التى نشأت فى العالم، حيث أكدت كارسون أن الاستخدام الواسع لمبيد DDT قتل ملايين العصافير المحبوبة لدى الأمريكيين من خلال اضعاف بيوضها، و حديثها التحذيرى لم يدل فقط على أن العصافير كانت

تموت بسبب الممارسات البشرية غير المسئولة، بل تضمن أيضا توعية للجماهير من أن الدور قد يأتى عليهم بعد ذلك[٤٨].

كما ربط (بول أرليخ Paul R. Ehrlich) [٤٩] فى كتابه (القنبلة السكانية Population Bomb) عام ١٩٦٨ بين النمو المتعاظم للسكان و نقص الغذاء و تدهور البيئة، أما (دونيلا ميدوز Donella H. Meadows)[٥٠] وأخرون، فقد استنتجوا فى كتابهم (حدود النمو Limits to Growth) أن البشرية تواجه مأزقا بسبب حالة ارتباك التوازن الطبيعى والنظم الإيكولوجية فى الطبيعة وذلك جراء التصنيع ونمو السكان عشوائيا، وكذلك يعد (توماس مالتوس Thomas Malthus) أول من طرح فكرة تدهور الموارد مقارنة بالتزايد السكانى، حيث يتزايد السكلن وفق متوالية هندسية فى حين تتزايد الموارد وفق متوالية حسابية[٥١].

وبعد عقد الستينيات، بدأ الاهتمام العالمى المكثف للمشكلات وقضايا البيئة خاصة المتعلقة بالحوادث والكوارث البيئية، كما حدث تطور فى أسلوب تناول ومعالجة قضايا البيئة اعلاميا بعد مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ والمعنى بالبيئة الإنسانية ونشأة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل البيئية من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض واضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، كانت هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنسانى، حيث يظهر دور الإعلام، فهو سلاح ذو حدين، يقوم بأدوار هامة فى المجتمع، فالدور الإيجابى للإعلام فى حماية البيئة، يتمثل فى إثارة القضايا البيئية وطرحها للنقاش والتوعية بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، أما الدور السلبى للإعلام فيكون فى نشر ثقافة الاستهلاك والترويج للممارسات الضارة بالبيئة، خاصة وأن الإعلام البيئى انتقلت مهامه من مجرد نقل الخبر البيئى والإثارة تحقيقا لمزيد من المبيعات، إلى أن أصبح له سياسات وخطط لتحقيق أهداف مختلفة.

ويمكن تقسيم مراحل تطور الإعلام البيئى إلى ثلاث مراحل هى [٥٢] :

المرحلة الأولى : وهى التى تناولت القضايا البيئية المثيرة فور حدوثها.

المرحلة الثانية : مرحلة الإعلام المتخصص، والموجه إلى قطاع معين من المهتمين والمتخصصين.

المرحلة الثالثة : مرحلة الإعلام الجماهيرى الواسع الانتشار، والذى يهدف إلى بلورة رؤية معينة لدى الجمهور.

ولعل هذا التطور الذى لحق بالإعلام البيئى كان من أهم نتائجه [٥٣]:

- ازدياد عدد المدركين لأبعاد القضايا والمشاكل البيئية على مستوى العالم، وانتقال الرسالة الإعلامية الخاصة بالبيئة من نطاق النخبة المعينة إلى النطاق الجماهيرى الواسع.
- الاتجاه إلى جعل قضايا البيئة قضايا كونية تهم الانسان فى كل أنحاء العالم،من خلال الحفاظ على كوكب الأرض.
- وضع البرامج الخاصة بعلاج مشاكل البيئة فى جدول أعمال الحكومات.
- ازدياد نطاق الاهتمام بالثقافة البيئية بداية من المدرسة حتى التعليم الجامعى.

(٢) أهداف الإعلام البيئى ووظائفه فى المجتمع :

يلعب الإعلام دورا هاما فى مرحلة الإنتقال أو التحول الاجتماعى من المرحلة التقليدية إلى العصرية، ولذا أصبح المعيار النهائى لقوة الدول هو مقدار ما تملكه من معلومات – كما ونوعا- وما يمتلكه الإعلام من أسلحة كبيرة فى التأثير على الرأى العام و إثارة الوعى بقضايا المجتمع، حيث تعددت الوقائع والقضايا التى تتناولها وسائل الإعلام المختلفة حتى أنه لم يعد بمقدور أحد الجزم أو الحسم فى موضوع ما يتم تناوله فى وسائل الإعلام كافة، وليس ذلك نتيجة ضعف الباحثين وتحليلاتهم وأفكارهم إزاء هذه القضية أو تلك وإنما بسبب كثافة المعلومات التى تقدمها وسائل الإعلام وارتباطاتها بالعديد من المتغيرات المعلومة وغير المعلومة. ولذا عملت الحكومات على استغلال هذه الوسائل الإعلامية بما تطرحه من خيارات الاستماع أو القراءة أو المشاهدة، فعملت على انتهاج أساليب إعلامية من شأنها ضمان التدفق المعلوماتى الذى يساند العديد من القضايا الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و البيئية. كما توفر قدر كاف من المعلومات عن الظروف المحيطة بالمجتمع داخليا وخارجيا، مع الربط بين القيادة السياسية والمواطنين، و تعريفهم بالواقع العالمى وتعبئة الجماهير لمواجهة الأخطار الخارجية والتغيرات العالمية المتوقعة. ومن هنا كان الإعلام البيئى ضميرا للمجتمع فى التنويه عن المشكلات البيئية، ودق ناقوس الخطر للأفراد والجماعات والحكومات من أجل حماية البيئة واقامة التوازن بين البيئة والتنمية وصولا إلى نهج صحيح فى التنمية المستدامة التى تضع فى حسبانها حاجات الجمهور. وتتمثل أهداف الإعلام البيئى فيما يلى :

* استخدام جميع وسائل الإعلام لتوعية الأفراد والجماعات وامدادهم بكل المعلومات التى من شأنها العمل على ترشيد السلوك، والرقى لمستوى المسئولية للمحافظة على البيئة وتنمية مواردها (٥٤).

* تبنى رؤية واضحة تستند إلى الاحساس بالمسئولية المشتركة بين الجمهور والسلطات الرسمية والهيئات الوطنية والقومية، تحقيقا للتوازن بين البيئة والانسان، ومراعاة الحقوق البيئية للأجيال الجديدة.

* ايقاظ الهمم لدى أصحاب القرار من خلال توفير المعلومات البيئية الصحيحة تفعيلا لمبدأ المسئولية تجاه البيئة وتحسين نوعية الحياة دون الاضرار بالموارد.

* تحريك الرأى العام ضد القضايا البيئية أو معها، وتوعية الناس بالقضايا المحلية ومدى مشاركتهم فيها.

* إكساب الأفراد المهارات المختلفة اللازمة لمشاركتهم فى حماية البيئة وتنمية مواردها، وخلق الدافعية لديهم للمشاركة فى مواجهة المشكلات البيئية.

* الدعوة إلى ضرورة خفض استنزاف الموارد غير المتجددة ومراعاة الحفاظ على القدرة الإستيعابية للأنظمة الإيكولوجية، وتغيير العادات والسلوكيات البيئية السلبية.

وتلعب الصحافة البيئية دورا هاما فى عملية التثقيف البيئى للمجتمع بجميع فئاته وقطاعاته من خلال التعرف على الكثير من المفاهيم والعناصر البيئية، وتوعية المواطن بحقوقه القانونية التى كفلها القانون وواجباته نحو الحفاظ على بيئته والتزامه بحمايتها وتنمية مواردها وترسيخ أسس التنمية المستدامة. ويسعى الإعلام الصحفى البيئى لأداء عدة أدوار تحقيقا للرشادة البيئية وهى (٥٥) :

- الدور التثقيفى والتنويرى : من خلال زيادة الوعى البيئى على كافة المستويات (الأفراد، الحكومة صانعى القرار، أصحاب الصناعات).

- الدور الرقابى : من خلال دق ناقوس الخطر عن رصد أى مشكلة بيئية.

- الدور التعبوى : من خلال تعريف الجمهور بحقوقهم وواجباتهم تجاه البيئة للحفاظ عليها وحمايتها من التدهور.

إذا فهناك العديد من الأهداف التى يسعى الإعلام الصحفى البيئى للوصول إليها وأهمها : كشف جوانب القصور، والاجادة فى أداء المؤسسات والهيئات المعنية بقضايا البيئة، والتصدى للأنشطة التى تؤدى إلى هدر واستنزاف الموارد الطبيعية سواء كانت أنشطة بشرية أو أنشطة المؤسسات الحكومية،

فضلا عن ابراز نتائج الأبحاث العلمية والتجارب الناجحة فى مجال البيئة سواء على المستوى المحلى أو العالمى. أى أنه من خلال ما يقدمه الإعلام البيئى من معارف ومعلومات يجعل الإنسان البيئى يتصف بما يلى[٥٦] :

- الإلمام بالمفاهيم الإيكولوجية والأساسية والمبادئ المرتبطة بها.

- المعرفة بكيفية تأثير النشاطات البشرية فى العلاقة بين نوعية الحياة ونوعية البيئة.

- التمكن من المهارت الضرورية للإستكشاف الفعلى للقضايا البيئية، والحلول البديلة لها.

- تبنى القيم الضرورية اللازمة للممارسة البيئية العقلانية والمسئولة.

إن بروز المضمون البيئى بصورة متزايدة فى الصحافة المحلية والعالمية مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى يرجع إلى :

* طبيعة الموضوعات البيئية، واعتمادها على مصطلحات وأرقام واحصاءات، مما يستلزم إعدادها وقتا كافيا لمراجعة بعض الأمور الفنية والعلمية والإحصائية، بشكل يناسب الجمهور المتلقى.

* تناول قضايا البيئة فى أكثر من قالب صحفى كفن التقرير أو المقال أو فن الكاريكاتير أو التحقيقات الصحفية.

* ارتباط موضوعات البيئة ومشكلاتها بالتعقد والتشابك، مما تحتاج إلى شرح وتفسير وتبسيط.

* ما تتمتع به الصحف أكثر من سواها من وسائل الإعلام من امكانية الخوض فى القضايا السياسية والاجتماعية والبيئية ومناقشتها باسهاب وعرض وجهات النظر المختلفة، وتسليط الضوء على المشاكل البيئية وتوعية أفراد المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة، وتقديم النظرة المستقبلية للحفاظ على آليات التنمية المستدامة.

وتسعى الرسالة البيئية المقروءة لإحداث تأثير على الجمهور فى اطار مجموعة من الوظائف تتمثل فيما يلى :

* الوظيفة الإخبارية : بتعريف الجمهور بأهم القضايا والمشكلات البيئية، وفتح الملف الخاص بأسبابها وآثارها وتداعياتها وطرق مواجهتها.

* وظيفة التكيف : أى تهيئة الجمهور المستقبل ليسلك سلوكا رشيدا متكيفا مع مكونات البيئة والحفاظ عليها مستقبلا.

* الوظيفة المهارية : أى اكساب الجمهور المتلقى مهارات تساعده على المشاركة فى العمل من أجل البيئة.

ولعل من أهم آليات تعزيز دور الإعلام البيئى فى أداء وظائفه تحقيقا للأهداف المرجوة منه وهى [٥٧] :

- ضرورة ايجاد إعلام بيئى متخصص، يستند إلى العلم والمعرفة والمعلومات الصادقة، وكذلك ايجاد المحرر الاعلامى المتخصص فى شئون البيئة.

- وجود مناهج دراسية للإعلام البيئى سواء فى المدارس أو الجامعات أو فى دورات وورش عمل ترعاها وزارة البيئة أو منظمات المجتمع المدنى.

- أهمية تعاون جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات فى معالجة المشكلات البيئية، والاستفادة من التجارب العالمية فى هذا المجال، وضرورة المشاركة فى المنتديات والمؤتمرات الدولية والاستفادة من النقاشات والتوصيات التى تنتج عنها.

- تعاون مراكز المعلومات البيئية لتزويد وسائل الإعلام المختلفة بالمعلومات الضرورية، فضلا عن الإطلاع على آخر الدراسات والنشاطات الوطنية والدولية، والتعاون مع الجمعيات غير الحكومية وذات الصلة بالشأن البيئى.

الهدف الثانى :

(١) التطور التاريخى للتنمية المستدامة وأهم أهدافها :

أصبحت التنمية المستدامة اليوم، بمثابة خارطة طريق للإنطلاق بالشعوب والدول فى مسيرة موحدة، وبخطى مدروسة ومحددة، بسقوف زمنية ومراحل متعاقبية، تميزت عن النماذج التنموية التى سبقتها بحيادها وتجردها من الأيدولوجيات التى فرضت نفسها لعقود، كما أنها اتسمت بتوازنها وتكامل استراتيجياتها. فكل من التنمية الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية والبشرية وكذلك السياسية، الإدارية والتقنية، تمضى جنبا إلى جنب من أجل تحقيق العدالة والإنصاف والمساواة، فلا يسعد جيل ويشقى آخر، ولا تغنى قارة بشعوبها على حساب قارات أخرى. وفيما يلى نعرض للتطور التاريخى لمفهوم التنمية المستدامة والجهود الدولية التى بذلت خلال النصف الأخير من القرن الأخير لبلورة منطلقاتها ومبادئها إلى أن أصبحت نهجا فكريا عالميا وبديلا عن المناهج التنموية التقليدية، كما نوجز أهدافها الرئيسية كما أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووافقت عليها جميع دول العالم، وأسمتها الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة "Millennium Development Goals " " MDGs ".

لقد كانت التنمية التقليدية منذ بداية القرن المنصرم تعتبر النمو الاقتصادى دليلا على تقدم المجتمعات والأمم، وأخذت فى منتصف القرن البعد البشرى لتظهر على شكل تنمية اقتصادية وبشرية، ولكنها أدت إلى زيادة الفجوة بين الفقراء والأثرياء، وبرز الظلم الاجتماعى وعدم عدالة توزيع الثروة ومن جانب آخر، تضررت البيئة وتدهورت وصارت المعالجة إما مستحيلة وإما باهظة التكاليف، وفى نهاية القرن العشرين غدت البيئة بعدا رئيسيا للتنمية، وأصبحت عنصرا جوهريا (٥٨)، يتكامل معه الاقتصاد والمجتمع لتكون التنمية المستدامة، فهى محصلة للتفاعل بين العناصر الثلاثة (الاقتصاد والمجتمع والبيئة).

لقد ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد فعل طبيعى على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الإسلوب التقليدى للتنمية الذى يقوم على التنامى السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التى يخلفها هذا التنامى على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة. لهذا كانت هناك عدة تطورات، فخلال عقدى الأربعينيات و الخمسينيات عولجت قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية فى المقام الأول، حيث كان الاقتصاديون ينظرون للتنمية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطنى ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى قطاعات معينة تعبر عن التقدم. ولهذا عرفت بأنها "الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى من سلع وخدمات فى فترة زمنية معينة"(٥٩).

ومع نهاية الستينيات حتى منتصف السبعينيات بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة والمساواة فى التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو. أى أنه فى فترة السبعينيات أخذت التنمية بعدا اجتماعيا مما أطلق عليها بعض الباحثين " بالتنمية الاجتماعية" التى وظفت فيها التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية(٦٠).

ومن منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانيات القرن العشرين، ظهر مفهوم التنمية الشاملة والتى تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتساق أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادى فقط. فمفهوم التنمية المتكاملة يعنى الإهتمام بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعى والمكانى(٦١).

كما حدثت خلال عقدى الثمانيات والتسعينيات عدة تطورات، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية الذى لعب فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى دورا رياديا فى تبنيه وترويجه من خلال تقاريره التى صدرت منذ عام ١٩٩٠ للتنمية البشرية والتى عرفت آنذاك "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، مثل عيش

حياة صحية والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب، إضافة إلى الحصول على المعارف لتحسين المستوى التعليمى والمشاركة فى صنع القرارات ".

ومنذ بداية ثمانيات القرن الماضى، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التى باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا فى ظل اهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، وتوضح توقعات البيئة العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية فى النمو الديموجرافى والاقتصادى والأنماط الاستهلاكية، فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية التى تفوق قدراتها الاستيعابية، وقد تضيع المكاسب البيئية نتيجة ازدياد سرعة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية (٦٢).

ولذا وجب ايجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد فى التغلب على هذه المشكلات. ولهذا تمخض عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية هو "التنمية المستدامة" والذى ظهر وتبلور لأول مرة فى تقرير برونتلاند، ونشر لأول مرة عام ١٩٨٧، ولعل من أهم المبادرات الدولية واسهامات الأمم المتحدة التى قامت بها من أجل تجسيد التنمية المستدامة كواقع فى شكل سياق تاريخى على النحو التالى :

١٩٦٨ / انشاء نادى روما، الذى جمع عددا كبيرا من رجال الأعمال من مختلف الدول، ودعا النادى إلى ضرورة اجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمى لتحديد حدود النمو فى الدول المتقدمة.

١٩٧٢ / نشر نادى روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشرى، وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، ونشره توقعاته لسنة ٢١٠٠، ولعل من أهم نتائجه عن مسار النمو الاقتصادى فى العالم، أنه سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد وغيرها كثير.

١٩٧٢ / انعقاد مؤتمر استوكهولم حول البيئة الإنسانية الذى نظمته الأمم المتحدة حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية فى العالم. ووضع المؤتمر تصورا شاملا لمشكلات البيئة الراهنة والمستقبلية، والدعوة للعمل نحو ايجاد وعى بيئى لدى كل أفراد المجتمع العالمى يؤدى به إلى المشاركة فى حماية البيئة.

١٩٨٧ / قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان " تقرير برونتلاند" والذى أكد على أنه لا يمكننا الإستمرار فى التنمية ما لم تكن قابلة للإستمرار وبدون ضرر بيئى، كما طرح فكرة أن التنمية المستدامة

تعتبر نموذج بديل، ووضع استراتيجية تصور امكانية وجود تنمية تحقق الإنسجام ما بين النمو الاقتصادى وحماية البيئة مع الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات الاجتماعية البشرية [٦٣].

١٩٩٢ / "قمة الأرض" فى ريودى جانيرو، حيث أصبح واضحا أن اهتمام العالم يجب أن يكون موجها ليس بتأثير الاقتصاد على البيئة، وإنما على تأثير الضغط البيئى (تآكل التربة- أنظمة المياه- الغلاف الجوى) على المفاهيم الاقتصادية، مع ادماج البيئة فى عملية التنمية الشاملة للدول. وقد تمخض عن هذا المؤتمر أجندا ٢١ "Agenda 21".

١٩٩٧ / دورة الجمعية العالمة الاستثنائية بنيويورك، تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢.

٢٠٠٢ / القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج بجنوب أفريقيا، بالرغم من أن هذه القمة قد خلت من ولادة أية اتفاقية بيئية جديدة، إلا أنها قد وضعت الأساس ومهدت الطريق لاتخاذ اجراءات عملية لتمكين دول العالم من تنفيذ المبادئ والاتفاقيات التى تمخضت عن المؤتمرات البيئية العالمية السابقة [٦٤].

وترتكز التنمية المستدامة على عدة عناصر أساسية تشكل أبعادها الثلاث :

* البعد الانسانى الاجتماعى : ويتمثل فى السعى لتحقيق الإستقرار فى النمو السكانى، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليمية خاصة فى المناطق الريفية، وتحقيق الأمن الغذائى، وتعزيز التضامن الاجتماعى واحترام حقوق الانسان وتنمية الثقافات، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية فى التخطيط للتنمية وتطوير الإنتاج. وهذا يتطلب تحقيق مجموعة من المؤشرات أهمها [٦٥] :

- نقص النمو الديموجرافى.
- وقف الهجرة الداخلية والخارجية.
- تطوير المشاركة الشعبية للتخطيط للتنمية.

* البعد الاقتصادى : تشير التنمية المستدامة وفق مفهومها الاقتصادى إلى رؤية جديدة للمستقبل تتطلب [٦٦]:

- ترشيد الإستهلاك.
- امتناع تصدير النموذج التنموى الصناعى لدول العالم.

- التخفيف من الفقر وحدوثه فى دول الجنوب، من خلال رفع المستوى المعيشى للسكان الأكثر فقرا.

- تبنى استراتيجية تنموية تحافظ على الموارد البيئية.

* البعد البيئى : تقوم التنمية المستدامة فى هذا البعد البيئى على تدعيم القدرة والتحكم فى استمرار الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها عند الإستخدام من خلال (٦٧) :

- المحافظة على الموارد المتجددة بالدرجة الأولى كالزراعة وتربية الحيوانات.

- أهمية تكامل النظام البيئى وتنميته فى العالم.

- مضاعفة المساحات الخضراء من الأرض.

وقد حددت لجنة برونتلاند، مجموعة من متطلبات التنمية المستدامة وهى (٦٨) :

- **نظام اجتماعى**، قادر على التصدى للتوترات الناتجة عن التطور غير المتناغم.

- **نظام سياسى**، يضمن إشراك المواطنين الفعال فى عملية صناعة القرار.

- **نظام تكنولوجى**، قادر باستمرار على البحث عن الحلول الجديدة.

- **نظام اقتصادى**، لديه القدرة على الإنتاج والمعرفة البيئية بالإعتماد على قاعدة مستديمة من الثقة بالنفس.

- **نظام دولى**، يتبنى الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل.

أهداف التنمية المستدامة :

كان الهدف الوحيد لأساليب التنمية السابقة هو تحقيق النمو الاقتصادى دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية، وحتى الاجتماعية. لكن التنمية المستدامة هى تصور جديد يتضمن جميع جوانب الحياة، فهى تهدف إلى(٦٩) :

١- الاستخدام العقلانى والأمثل للموارد الطبيعية، والإتجاه نحو الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح بدلا من الطاقات النافذة والتى تتسبب فى أضرار بيئية.

٢- الاعتماد على الأساليب التنموية التى تحترم البيئة الطبيعية ولا تتعدى حدودها الاستيعابية، أى نموذج تنموى يلائم البيئة.

٣- تنمية وعى السكان بأهمية الحفاظ على نوعية البيئة وذلك من أجل تغيير أنماط استهلاكهم، وجعلها أكثر استدامة.

٤- الاتجاه نحو التكنولوجيا الأقل تلويثا "التكنولوجيا النظيفة" التى تحقق أكبر حد من الكفاءة الاقتصادية.

٥- ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه فى عملية التنمية، وضمان الحماية الكافية للأحواض المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

٦- العمل على رفع الكفاءة الزرعية والإنتاج الأمثل من أجل تحقيق الأمن الغذائى، وضمان الاستخدام المستدام للحفاظ على الأراضى والغابات.

٧- تغيير حاجات وأولويات المجتمع وجعلها تتماشى مع المبادىء الثلاثة للتنمية المستدامة.

٨- مكافحة التلوث بجميع أنواعه.

٩- زيادة اجراءات حماية البيئة سواء على المستوى الوطنى بوضع سياسات فعالة أو على المستوى الدولى من خلال المصادقة على الإتفاقيات التى تهدف لمحاربة ظاهرة التغيرات المناخية.

١٠- الحد من الأزمات الاجتماعية كالفقر والمجاعة وحق الجميع فى الماء النقى والصحة والتعليم.. إلخ.

١١- تحقيق معدل نمو اقتصادى معتدل يأخذ بعين الإعتبار استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية.

١٢- رفع الميزانيات المخصصة للبحث العلمى فى مجال الطاقات المتجددة وذلك من أجل إيجاد بدائل للطاقة.

كما حددت للتنمية المستدامة أهدافا واضحة المعالم، أطلق عليها "الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ". ولعل ذلك كان من أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ختام القرن العشرين، سبتمبر ٢٠٠٠. وقد تضمنت هذه الوثيقة ثمانية أهداف أساسية هى[٧٠] :

١- القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما وأبعادهما.

٢- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم للجنسين.

٣- تقليل وفيات الأطفال.

٤- تعزيز مجتمعات سليمة خالية من الخوف والعنف.

٥- مكافحة الأمراض كالإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض.

٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧- كفالة الاستدامة البيئية.

٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتعنى "الاستدامة" Sustainable من المنظور البيئى، وضع الحدود أمام الإستهلاك والنمو السكانى، وكذلك مكافحة التلوث واستبعاد أنماط الإنتاج السيئة ووقف استنزاف المياه ومنع قطع الغابات وجرف التربة، أى أن الاستدامة البيئية تعنى أسلوب تنمية يحقق التالى [٧١] :

١- حماية الموارد الطبيعية (الماء، الهواء، الأرض والتنوع البيولوجى) الضرورية لضمان حماية البشر.

٢- محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة والمحافظة على الموارد غير المتجددة.

ومما سبق، فإن المعنى الأساسى للتنمية المستدامة، هو أن نكون منصفين مع الأجيال القادمة، بمعنى أن يترك الجيل الحالى للأجيال الجديدة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذى ورثه أو أفضل منه. وهذا يستوجب وضع استراتيجية متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن، والمحافظة على البيئة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية. فالتنمية المستدامة هى عملية تحول فى المجتمع، لأن الاستدامة جوهرها عدالة فى تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر وبين الأجيال القادمة.

(٢) التنمية المستدامة وحماية البيئة :

عرفت البيئة، فى معاجم العلوم الاجتماعية، على أنها هى كل ما يثير سلوك الفرد أوالجماعة، ويؤثر فيه. حيث يؤكد علماء الاجتماع بوجه عام على أنها عبارة عن دراسة الظروف أو الحوادث الخارجة عن الكائن الحى سواء أكانت فيزيقية أو اجتماعية أو سياسية [٧٢].إذا فالبيئة هى كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات، فالهواء الذى يتنفسه الإنسان، والماء الذى يشربه، والأرض التى يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات

حية أو من جماد، هى عناصر البيئة التى يعيش فيها، وهى الإطار الذى يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة (٧٣).

لقد شهد نهاية القرن التاسع عشر نقلة كبرى عندما دعا عالم البيولوجيا التطورية الألمانى (إرنست هيكل Ernst Haeckel) إلى تأسيس علم جديد هو علم الإيكولوجيا Ecology. فإذا كانت كلمة البيئة Environment تشير إلى المكان بخصائصه الطبيعية وملامحه البشرية، فالإيكولوجيا، تعنى العلاقات والتفاعلات فيما بين عناصر ومكونات البيئة، أى ترمز للعلاقة والتفاعل وأسلوب التعايش بين الكائنات الحية وبيئاتها. وقد شاع استخدام مصطلح الإيكولوجيا نتيجة تعدد المشكلات الناتجة عن تزايد ضغوط البشر على موارد البيئة وإمكاناتها، وما يتبع ذلك من حدوث تغيرات عميقة فى البيئة تمخض عنها بعض الخلل فى التوازن البيئى Environmental Equilibrium كنتيجة مباشرة لتعدد مشكلات التلوث واستنزاف بعض الموارد الطبيعية دون تعويضها أو التفكير والتخطيط لتوفير حاجة الأجيال القادمة منها (٧٤).

ويمكن اعتبار الإيكولوجيا مذهبا يقوم على الإعتقاد بأن الطبيعة كل متصل الأجزاء يضم البشر وغير البشر، كما يهدف إلى اعادة صياغة مجموعة من الأفكار والمبادئ التى كانت ترتكز حول اعتقاد أن الإنسان مركز الوجود، أو ما يطلق عليه " نزعة التمركز حول الإنسان " من خلال التركيز على الأولوية الأخلاقية والعقلية والبيولوجية للإنسان على حساب بقية الكائنات الحية الأخرى (٧٥). ومع ظهور مفهوم التنمية المستدامة برز فريقان، الأول : يرى أن النموذج التنموى يتمركز حول الإنسان، بحيث يتم تقليص الإعتماد على الموارد المادية، ومن خلال الإبداع وتطوير التكنولوجيا يتم رفع كفاية التصنيع، وتعالج الأزمة الإيكولوجية من خلال عملية التحديث الإيكولوجى. أما الفريق الثانى : فيرى أن النموذج التنموى يتمركز حول البيئة، لأنه بتحقيق العدالة البيئية تتحقق العدالة الاجتماعية والمساواة. وهكذا يحتدم الجدل بين أنصار العولمة النيوليبرالية التى تنادى بالتحديث الإيكولوجى، وأنصار الإيكولوجيا العميقة التى تحذر من الرأسمالية الخضراء ومنتجاتها الذكية. وصارت قضايا البيئة وعلاقتها بالتنمية منظورا فكريا جديدا (٧٦).

وقد قدم لنا الفيلسوف الألمانى (هانز يوناس Hans Jonas) أهم ملامح أزمة البيئة المعاصرة، والتى تتجسد كخطر مهدد للإنسان فى النصف الثانى من القرن العشرين. فالعالم منذ الأزل حافل بالكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات، ولكن ما يميز الأزمة البيئية هى أنها تحدث بسبب النشاط الانتاجى

للانسان بعد أن زادت القدرة الانتاجية له بشكل كبير بعد الثورة الصناعية وتقدم التكنولوجيا، ولعل أهم ملامح أزمة البيئة المعاصرة هى[٧٧] :

- أنها باقية لا رجعة فيها، فآثارها السلبية ليست عابرة ووقتية سوف تمحى، ولكنها تؤدى إلى آثار لا محل لتعويضها مثل اختفاء المعادن، وانقراض الأنواع.

- أنها شاملة وكونية، وبالتالى لا تستطيع دولة بمفردها أو أمة أو ثقافة أن تتجنب آثارها.

- أنها تستدعى تغيرا جذريا حيث لا يمكن الاكتفاء بإبعاد الإنسان عن سلوك معين ولكن عليه أن يغير نمط انتاجه واستهلاكه وطريقة حياته اليومية، وكذلك قيمه وأخلاقه، أى أن الأمر يستدعى البحث من منظور بديل للعالم.

وقد ظلت برامج التنمية طوال ما يقرب من مائتى عام تتجاهل الإعتبارات البيئية، وتسهم فى إلحاق الضرر بالبيئة عن طريق استخدام مخلفات الصناعة والزراعة ونواتج الإحتراق وغيرها فى المحيط البيئى، والإمعان فى استغلال الموارد الطبيعية دون النظر إلى التوازن البيئى وإلى احتياجات الكائنات الحية الأخرى التى تعيش فى البيئة ذاتها، حتى تحولت أجزاء كبيرة من سطح الكرة الأرضية إلى بيئة ملوثة وغير صالحة لحياة الإنسان والكائنات الحية معا، ولذا أصبح من الضرورى تحقيق التنمية التى توفر نوعية أفضل من الحياة فى إطار سليم بيئيا، مع التأكيد أن التنمية عملية متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا [٧٨].

وهذا يعنى أن تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها يرتبط بالبعد البيئى، حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات الأفراد من ناحية، ومراعاة الإعتبارات البيئية من ناحية أخرى. فموارد الأراضى كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية إذا ما أديرت بكفاءة و حكمة ووزعت بين أجيال الحاضر والمستقبل بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.

فبرغم الإيجابيات التى حققتها التنمية خلال العقود الماضية، والتى زادت فى ظلها الموارد الطبيعية المستنزفة، والمخاوف البيئية القائمة على تهديد منجزات البشرية ومستقبلها مما دفع الباحثين فى كافة المجالات إلى الإهتمام بتتبع مسار التنمية، حيث كانت تسعى باستمرار لتحقيق التطور والتقدم وتحسين المستوى المعيشى للأفراد فى المجتمعات البشرية، ولكن مع مرور الوقت أصبحت تسئ للبيئة بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد وتركيزها على تخطيط جزئى قصير الأجل، يكون محدود القدرة على المحافظة على توازنات النظم البيئية، كما أفضت إلى

نمو غير منتظم وإلى انشاء مجتمعات صناعية وحضارية، تسببت فى العديد من أشكال التلوث، وفقدان مناطق من الأرض الزراعية الجيدة، الشئ الذى أدى إلى الزيادة الهائلة فى أعداد سكان أحياء بعض المدن، ولقد أثر هذا تأثيرا عميقا على الأسس الاقتصادية والاجتماعية التى يقوم عليها المجتمع، كما أسهمت فى زيادة الأمراض والجراثيم (٧٩).

ولعل ذلك كله كان نتيجة غياب البعد البيئى من حساباتها، وهو البعد الذى اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره فى مجمل مسارات التنمية والحياة بدليل صحوة العالم مع بداية ثمانيات القرن الماضى على العديد من المشكلات البيئية الخطيرة، والتى باتت تهدد حياة الملايين من البشر فى جميع أنحاء العالم. وعجزت الحكومات عن تأمين الخدمات الأساسية والضرورية، ليصبح هذا الواقع المتردى جزء من التدهور البيئى الاقتصادى، الذى وقعت فى شراكه الدول النامية، بل ولجأت إلى الإستخدام غير العقلانى وغير الرشيد للأرض والموارد الطبيعية الأخرى (٨٠). فالفقر هو صلب التردى البيئى فى الدول الفقيرة، حيث تؤدى ضرورات البقاء والإفتقار إلى التنمية إلى اللجوء كرد إلى استخدام غير عقلانى للأرض وللموارد الطبيعية الأخرى والخوف من المخاطر التى تكمن فى البيئة، والشعور بالإغتراب فى عالم فقد رغبته فى الدفاع عن حقه فى الوجود (٨١).

فالدول النامية اليوم تواجه تحديات داخلية وخارجية، أهمها تحدى الاختيار على مستوى الفكر والتطبيق فى ظل ظروف العولمة (٨٢)، حيث أن المشكلة فى الظروف الراهنة هى خضوع هذه الدول لضغوط العولمة، هذا على المستوى الاقتصادى وعلى المستوى البيئى، فإن دوافع ومصالح الشركات المتعددة الجنسيات تدفعهم إلى تدمير وتلوث البيئة. وفى ذات الوقت أصبحت الدول عاجزة عن مواجهة ذلك، نتيجة تآكل سلطاتها تحت ضغوط المبادئ الجديدة للتنظيم الدولى فى ظل القيود التى فرضت على سيادتها (٨٣)، حيث أصبحت نسبة ٢٠٪ من دول الشمال تسيطر بشكل كبير على ٨٠٪ من ثروة العالم وتستهلكها، كما تستغل فقر الدول النامية فى دفع النفايات السامة نظير ترضية مادية متواضعة (٨٤)، مع العلم أن الأخطار الناجمة عن هذه السياسة لن تقتصر على الدول النامية على المدى الطويل وإنما تشمل العالم بأسره كما ستكون الدول النامية أكثر عرضة لعواقب التغيرات البيئية لعدم توفرها على الإمكانات والوسائل على المستوى الوقائى والمستوى العلاجى معا(٨٥).

ومن هنا كان من الضرورى إدخال البعد البيئى فى السياسات الوطنية التى تحكم الاستثمار الأجنبى المباشر، وتشجيعه فى أساليب وتقنيات الإنتاج الأنظف

والمشاريع الصديقة للبيئة [٨٦]، ومن ناحية أخرى يجب على الحكومات عند وضع خطتها للأعوام المقبلة بهدف تحقيق معدل للنمو، أن تضع فى اعتبارها البعد البيئى، حيث العمليات الإنتاجية الأقل إضرارا بالبيئة والبشر، بإعتبار البيئة محور التنمية. ومن هنا تقوم التنمية البيئية المستدامة على فلسفة تهتم فيها بالأبعاد التالية [٨٧] :

- حق الحياة بمستوى لائق فى إطار تنمية حقيقية لإنسان الحاضر والمستقبل.

- ليس من حق الإنسان فى المجتمع استنزاف الموارد المجتمعية لصالح التنمية فى الحاضر لتحقيق التوازن البيئى واستمرار التنمية فى المستقبل.

- يجب التركيز على التنمية البشرية فى المجتمع كمدخل أساسى وضرورى لتحقيق التنمية المستدامة، باعتبار الإنسان أهم موارد وثروات المجتمع وله قدرة على تنظيم استخدامات الموارد البيئية وتنميتها فى الحاضر والمستقبل.

إذا، فتحقيق التنمية المستدامة، يستوجب وضع استراتيجية تتم فى اطار حوكمة بيئية، أى لابد من مشاركة كل الفواعل الوطنية والاقليمية والدولية، حيث أن البعد البيئى هو الركيزة الأساسية لتفعيل التنمية المستدامة.

الهدف الثالث :

(١) الإطار المعرفى للرشادة البيئية وأهم فواعلها :

أدت عولمة المخاطر البيئية العابرة للحدود إلى بروز مفهوم الرشادة، كما ساهمت مختلف الأزمات الاقتصادية العالمية التى شهدتها الدول والمجتمعات فى جعل هذا المفهوم يقع فى قلب النقاشات العالمية والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة.

ففى خضم هذه الأزمات والإضطرابات العالمية المتسارعة تأتى هذه التهديدات البيئية لتشير إلى أننا جميعا نشترك فى نفس الكوكب، ومهما تنوعت البقع التى يعيش عليها الناس، ومهما تنوعت معتقداتهم، فإنهم جميعا يشكلون جزءا من عالم يتسم بالإعتماد المتبادل بيئيا، ورغم أن الجيل القادم سوف ينظر نظرة تشاؤمية لجيل أخفق فى التعامل مع مشكلات البيئة، إلا أنه يقع على البشر جميعا، حاليا ومستقبلا، مسئولية المطالبة بإحترام البيئة وإبعادها عن كل التجاذبات السياسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بمستقبل الجنس البشرى. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبنى استراتيجيات وسياسات رشيدة للتعامل مع البيئة والمخاطر التى تهدد أمن الانسان وسلامته.

وعلى صعيد آخر، ظهر مفهوم الحكم الراشد أو الحوكمة فى إطار الجهود التى بذلتها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، ظهر هذا المفهوم لأول مرة فى تقرير البنك الدولى بشأن التنمية الصادر فى الدول الأفريقية جنوب الصحراء عام ١٩٨٩، حيث ركز فى البداية على الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية التى يجب أن تكفل العدالة والمساواة، وأن تكون اقتصادية وفعالة، إضافة إلى استناده للديموقراطية فى العلاقة القائمة بين الحكومة والمواطنين، كأفراد أو كجزء من مؤسسات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وما يرتبط بذلك من أهمية تمكين الأفراد من ممارسة دورهم فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة فى صنع الخطط التنموية وتنفيذها (٨٨).

أما مقومات الحوكمة الرشيدة، فتتحدد وفق ثلاث عناصر أساسية هى : أولا : دمج القضايا البيئية كافة فى المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه. ثانيا : الإنطلاق من اعتبار أن كل القطاعات، سواء السياسية أو الاقتصادية...إلخ، تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة. ثالثا : وجود روابط قوية –وإن اختلفت مستوياتها- بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئى العالمى من جهة أخرى(٨٩).

وفى سياق محدودية الموارد الطبيعية وندرتها من جهة، والنزعة الاستهلاكية المفرطة والطلب المتزايد على هذه الموارد من جهة أخرى، تظهر أهمية تخفيف الإستهلاك وتغيير نمط الحياة، وإيجاد بدائل للعولمة الاقتصادية الجارفة كسبيل لإنجاح مقومات الحوكمة البيئية (٩٠).

وتقوم فلسفة الرشادة البيئية وتتجسد فى المحاور التالية (٩١) :

* التركيز على الانسان، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدى إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والرفاة الاجتماعية.

* العدالة والإنصاف، أى إنصاف الأجيال البشرية القادمة، والحاضرة التى لم تجد فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو الخبرات الاجتماعية والاقتصادية.

* المسئولية الفردية والجماعية.

* المشاركة فى إتخاذ القرار بإعتماد النمط الديموقراطى التشاركى فى الحكم، والذى يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة فى المستقبل.

ولعل ذلك يشير إلى أهم المعايير التى يرتكز عليها بناء فلسفة الحكم الرشيد والتى تتمثل فى : المشاركة للجميع فى صنع القرار / حكم أو سيادة الحق والقانون دون تمييز بين الجميع / الشفافية فى كافة المعلومات / المساواة (العدالة) فى تكافؤ الفرص بين كل الفئات فى الحقوق والحريات دون تمييز / المحاسبة أو المساءلة سواء شملت كيفية إدارة الموارد العامة أو كيفية ممارسة المهام أو النتائج المتوصل إليها ضمن المسار الوظيفى / الكفاءة والفاعلين والإستخدام العقلانى والرشيد للموارد [٩٢]، وأخيرا الرؤية الإستراتيجية التى تستند إلى فهم واضح للواقع والمعطيات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية وإلى خيار مستقبلى متفق عليه [٩٣].

ومن هنا كانت الرشادة هى " ممارسة السلطة الاقتصادية، السياسية والإدارية لإدارة شئون المجتمع بإتجاه تطورى تنموى تقدمى، على كافة المستويات، شاملة الآليات والعمليات والمؤسسات التى يعبر من خلالها المواطنون عن المصالح، ويمارسون حقوقهم القانونية والوفاء بإلتزاماتهم " [٩٤]. كما أنها مجموع الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التى تحدد كيفية استخدام الموارد البيئية، وكيفية تحديد المشاكل وتقديرها وتحليلها، فهى إذا شبكة معقدة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بالبيئة [٩٥]، ومجموع الفواعل (الحكومة – القطاع الخاص – مؤسسات المجتمع المدنى – المنظمات الدولية) التى تكون النظام الواقعى للحوكمة أو الرشادة البيئية، حيث تتضمن كيانات مؤسساتية متعددة، رغم أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير فى النظام [٩٦].

وللرشادة البيئية ثلاث مستويات :

١- الرشادة البيئية الوطنية : أى مجموع النظم والآليات والسياسات البيئية الموجودة على الصعيد الوطنى للدول، والتى تسعى إلى حماية البيئة. وهذا لا يعنى أن هناك نموذجا واحدا جاهزا للرشادة البيئية الوطنية، وإنما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدى.

٢- الرشادة البيئية الإقليمية : وهى مجموع السياسات والنظم البيئية السائدة فى دولتين أو أكثر، وتمثل نوعا من التنسيق البيئى فى مجالات معينة، كالتلوث العابر للحدود، كالرشادة البيئية الآسيوية والرشادة البيئية الاوربية والإفريقية[٩٧].

٣- الرشادة البيئية العالمية : وتشير إلى مجموع المنظمات والآليات والقواعد التى تضبط مساعى حماية البيئة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة. وتتعدد

المؤسسات التى تمارس الرشادة البيئية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNEP)، ومرفق البيئة العالمى (GEF)، ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) والبنك الدولى (WB)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) [٩٨].

فواعل الرشادة البيئية :

١- الدولة (الحكومة) : وتعتبر الفاعل الرئيسى من خلال تحديد جدول الأعمال البيئى ووضع أدوات وخطط السياسة البيئية وتنفيذها[٩٩].

٢- القطاع الخاص : فقد شهدت مواقفه تغيرا ملحوظا تجاه سياسات حماية البيئة والتنمية المستدامة ترجمت من خلال تبنى مؤسسات القطاع الخاص لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات والتى تفرض إلتزامات محددة عليها تجاه البيئة وامتثالها للمعايير البيئية المعترف بها[١٠٠].

٣- المجتمع المدنى : والذى يعتبر فاعلا تنمويا أمام تراجع دور الدولة، فقد ساهم المجتمع المدنى البيئى فى تنمية انتاج شركات متعددة فى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية من خلال تدخل رأس المال الاجتماعى والمنظمات غير الحكومية[١٠١].

٤- المنظمات الدولية : وفى مقدمتها البنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية كأدوات للرشادة الدولية فى ترقية السياسات العالمية للبيئة والتنمية المستدامة وتعزيز الرشادة البيئية الدولية، رغم أن هذا الدور كان على الدوام محل تأييد أو تشكيك من طرف الفاعلين والمتدخلين فى هذه السياسات[١٠٢].

وبهذا يعد ظهور مفهوم الرشادة قد ترافق مع تطور مفهوم التنمية، انطلاقا من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية إلى التنمية البشرية فالتنمية المستدامة. حيث تسعى الأخيرة، إلى التعامل مع النظم الطبيعية على اعتبار أنها أساس لحياة الانسان، وتهدف إلى ترقية الموارد الطبيعية وحماية النظام الإيكولوجى واستغلاله بشكل عقلانى، وتركز أيضا على مسئولية الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة [١٠٣].

وما يمكن استخلاصه، أن الرشادة "الحوكمة" البيئية الجيدة توفر فرصا وإمكانات عديدة للإستخدام الأمثل والعقلانى للموارد الطبيعية من أجل تحقيق القدر الأكبر من المنافع، واقتناص الفرص وبناء القدرات لجميع الفاعلين والمستفيدين من مسار حماية البيئة من جهة، والإهتمام بمصالح الأجيال الحالية والمقبلة كتحديات جديدة للحوكمة البيئية من جهة أخرى. ولن تنجح الرشادة البيئية فى أداء دورها إلا بتعزيز الشفافية فى السياسات البيئية (الوطنية

والاقليمية والعالمية) وتقوية المبادرات التشاركية وتحسين أداء المجتمع المدنى ومشاركة الجميع فى مسار إتخاذ القرار البيئى الصحيح، كالدمج بين الإتجاهات والسياسات والمعارف المحلية وغيرها العالمية.

(٢) **الرشادة وحماية الحق فى البيئة** :

اختلفت الآراء حول مضمون الحق البيئى وأبعاده، إلا أن المواثيق الدولية لحقوق الانسان عملت على الربط بين حقوق الإنسان وحماية البيئة، حيث نص المبدأ الأول من اعلان استوكهولم حول البيئة الانسانية ١٩٧٢ أن " للفرد حقا أساسيا فى الحرية، المساواة وظروف معيشة مناسبة، فى بيئة جيدة تسمح بحياة كريمة وصحية، وفى مقابل التمتع بهذا الحق تقع المسئولية على كل فرد فى حماية وتعزيز البيئة ضمانا لمصالح الأجيال الحاضرة والقادمة "، كما ربط اعلان ريودي جانيرو ١٩٩٢ بين حقوق الانسان وحماية البيئة من خلال المبدأ العاشر منه مشيرا إلى أن " أحسن طريقة لمعالجة المسائل البيئية هى ضمان مشاركة كل المواطنين وحصولهم على المعلومات المتعلقة بالبيئة التى تحوزها السلطات العامة، وصولا للإنصاف والعدالة ".

وتمثل حقوق الإنسان البيئية، حقوقا للجيل الثالث للإنسان، حيث يمكن تصنيف حقوق الإنسان إلى ثلاثة فئات رئيسية هى[١٠٤] :

١- الحقوق المدنية والسياسية : وتسمى حقوق الجيل الأول للإنسان، وهى مرتبطة بالحريات العامة وتشمل، الحق فى الحياة والحرية والأمن والحق فى المشاركة السياسية وحرية الرأى والتعبير وحرية العقيدة.

٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية : وتسمى حقوق الجيل الثانى للإنسان، وتشمل الحق فى التعليم والحق فى العمل والحق فى السكن والحق فى الصحة.

٣- الحقوق الثقافية والبيئية : ويطلق عليها حقوق الجيل الثالث للإنسان، وتشمل حق العيش فى بيئة نظيفة والحق فى التنمية والحق فى السلام والحق فى التراث المشترك للإنسانية.

وتسعى الرشادة البيئية، إلى تحقيق فعلى لحق الإنسان فى بيئة سليمة وصحية ملائمة، مما يحقق مساحة من الحقوق المرتبطة بهذا الحق على رأسها الحق فى الحياة والسلامة الجسدية، والحق فى الصحة، والحق فى الغذاء وفى الماء والهواء النقى، ويتطلب ذلك [١٠٥] :

- تحقيق الاستدامة، والتى تتطلب تغيرا تكنولوجيا مستمرا سواء فى البلاد المتقدمة للحد من استخدام الموارد، أو فى البلاد النامية لتفادى تكرار أخطاء التنمية.

- يتطلب الأمر تغييرا جوهريا فى السياسات والممارسات الحالية عن طريق قيادة رشيدة وجهود متصلة.

- الاستخدام الرشيد والأمثل لموارد البيئة الناضبة، والتوقف عن هدرها وتأمين تلك الموارد.

- ترشيد استهلاك الموارد المتجددة.

- العمل على تهيئة البيئة لإستيعاب الملوثات المفرزة من عمليات التنمية الاقتصادية.

ومما يجب الإشارة إليه، أن الاستدامة بعدا هاما للرشادة البيئية، حيث يقصد بالاستدامة البيئية : "إعادة إنتاجية رأس المال الطبيعى على المدى البعيد "، حتى لا نورث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها، ويتم ذلك من خلال عقلنة استغلال الموارد الطبيعية، وتعديل أنماط النمو ومعدلات الاستهلاك، وتشجيع السلوك الاقتصادى الرشيد بيئيا، وذلك كله من أجل تحقيق رفاه الأفراد.

وتعتمد الرشادة البيئية لتكريس حق الإنسان فى بيئة صحية مناسبة على الآليات التالية :

١- **الحق فى الحصول على المعلومات** : وهو حق من الحقوق الأساسية للإنسان، فى أى مجتمع ديموقراطى، يمنح الأفراد حق مطالبة السلطات التى تحوز معلومات متعلقة بالبيئة، بالكشف عنها والحصول عليها، وعليها أيضا نشر المعلومات الهامة تحقيقا للمصلحة العامة، حتى يتمكن المواطن من ممارسة حرية التعبير وإبداء الرأى والمشاركة فى الشأن العام[١٠٦]. مع الأخذ فى الإعتبار، أن هذا الحق نسبى وليس مطلق، بمعنى يتعين موازنته مع حماية بعض الحقوق والحريات العامة الأخرى وكذلك مع المصلحة العامة.

أى أن هذا الحق يعمل على تعزيز الشفافية والمصداقية والمساءلة البيئية ومكافحة الفساد البيئى، وترقية الرشادة الديموقراطية. كما يرتبط الحق فى المعلومات البيئية بالحق فى المعرفة، وذلك من خلال كافة وسائل الإعلام [١٠٧]، حتى لا يلجأ الأفراد إلى مصادر أخرى قد تسرب إليهم معلومات تزيد من خطورة المواقف أو تغيب من وعيه وتضعه على طريق عدم اليقين بواقعه، ويفقد بذلك المجتمع ركنا هاما من أركان المسئولية الاجتماعية للإعلام [١٠٨].

٢- **الحق فى المشاركة البيئية :** وتعنى تمكين الأفراد والتنظيمات البيئية ومختلف الفواعل الأخرى من المشاركة فى القرارات والتدابير العامة

وتوجيهها بما يتوافق مع متطلبات حماية البيئة، مما يسهم فى تعزيز العدالة الاجتماعية والبيئية، ويضمن مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، وتظهر أهمية هذا الحق كآلية فعالة للرشادة البيئية فى تقويم وضمان فعالية هذه القرارات والتدابير المتعلقة بالقضايا البيئية وتوجيهها بما يتوافق مع تحقيق المواطنة البيئية ودعم التخطيط البيئى وتحسين جودة الحياة وبناء قدرات الأفراد [١٠٩]، أى أن الحق فى المشاركة البيئية يعمل على تعزيز المواطنة البيئية، والتخطيط البيئى، والعدالة الاجتماعية والبيئية للأفراد.

٣- **الحق فى الحصول على العدالة البيئية** : ويقصد به حق كل من وقع تحت اعتداء على حق من حقوقه، أن يلجأ إلى القضاء لرد ذلك الاعتداء وإنصافه، أى حق كل الأفراد فى الترافع لعرض مطالبهم البيئية، والحصول على حقوقهم طبقا للقانون، وهو آلية مهمة تضمن مبدأ المساواة أمام القضاء، استقلال القضاء، ومجانية القضاء وعلانيته، وأخيرا سرعة الفصل فى القضايا[١١٠].

ومن هنا تعد الرشادة البيئية آلية فعالة للتعامل مع المخاطر والتحديات البيئية التى تواجه الإنسان وتهدد أمنه وبقاءه، حيث برزت الحاجة إلى الرشادة البيئية نتيجة هذه التهديدات التى تتطلب سياسات جديدة للتعامل معها والإستجابة لتحدياتها، ولاسيما من خلال تفعيل الرشادة البيئية للحقوق البيئية من أجل توفير حماية فعالة لحق الإنسان فى البيئة، خاصة بعد أن صارت المشكلات البيئية فى وقتنا الحالى مشكلات عالمية، وسيكون الناس – بغض النظر عن انتمائهم الاجتماعى ووضعهم المهنى والطبقى – أكثر تأثرا بخطر تدهور البيئة الناتج عن الأنشطة البشرية، وهذا ما طرحه (أولريش بيك) عن مجتمع المخاطر الذى يروج فيه لفكرة المواطنة العالمية الجديدة التى تتطلب حسا مشتركا بالمسئولية لحل مشكلة المخاطر الإيكولوجية العالمية[١١١]. وهذا يعنى أن المخاطر البيئية قد تعولمت بعد أن كانت محلية فى العصور السابقة، ويقدم لنا (بيك) مجموعة من الأمثلة على عولمة المخاطر البيئية مثل : الحروب وثقب الأوزون، وحادث مفاعل تشرنوبل، بالإضافة إلى التدمير البيئى الناتج عن الثراء والرفاهية، كمخاطر التقنية الصناعية، والفقر، ودفن النفايات النووية المستوردة. فالتدمير لم يعد مجرد تدمير بسيط بل أصبح جزءا مكملا لمنظومة متكاملة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [١١٢]. فنحن نعيش فى مجتمع مخاطر عالمى، ولذا أصبحت المسئولية جماعية من خلال السعى الدءوب للمشاركة الإيجابية فى حل مشكلات البيئة عن طريق إحداث تغيرات أساسية فى مختلف أساليب الحياة اليومية والسلوكيات الاجتماعية، ولعل وسائل الاعلام من أهم المؤسسات التى تسهم فى عملية التغيير الاجتماعى بشكل عام من خلال التأثير

على الرأى العام، وصياغة اتجاهاته وتشكيل خياراته، حيث يمكن إجماع الناس على سياسات أكثر فاعلية لحماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة عندما يتم تزويدهم بمعلومات صحيحة وموثقة، وهو ما يبين أهمية تزويد أصحاب القرار والسياسات وبقية الفواعل الأخرى بمثل هذه المعلومات، والدور المحورى للإعلام فى صياغة وتحفيز الرأى العام من خلال نشر المعلومات البيئية، ورفع درجة المعرفة.

ومن خلال ماتقدم، يتبين لنا أنه إذا كانت مفاهيم التنمية تغيرت من التركيز على النمو الاقتصادى إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة، فإن هذا التطور قد اقترن بإدخال مفهوم الرشادة فى أدبيات منظمات الأمم المتحدة من خلال التأكيد على أن التخطيط الرشيد يشكل أداة أساسية للتوفيق بين متطلبات التنمية والحاجة إلى حماية البيئة، والرشادة تبدأ من الإدارة الرشيدة للموارد، انطلاقا من الإصلاح والتحديث وتحسين أداء الخدمات العامة، وتشجيع مجالات الإستثمار الوطنى والأجنبى بالأخذ فى الإعتبار المعطيات البيئية، ثم تنعطف نحو إرساء دعائم الشفافية والديموقراطية من خلال تفعيل الحق فى المشاركة فى اتخاذ القرارات والمساءلة فى إدارة الموارد. ويعد الإعلام البيئى ركنا هاما لتحقيق الرشادة البيئية، فهو يساهم فى جعل الفرد مدركا وواعيا لوضعية البيئة التى يقطن فيها، والتى تحرك فيه روح المواطنة والرغبة فى تحسين هذه البيئة من خلال المشاركة فى صنع القرارات البيئية. كما يؤدى الإعلام دورا هاما فى تزويد أصحاب القرار والسياسات والفواعل الأخرى بالمعلومات والمعارف والبيانات، مما يجعل منه رقيبا فى مساءلة المسئولين والحكوميين فى تحقيق الشفافية فى تسيير الشئون العامة من خلال تناوله لقضايا تهم المواطنة بشكل عام.

(٣) <u>الإعلام البيئى وتحقيق التنمية البيئية المستدامة :</u>

من الصعب بل من المستحيل، الحديث عن التنمية فى ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة، ومن المستحيل أيضا الحديث عن الرشادة والحوكمة البيئية فى ظل غياب مبدأ الإعلام البيئى، الذى يعتبر كهمزة وصل بين تفعيل الرشادة البيئية والتنمية المستدامة. فالإعلام البيئى هو الإجراء الأول لتحقيق متطلبات الحكم الراشد، وتحقيق الوعى والحس بالبيئة لدى كل متلقى للرسالة الإعلامية البيئية حتى يصبحوا مواطنين فاعلين حقا، ويكونوا من عوامل تحقيق التنمية البيئية المستدامة. خاصة بعد أن تفاقمت المشكلات البيئية إلى الحد الذى أصبحت فيه الأنشطة الإنمائية تمثل خطرا على حياة الإنسان والبيئة الطبيعية، وعلى الرغم من أن الصناعة تمثل موقعا رئيسيا فى

اقتصاديات المجتمعات الحديثة، فقد كانت وماستلزمته من ثورات تكنولوجية متتالية السبب الأساسى وراء تهديد التوازن البيئى. ومن هنا يتوقف نجاح التنمية المستدامة بيئيا على حسن الإدارة والرشادة البيئية للمشاريع الإنمائية، وكذلك نشر الوعى البيئى والتثقيف من خلال العديد من المؤسسات الثقافية والإعلامية، حيث يؤدى الإعلام دورا هاما فى توعية القاعدة العريضة من الجماهير بما لهم وما عليهم فى هذا المجال البيئى، حيث يسعى الاعلام البيئى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- خلق الإدراك وزيادة الوعى بقضايا البيئة.

- إمداد الفرد بالمعلومات الصحيحة والموثقة عن أهم المشكلات البيئية وسبل مواجهتها.

- إكساب الفردالمهارات المتعددة واللازمة لمشاركتهم فى حماية البيئة وتنمية مواردها.

- تشكيل الوعى البيئى للفرد وتحفيزه للمشاركة الفعالة فى مشاريع التنمية والبيئة للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

- تعديل الإتجاهات السلبية، وتعزيز السلوكيات الإيجابية.

وهذا يعنى، أن الإعلام البيئى أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المتلقى بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية، مما يسهم فى تحقيق مواطنة بيئية فاعلة، ومن ثم تأصيل التنمية البيئية المستدامة. لقد تزايدت الحاجة إلى هذا الإعلام المتخصص فى الآونة الأخيرة بالتزامن مع تعاظم الإهتمام الدولى للتنمية، وظهور الكثير من المشكلات البيئية فى كثير من دول العالم. خاصة بعد ما أثبت الإعلام البيئى أدواره الهامة والمؤثرة فى مختلف الدول الغربية، التى أصبحت تمثل التنمية المستدامة لديها ثقافة وممارسة يومية، نظرا لإنتشار الوعى البيئى فى منظومتها الاجتماعية. وبناء على ذلك تعد التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف فى توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة، والإلتزام بالمحافظة على البيئة وتجنبها المخاطر.لذا يجب إدراك أن التنمية والبيئة ليسا حدين منفصلين، بل يتلازمان بشكل لا فكاك فيه، ولا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسبانه تكاليف تدمير البيئة، ولذلك يجب إقامة التوازن بين اعتبارات التنمية ومقتضيات المحافظة على البيئة[١١٣].

مراحل تطور الإهتمام الإعلامى بقضايا البيئة :

يمكن إيجاز مراحل تطور الإهتمام الإعلامى لقضايا البيئة فى ثلاث مراحل هى :

المرحلة الأولى : حيث اقتصر التناول الإعلامى لقضايا البيئة فى هذه المرحلة، حتى ماقبل السبعينيات، على نشر وإذاعة بعض الأخبار عن الحوادث التى تقع على فترات متباعدة، أى أنها كانت معالجة جزئية تدور فى نطاق المتابعة الإخبارية للأحداث دون الإتجاه إلى تبنى موقف موحد تجاه هذه القضايا، ولهذا اتسمت هذه المرحلة بما يلى(١١٤):

- ارتبطت التغطية الإعلامية للقضايا البيئية بوقوع حدث مثير.

- تركيز التغطية الإعلامية على الأثار السلبية للحدث البيئى وخسائره مع التضخيم، وغالبا ما تكون هذه التغطية سطحية ومعتمدة أساسا على تصريحات بعض المسئولين.

- نادرا ما يحدث متابعة إعلامية للحدث البيئى بعد وقوعه.

المرحلة الثانية : فيها بدأ الموقف يتغير مع إزدياد البحوث التى تهتم بتأثير المخلفات الصناعية على الصحة العامة، وخاطبت الرسالة الإعلامية المثقفين والعلماء والمعنيين بدراسة هذه الموضوعات، وظهرت المجلات العلمية المتخصصة. ومن هنا بدأت تتبلور رؤية جديدة من جانب العلماء لقضايا البيئة، تنادى بالحفاظ على التوازن البيئى. وتميزت هذه المرحلة بما يلى (١١٥) :

- التركيز على الرسالة الإعلامية المتخصصة، وهى محدودة الإنتشار لأنها تخاطب فئة المهتمين بدراسة هذه الموضوعات.

- التغطية الإعلامية واسعة الإنتشار، من خلال المساهمة فى المؤتمرات، ونشر البحوث المعنية بالقضايا البيئية والأضرار الناتجة.

المرحلة الثالثة : حيث أثر وقوع بعض الحوادث البيئية الخطيرة فى النصف الثانى من الثمانينات على المستوى العالمى مثل المفاعل النووى فى تشرنوبل ١٩٨٦ بالإتحاد السوفيتى سابقا، إلى زيادة الإهتمام الإعلامى الجماهيرى على مستوى العالم بقضايا البيئة، حيث تم الجمع بين عناصر الإثارة والرؤية العلمية. ويتمثل تحقيق أهداف الرسالة الإعلامية فى هذه المرحلة على مستويين(١١٦):

- الإهتمام على المستوى الإخبارى بالتغطية الإعلامية للأحداث المتعلقة بالبيئة كالمؤتمرات والندوات، وظهور مجلات متخصصة بموضوعات البيئة، وأفردت الصحف صفحات متخصصة، وكذلك برامج إذاعية وتليفزيونية.

- مستوى خلق رأى عام حول الاهتمام بموضوعات البيئة، من خلال تحفيز الأفراد على المحافظة على بيئتهم، وكذلك نشطاء الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وتضمين علوم البيئة فى المناهج الدراسية.

العوامل المؤثرة فى التناول الإعلامى لقضايا البيئة :

يرتبط التناول الإعلامى لقضايا البيئة بعدة عوامل تؤثر فى شكل ونوع المعالجة الإعلامية إما بالإيجاب أو بالسلب، ومن هذه العوامل :

العوامل السياسية : ومنها [١١٧] :

- مدى تبنى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأحزاب لهذه القضايا.

- اختلاف الرؤى فى قضايا البيئة بين الدول الصناعية الكبرى ودول العالم الثالث، فمثلا، تعد دفن النفايات الكيماوية السامة فى أراض الدول النامية هى القضية الهامة، فى حين تمثل قضية تخفيض درجة تلوث الهواء هى القضية الأهم فى الدول الصناعية الكبرى، أى اختلاف ترتيب الموضوعات وفق أجندة كل دولة.

- السياسة الإعلامية الرسمية للدولة، ومدى توافقها أو تناقضها مع الممارسات الفعلية لوسائل الإعلام.

- اختلاف رؤية صانع القرار السياسى حول قضايا البيئة، ومدى تقديره لإهميتها.

العوامل الاقتصادية :

تسببت برامج التصنيع والتنمية الاقتصادية فى الدول النامية فى الكثير من المشاكل البيئة كالتلوث وغيرها، حيث استغلت الشركات المتعددة الجنسيات – من خلال مشاريعها الصناعية – استئجار بعض أراضى هذه الدول فى دفن النفايات الضارة بصحة الانسان [١١٨]. حتى أن المنافسة بين هذه الشركات على أسواق الدول النامية كان له تأثيره الواضح أيضا على المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة، نظرا لأن هذه الشركات تمثل أحد مصادر التمويل الهامة للنشاط الاعلامى من خلال ما تقدمه من إعلانات وغيرها.

العوامل الإعلامية :

ويقصد بالمحددات الإعلامية، مجموعة العوامل المتعلقة بالبناء المؤسسى لوسائل الإعلام، وطبيعة عملها، ومستوى العاملين بها من حيث الحرفية ومستوى التقنية، ومدى إلمامهم بقضايا البيئة، حيث يستلزم ذلك (١١٩) :

- تحديد الهدف المقصود من الرسالة الإعلامية كمواجهة التلوث مثلا.
- تحديد الجمهور المستهدف لتحديد الوسيلة والرسالة الملائمة لمستواه الثقافى.
- توفير كافة المعلومات اللازمة بشكل موضوعى ومبسط.
- تقديم النماذج البيئية الإيجابية حول كيفية التعامل الصحيح مع البيئة.

الصحافة والتوعية بالقضايا البيئية :

تأتى الصحف على رأس وسائل الإعلام التى اعتنت منذ فترة مبكرة بمشكلات وقضايا البيئة، إذ بدأت الصحافة منذ الخمسينات من القرن العشرين، فى تغطية أخبار الكوارث التى أصابت مناطق عديدة من العالم، كما قدمت المتابعات الخبرية والتفسيرية للعديد من هذه الحوادث والكوارث، ثم إزداد هذا الإهتمام ليبلغ ذروته بتخصيص صفحات وأبواب متخصصة فى شئون البيئة ومعالجة قضاياها بأشكال ومستويات مختلفة.

لقد تعاظم دور الصحافة فى عصرنا ولاسيما فى الدول المتقدمة، أما الدول النامية، فصحافتها تتفاوت قوة وضعف وفق مستواها الحضارى ودرجة تلبيتها لحاجات ورغبات القراء والإمكانات المادية والفنية المتوفرة لها، إذ لم تعد الصحافة مقتصرة على تقديم الأخبار وتوعية الجماهير والترفيه عنهم، بل تعدى دورها إلى التثقيف والإرشاد، وأصبحت تضطلع بدور هام فى توجيه الرأى العام، المساند للسياسات العامة فى المجتمع أو القضايا الهامة التى تثيرها عمليات التنمية. ويرجع تنامى هذا الدور إلى تغير النظرة إلى ترسيخ الاعتقاد بأن التوجهات الجديدة فى المجتمع ينبغى أن يسبقها ويصاحبها عملية إيقاظ الجماهير وإثارة دوافعها فى المشاركة، حفزا لهمها وتوعية لها بأهمية القضايا المعروضة.

ويحقق استخدام الصحف فى الإعلام البيئى عددا من المزايا والفوائد تتمثل فى(١٢٠):

- تسمح الصحف للقارىء بالسيطرة على ظروف التعرض، كما تتيح له الفرصة لقراءة المادة الخبرية أكثر من مرة.

- تسمح الصحف للقارىء بحرية أكبر فى التخيل وتوزيع الظلال والتفسيرات مما يجعله يساهم بصورة ايجابية فى العملية الاتصالية، ومن ثم يزيد من القدرة الاقناعية للرسالة البيئية المنشورة.

- تساعد الصحف على التغطية الخبرية لجميع الأنشطة البيئية على المستوى الوطنى والعالمى، وهذا يسهم فى تعزيز القدرة الاتصالية للإدارة المعنية بالتوعية بالجماهير المستهدفة.

- تتيح الصحف نشر المواد البيئية المختلفة مستخدمة فنونا خبرية متنوعة، كالتقرير والتحليل والتحقيق..

- التأثير على المشاعر والاتجاهات، وتغييرها من السلبية إلى الإيجابية، وإكساب الجمهور عادات سلوكية مفيدة للبيئة.

- يمكن يستخدم الإعلام المكتوب كوسيلة للعلاقات العامة، إذ أن السياسة الحكومية البيئية لا يمكن أن تنجح دون إقامة شبكة من العلاقات بين المسئولين عن السياسة البيئية من جهة والهيئات الأهلية وجميع الفئات الشعبية من جهة أخرى.

ولعل بروز المضمون البيئى بصورة متزايدة فى الصحافة العالمية والمحلية، مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى، يرجع إلى :

* أن موضوعات البيئة ومشكلاتها من الموضوعات الصعبة والمعقدة والمتشابكة، ولذلك فهى تحتاج إلى شرح وتوضيح وتفسير وتبسيط، وكلها متغيرات ترتبط بطبيعة المعالجة الصحفية.

* موضوعات البيئة من الموضوعات المتخصصة، التى تعتمد على معلومات فنية ومصطلحات وأرقام وإحصائيات، مما يفرض ضرورة إعدادها بشكل يتناسب مع درجة اهتمام القارىء وحجم معرفته عنها.

* يبرز تأثير المضمون البيئى على الجمهور عندما تعتمد الوسيلة الإعلامية على المتابعة المتواصلة والمتجددة للحدث البيئى، ومن خلال أشكال وقوالب إعلامية مختلفة : خبرية، تفسيرية، توجيهية وتحليلية، وتوظف الصحف آلية للمتابعة فى هذا الشأن [١٢١].

* ومواكبة لمستجدات العصر، تطور الصحافة من آلياتها وحرفيتها لتقدم تغطية صحفية أكثر تفصيلية وأكثر عمقا وشمولية، واستجابة لمتطلبات الطابع المتزايد فى التعقيد والتشابك فى الأحداث. ومن ثم التأثير على الأنساق المعرفية والفكرية والقيمية للجدهور، وخلق الوعى لديه وإكسابه ثقافة بيئية صحيحة.

سابعا : الدراسة التحليلية لأراء عينة الدراسة :

تعد المخاطرالبيئية من أهم التحديات التى تواجه عالمنا اليوم. فبعد أعوام من الدراسات على مؤتمر استكهولم، انتهت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية من وضع تقرير نشر بعنوان "مستقبلنا المشترك"، يرى ضرورة اتباع أنماط بديلة للتنمية، لتحقيق ما أسماه بالتنمية المستدامة، وقد أحدث ذلك نقلة نوعية فى مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والإعتبارات البيئية من جهة أخرى، كإستجابة طبيعية لتنامى الوعى البيئى العالمى.

فالعلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثارها على صحة الانسان فقط، وإنما للعلاقة وجه آخر، حيث تمثل البيئة خزانة الموارد التى يحولها الإنسان بجهده وبما يحصله من معارف علمية ووسائل تقنية إلى ثروات. وتحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية.

ولذا كان لابد من الأخذ فى الإعتبار، أنه لتحقيق التنمية من خلال البعد البيئى، يتعين تفعيل مبدأ الرشادة والإدارة الحكيمة من ناحية، ونشر الوعى والثقافة البيئية بين الناس من ناحية أخرى، حتى تصير أفعالهم وتصرفاتهم كثقافة يومية دائمة. وهنا يبرز دور الإعلام البيئى المتخصص بالتناول والتغطية والمعالجة للموضوعات والقضايا البيئة الملحة، حتى يحصل الجمهور على المعلومات والمعارف السليمة عن بيئتهم للمشاركة فى اتخاذ القرارات لحماية البيئة.

ولهذا يعد الإعلام البيئى المطبوع مطالبا، أكثر من أى وقت مضى، بإلتزمات قومية، تتمثل فى الشفافية والمصداقية، وتغذية القارىء بالمعلومات والأفكار العلمية، مساهمة فى تكوين وعى وثقافة بيئية توجه سلوك الأفراد واختياراتهم البيئية.

وقد جاءت الدراسة التحليلية لكى تكشف عن : إلى أى حد يستطيع الإعلام البيئى، خاصة المطبوع منه، فى المساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال انطلاقها من الرهانات البيئية المحلية والعالمية من خلال تفعيل الرشادة البيئية وتكوين مواطن مسئول وقادر على الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والمشاركة فى اتخاذ القرارات المناسبة تجاه بيئته المحلية لإنجاح الخطط التنموية.

وتم ذلك من خلال، اختيار عينة من مجموعة من الخبراء فى مجالى : الإعلام الصحفى، والبيئة (بوزارة البيئة، قسم الإعلام والتوعية). والجدول التالى يوضح خصائص العينة من ناحية فئات السن وسنوات الخبرة.

جدول (١) يوضح فئات السن لعينة الدراسة

فئات السن	التكرارات
٣٠-٤٠	٥
٤٠-٥٠	٩
٥٠-٦٠	٦
المجموع	٢٠

جدول (٢) يوضح سنوات الخبرة لعينة الدراسة

سنوات الخبرة	التكرارات
أقل من ١٠ سنوات	١
١٠-٢٠سنة	١١
٢٠-٣٠سنة	٤
٣٠-٤٠سنة	٤
المجموع	٢٠

يوضح لنا هذا الجدول أن أفراد العينة لديهم سنوات خبرة فى هذا المجال البحثى، مجال البيئة، وإن كان معظمهم لديهم أكثر من عشر سنوات فى العمل بهذا المجال سواء الاعلامى أو البيئى، وهذا يكسبهم القدرة والوعى بما يقع من مشاكل بيئية محيطة بنا وكذلك التعبير عنها بوضوح من خلال نقل المعارف للجمهور مساهمة منهم فى إكساب أفراد المجتمع الإتجاهات الإيجابية والسلوكيات المنضبطة تجاه بيئتهم.

وقد تمت مقابلة أفراد العينة (مقابلة متعمقة) ومعرفة أرائهم، من خلال محاور دليل المقابلة، والذى تم تحكيمه من أساتذة متخصصين، حيث يتضمن دليل المقابلة على عدة محاور هى :

١- التعرف على أهم أسباب المشكلات البيئية، من وجهة نظرهم.

٢- تقييم الوضع الراهن لتعامل وسائل الإعلام مع قضايا البيئة.

٣- رصد التحديات التى تواجه وسائل الإعلام فى تعاملها مع القضايا البيئية.

٤- اقتراح استراتيجية لتطوير الأداء الإعلامى، وتفعيل دوره فى مواجهة تحديات التنمية البيئية المستدامة.

٥- تقديم رؤية مستقبلية لآليات تفعيل دورالإعلام البيئى وصولا للمواطنة البيئية، والتنمية المستدامة.

وجاءت إجابات وأراء عينة الخبراء من الجانبين، الإعلامى والبيئى، متضمنة مواقف ورؤى، تتشابه فى الكثير منها، وتختلف فى القليل. وفيما يلى نعرض لنتائج هذه المقابلات من خلال محاور الدراسة..

المحور الأول :

أهم أسباب المشكلات البيئية :

مما لا خلاف عليه، أنه لتحقيق أهداف الحفاظ على البيئة، يجب علينا أن نفهم حركة البيئة حتى يتسنى لنا حمايتها، وهى أيديولوجيا تستحضر مسئولية البشر، بضرورة احترام وحماية والحفاظ على العالم الطبيعى من التدخلات الملوثة للبيئة "الناجمة عن البشر وأفعالهم"، ولذا كان لابد من الوقوف على أهم أسباب المشكلات البيئية.

تشيرعينة الدراسة من الخبراء الصحفيين والبيئيين، إلى الكثير من الأسباب، يمكن إجمالها فيما يلى :

١. تؤكد عينة الخبراء البيئيين، أن أسباب المشكلة البيئية يرجع إلى، ارتفاع معدلات النمو السكانى، والتوسع العشوائى غير المخطط للمراكز العمرانية الريفية والحضرية، وآثار ذلك فى الأوضاع الاجتماعية والحيوية فى البيئة.
٢. كما اوضحوا، أن عدم توافر برامج التخطيط البيئى الشامل، وبخاصة فى المدن الكبرى والريف مما يؤدى إلى تعاظم المشكلات البيئية، وصعوبة إيجاد معايير ومفاهيم تحدد أدنى مستوى مطلوب للتوعية البيئية.
٣. واستكملا لأراء الخبراء البيئيين، الذين وجدوا أن افتقار المشاريع التنموية فى الصناعة والزراعة إلى دراسات التكلفة البيئية، وعدم توافر تشريعات وقوانين بيئية شاملة لتوجيه تلك المشاريع، الأمر الذى أدى إلى رفع معدلات التلوث، وتدنى مستوى نوعية البيئة، وبخاصة فى المدن، وتعدد المشكلات الصحية.
٤. فى حين، اتجه الخبراء الصحفيين، إلى الأثار السلبية للنشاط الصناعى على البيئة، كتلوث الهواء والماء والأرض. فمثلا، صناعة الأسمنت، تعتبر المصدر الرئيسى لتلوث الهواء بأتربة الكالسيوم وانتشار أتربة الكبريتات والكلور، كما تتسبب أفران هذه الصناعة فى تلوث هواء المنطقة بالمواد القطرانية، والمواد القابلة للإحتراق.

٥. كما ركز الصحفيون، على ما أحدثه التطور التقنى من خلل بيئي، بسبب التفجيرات الذرية والنفايات النووية والصناعية، والصناعات الكيميائية، على إختلافها، قد أدت إلى تلوث كبير وشوهت الطبيعة، وأصيب الإنسان فى صحته وسلامته.
٦. واتفق كل الخبراء، على أن جزء من المشكلات البيئية، تتحمل مسئوليتها الطبيعة وعواملها وما تحويه من ظواهر، فمثلا، اليابان، وما تعانيه من الزلازل من دمار للبيئة المادية (البشرية)، ومن دمار للمنشآت والمبانى، بالإضافة إلى فساد للأراضى الزراعية وإتلاف المحاصيل.

المحور الثانى :

تقييم الوضع الراهن لتعامل وسائل الإعلام مع قضايا البيئة :

يعتبر موضوع البيئة من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة والنقاش العلمى حولها، خاصة فيما يتعلق بحمايتها والحفاظ عليها، حيث ترتبط قضية البيئة ارتباطا وثيقا بمفهوم تنمية البيئة المستدامة بمفهومها الذى يضمن تحقيق استمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة، ومثل هذه القضايا التنموية تصون الموارد ولا تتسبب فى تدهورها. ومن هذا المنطلق تتزايد أهمية الإعلام وأدواره فى تعريف الجمهور بالمعلومات البيئية وتنمية الوعى والثقافة لديهم تجاه البيئة مما يساعد على استنهاض السلوك الإيجابى لديهم تجاه البيئة.

وعن تقييم عينة الدراسة - من خبراء الإعلام الصحفى، وكذلك المسئولين عن الشق الإعلامى بوزارة البيئة – لكيفية تعامل وسائل الإعلام مع تلك القضايا البيئية، اشتمل تقييمهم على أوجه النقد الموجه لقصور الأداء الاعلامى فى هذا المجال الحيوى، الذى يحتاج للاهتمام الآن بشكل فاعل، ويتضح ذلك فى النقاط التالية :

١. ضعف وسائل الإعلام الرسمى فى التعامل مع قضايا البيئة، كما اتسم أداء الإعلام الرسمى بوصفه إعلاما تعبويا، يعمل بشكل روتينى، مما يفقده مصداقية الجمهور. بينما يتميز الإعلام الخاص بالتأثير الكبير، ولكنه يفتقد للإتجاه والهدف الصحيح، بالإعتماده على عنصر الإثارة والبحث عن الربح والعمل لخدمة مصالح مالكى الصحف والقنوات، بعيدا عن مفهوم المسئولية المجتمعية.

٢. سطحية تناول قضايا وموضوعات البيئة، وتسليط الإعلام الضوء على الحدث أكثر من التركيز على أسباب وقوع الظاهرة، وجذورها العميقة، مع غياب التغطية التحليلية والتفسيرية وآليات المواجهة. أى أن الصحف من هذا النوع تركز على التغطية المباشرة السريعة القائمة على الإثارة والتشويق، حيث يتم عرض بعض المشكلات والقضايا البيئية، كالأزمات والكوارث البيئية من خلال الإكتفاء بعرض بعض الجوانب الصارخة عن الأحداث البيئية دون الإشارة إلى الأسباب، مع الميل إلى التهويل والمعالجة السطحية. بل وينتهى الإهتمام الإعلامى بإنتهاء الحدث، دون محاولة متابعته أو تفسير آثاره، ولعل ذلك الإهتمام بالبيئة لا يزيد عن كونه مرتبط باحتياجات السوق الإعلامية، دون النظر إلى الوظائف التثقيفية للإعلام البيئى.

٣. هيمنة الطابع الإخبارى على التغطية الإعلامية لقضايا البيئة، والإكتفاء بتوجيه الخطاب إلى النخبة والمثقفين، الأمر الذى يضعف القدرة على الإقناع والتأثير الفاعل فى الجمهور. أى تركز الصحف على الوظيفة الخبرية، وتهمل باقى الوظائف الإعلامية الأخرى، مع قلة إستخدام القوالب الأخرى، كالمقال والتحقيق.

٤. تهتم الصحف بالأخبار البيئية على نحو أكبر بكثير من اهتمامها بطرح قضايا بيئية، وإن كانت الأخبار البيئية تتعقب أو تعبر فى بعض الأحيان عن قضايا بيئية. أى أن الصحافة تهتم بنقل الحدث على نحو أكبر من مساهمتها فى صنع الحدث أو تهيئة الرأى العام للمساهمة فى صنعه على نحو أكثر إيجابية. (التفريق بين الخبر البيئى والقضية البيئية هو : يهتم الخبر، بحدث أو بتغطية لحدث آنى، فى حين تطرح القضية البيئية موضوعا متعدد الأبعاد جوهره بيئى، وقد لا يرتبط بحدث آنى).

٥. تهتم الصحافة بموضوعات البيئة المحلية، يأتى فى المقام الأول، ثم موضوعات البيئة العالمية فالعربية. ولعل ذلك مرجعه أن معظم الأخبار البيئية تأتى من وكالات الأنباء العالمية، فضلا عن غياب قواعد البيانات الوطنية التى تهتم بالشأن البيئى.

٦. قلة الحجم والمساحة المخصصة لتناول الموضوعات البيئة، فقد تكون أقل من ربع صفحة، بالإضافة إلى أن أغلب مصادر المادة الإعلامية "داخلية"، ومعظم القضايا البيئية المتناولة، هى قضايا محلية.

٧. معظم ما تقدمه الصحف عن البيئة يتأتى فى شكل أخبار عن الجهود التى تقوم بها الحكومة والسلطات، والجمعيات الناشطة لحماية البيئة، بالتركيز على موضوعات معينة دون غيرها، مثل مشكلة التلوث،

حريق الأرز، التغيرات المناخية فى العالم، انتشار الأمراض والأوبئة، فى حين تقل جدا المحتويات حول، التنوع البيئى والبيولوجى، والطاقات المتجددة، والإحتباس الحرارى وثقب الأوزون، وقد يرجع ذلك لنقص فى الصحفيين المتخصصين.

٨. التغطية الصحفية لموضوعات البيئة فى مصر، مرتبطة على نحو شبه كامل بوزارة الدولة لشئون البيئة، والتى تقدم الدعم المالى والمواد الإعلامية للصحف، ولذا فمعظم الموضوعات المنشورة تقتصر على أخبار الوزارة ونشاطاتها وبرامجها والمؤتمرات البيئية التى تنظمها أو تشارك فيها. وهذا مؤشر إيجابى فى أحد أوجهه، إذ أنه يساهم فى تعميم الحديث عن عناوين بيئية فى وسائل الإعلام عامة. ولكنه لا يكفى، لأن الإعلام يتجاوز دوره نقل الخبر إلى التعليق والتحليل والتفسير والتوجيه.

٩. يشير بعض الخبراءالإعلاميين، إلى أن التغطية والمعالجة الصحفية لقضايا البيئة تتسم بالطابع الوصفى فى أغلبه، وأن هذه الموضوعات تحتل مركزا مرموقا على صفحات الصحف المصرية فى حالات الكوارث فقط، فى حين تبقى المساحات المخصصة لتحليل البرامج والأثر البيئى للمشاريع محدودة جدا. وأن الشىء اللافت للنظر، أن صحف أحزاب المعارضة المصرية قد تنشر على صفحاتها الأولى موضوعات متعلقة بقضايا ذات طابع بيئى، لكنها عادة تكون فى إطار "فضائح" ضد الحكومة، وفى طليعتها جريدة الوفد. لكن هذه الصحف لا تخصص صفحات ثابتة للبيئة، تحوى تحليلات وخلفيات لمواضيع بيئية تهم مصر والعالم. كما أن البرامج البيئية فى الإذاعة والتليفزيون فى مصر غير فعالة عموما، لأنها تعرض فى أوقات غير حية "غير كثيفة المشاهدة"، ولا تحظى بعدد كبير من المشاهدين لأن أغلب مواضيعها ذات طبيعة خدمية، إذ تكاد تقتصر على الأخبار الرسمية التى توزعها الوزارة. وهذا كله إنا يعنى أن الإعلام البيئى المصرى يقوم على نقل أخبار النشاطات والبرامج نظرا لإعتماده أساسا على دعم جهاز شئون البيئة، ويتلقى معظم مواده الإعلامية منه، فينشرها بلا تعليق.

١٠. وهناك من أشار إلى مصادر المعلومات البيئية، حيث نقل الأخبار عن الوكالات العالمية، مع الإفتقار إلى النحليل والتعليق، وشبه غياب للقضايا البيئية المحلية والإقليمية، وقصور فى ربط البيئة بالتنمية. ولعل من أهم أسباب هذا الضعف والقصور تكمن فى إهمال

إقامة قنوات اتصالية جدية بين الإعلاميين ومصادر المعلومات البيئية، وعدم إيجاد آلية ثابتة لجمع المعلومات البيئية الإقليمية وتوثيقها وجعلها فى متناول الإعلاميين. فما تزال مصادر معلوماتنا الأساسية وكالات الأنباء الأجنبية، فى غياب مصدر إقليمى موثوق للمعلومات البيئية. فيما عدا مجموعة من الأخبار المشتتة غير المترابطة، والتى ينقصها التوثيق والتحليل. ولهذا يجب أن تكون معاملة البيئة إعلاميا كقضية وليس كأخبار فى صفحات النشاطات الاجتماعية، أو إشاعات فى صحف الإثارة، لأن إعادة تدوير الأخبار بلا معلومات جديدة وبلا تحليل موضوعى موثق، يجعل الإعلام يفقد مصداقيته.

١١. ورغم التقييمات السابقة، فمازال هناك من يرى أن وسائل الإعلام بدأت فى الفترة الأخيرة تعير إهتماما ملحوظا بالمشاكل البيئية، كما بدأت تواجه المسئولين والجهات الحكومية، وتنتقد المخالفات البيئية بحرية، مما اضطر الأحزاب والإئتلافات إلى تضمين برامجها الإنتخابية وعودا للإهتمام بحل قضايا البيئة الملحة.

المحور الثالث :

رصد التحديات التى تواجه وسائل الإعلام فى تعاملها مع القضايا البيئية :

إذا كانت أهم وظائف الإعلام تتمثل فى جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونشرها، فإن الإعلام اليوم أصبح قوة فاعلة ومؤثرة من خلال الإسهام فى تشكيل المفاهيم وصناعة الرأى العام وتوجيهه بما يخدم المصلحة العامة، أى ما يسمح ب "صناعة التنمية" عبر تهيئة الأفراد والجماعات من أجل الإستجابة والمشاركة فى الخطط والبرامج التنموية بشكل فعال على المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والبيئى.

وعلى الرغم من اهتمام الدول بالبيئة وتخصيص وزارات للبيئة ومراكز للدراسات البيئية، إلا أن الملاحظ، أن المشكلات البيئية تتزايد مخلفة الكثير من الآثار السلبية، وهذه دلالة على وجود قصور ما فى الدور الإعلامى ومهمته فى نشر الوعى والثقافة البيئية بين أفراد المجتمع.

من أهم التحديات والصعوبات التى تواجه الإعلام فى أثناء تناوله للموضوعات والمشاكل البيئية، والتى أشارت إليها عينة الخبراء المتخصصين فى هذا المجال، كانت :

١. قصور التنسيق بين الأجهزة البيئية ووسائل الإعلام، من حيث توقيت بث المعلومات التى تتسم بالبطء، وتأخر البيانات الرسمية، بالإضافة أيضا إلى تضارب التصريحات أحيانا، وعدم دقة المعلومات المقدمة، والسعى للسبق الإعلامى على حساب دقة المعلومات وصحتها.
٢. وجود نقص فى إمكانيات الرصد البيئى، وبالتالى نقص المعلومات البيئية، ونقص إهتمام وسائل الإعلام بتناول موضوعات البيئة. فالمواطن يجهل الكثير من المفاهيم التى تتعلق بالبيئة، وتغييب لديه العديد من الأدوات والأساليب للتغلب على المشكلات البيئية التى تواجهه، فضلا عن ضعف الوعى البيئى والثقافة البيئية لضعف الإهتمام الإعلامى بإمداد الجمهور بالمعلومات البيئية الصحيحة، إذ لا تخصص لهذه الموضوعات مكانة كبيرة ضمن أجندتها الإعلامية.
٣. عشوائية التعامل الإعلامى مع قضايا البيئة، نتيجة تضارب مصادر المعلومات والإحصائيات بين الجهات المختصة.
٤. غياب الكادر الإعلامى المتخصص والمؤهل، حيث يطلق على إعلام اليوم، إعلام مناسبات، أى يبرز عند ظهور مشكلة أو أزمة بيئية، بالإضافة إلى عدم تحديد أولويات مجالات الرسالة الإعلامية البيئية، ويرجع هذا الخلل إلى وجود فجوة كبيرة بين الإعلاميين والقائمين بالاتصال من جهة، والمؤسسات والهيئات التى تعنى بالبيئة من جهة أخرى.
٥. عدم وجود استراتيجية ثابتة للتعامل مع قضايا البيئة، حيث يفتقد الإعلام المصرى للرؤية التكاملية، وتحديد دور الإعلام فى إطار استراتيجيات المواجهة.
٦. يعانى الإعلام البيئى من نقص فى الميزانية وضعف الإمكانيات والوسائل المادية و البشرية على السواء، إضافة إلى غياب منهج إعلامى واضح للتعامل مع تلك القضايا، وتفشى ظاهرة اللامبالاة وعدم الإهتمام بالقضايا سواء على المستوى الفردى أو الأسرى أو المؤسساتى أو ما يتعلق بالمجتمع المدنى وهكذا..
٧. التناول السطحى للمشكلات والجرائم البيئية، مما لا يشكل وعيا صحيحا لدى أفراد المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى لأن بعض التحقيقات الصحفية إنما تكشف عن فضائح وفساد بعض المسئولين، وتكشف عن تجاوزات وانتهاكات ترتكب فى حقوق المواطنين، أو ترتكب فى حق البيئة.

٨. الضغوط والتأثيرات الخارجية والمصالح المختلفة – والمتضاربة فى كثير من الأحيان – وسيطرة رجال الأعمال وأصحاب الأموال على وسائل الإعلام الخاصة، والبحث عن الربح المادى والسريع أدى تركيز هذا النوع من الإعلام على الأنماط الاستهلاكية، وإغفال دور الفرد فى حماية البيئة.

٩. اعتقاد بعض المسئولين أن مهمة الإعلام هو إبراز انجازاتهم، والحديث عن مهماتهم القيادية والكثير من الفعاليات البيئية التى تقام فى أى مكان، تحقيقا لهدف الإستعراض الإعلامى فقط.

١٠. وقد كشف بعض الإعلاميين الصحفيين عن أهم ما يواجهه محررو الصحف من العاملين فى مجال تقديم المضامين البيئية وهى :

- طبيعة المشكلة البيئية فى حد ذاتها، حيث لا تشكل سبقا صحفيا، إلا إذا كانت كارثة بيئية.
- تشعب البيئة وقضاياها، الأمر الذى يتطلب إلمام الصحفى بعدة تخصصات.
- الزمن المطلوب لكتابة تقرير صحفى بيئى يستغرق وقتا أطول لمراجعة بعض الأمور الفنية والعلمية والإحصائيات.
- إثارة القضايا البيئية، يثير معها الإنتقادات الموجهة للمسئولين، والتى قد تتعارض مع مصالحهم فى حماية البيئة أو التنمية المستدامة.

١١. مازالت بعض وسائل الإعلام تعطى إنطباعا خاطئا بأن التنمية والبيئة نشاطان متناقضان، على اعتبار أن التنمية تعنى الإنتاج وتوسيع قاعدة النشاط الصناعى والزراعى والاقتصادى، وأن لهذه الأنشطة بالضرورة آثارا جانبية، كزيادة انبعاث الملوثات، واستخدام المبيدات كضريبة للتنمية.

١٢. عدم وضوح أهداف الإعلام البيئى بصورة كافية لدى القائمين عليه، حيث يجب الإهتمام "بالبعد المهارى"، والذى يختص بإكساب الأفراد المهارات لخلق أنماط جديدة من الإتجاهات الايجابية، وإعداد جمهور يتقبل تغييرمواقفه وقيمه التقليدية وسلوكياته المضرة بالبيئة من أجل تحسينها. و"البعد الإنفعالى"، من خلال تخصيص مجال مفتوح لطرح أراء ومقترحات الجمهور ونقل مشكلات بيئتهم إلى الجهات البحثية والتنفيذية ومتخذى القرار، هذا بالإضافة أن ذلك ممكن أن يشكل تيار شعبى ضاغط على الحكومات والمسئولين عن أمر البيئة.

١٣. غياب استطلاعات الرأى التى تحدد مستويات الوعى البيئى لدى الشرائح المختلفة للجمهور العام والنوعى والتى تساعد على رسم السياسة الإعلامية الخاصة بالبيئة، وحسن اختيار المضامين البيئية.

١٤. أما عن الإعلام الجديد، فقد شهدت المواقع العربية على الإنترنت توسعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن محتوى هذه المواقع يعد ضعيفا، ومعلوماته دائما قديمة لا يتم تحديثها، ومعظمها غير موثقة ويصعب استخدامها كمرجع. حيث يلاحظ أن محتويات معظم مواقع الإنترنت العربية عن البيئة تنشر كمواد أولية، بلا تدقيق وتحرير، وتقوم على الرغبات الإستهلاكية أكثر من استثمارها كمصدر لإنتاج المعرفة وتخزينها ونشرها.

١٥. مازال ينظر الكثير من الناس إلى موضوع البيئة والثقافة البيئية، كنوع من الترف الثقافى، بينما يمثل الوعى البيئى ضرورة ثقافية واجتماعية تنموية تمليها ضرورات التطور والنهوض العمرانى والمجتمعى.

المحور الرابع :

اقتراح استراتيجية لتطوير الأداء الإعلامى فى تناوله لقضايا البيئة :

يؤكد العلماء على أن الإستخدام المفرط وغير العقلانى للتكنولوجيا، يفرض علينا الكثير من التحديات والمشكلات، التى أصبحت تهدد ليس حياة الانسان فقط، ولكن الحياة بأسرها على هذا الكوكب. حتى أن "هانز يوناس"[١٢٢]، قد أشار – فى مستهل كتابه " مبدأ المسئولية " – إلى خطورة التكنولوجيا الحديثة بكافة وسائلها حينما عملت على توسيع نطاق قوة الانسان قائلا : " إن التكنولوجيا الحديثة قد وضعت القوى الإنسانية فوق كل شىء معروف، بل فوق أشياء لم تخطر على أحلامنا من قبل. إنها قوة فوق العادة، وفوق الحياة على الأرض، وفوق الإنسان نفسه ". كما ينظر "يوناس" إلى التكنولوجيا على أنها أرقى تجليات العقلانية، حيث أنها تجسد دقة الفعل الإنسانى العاقل، ورغم ذلك يمكن أن تتسم باللاعقلانية عندما تكون خاضعة لإستخدام غير عقلانى يؤدى إلى الإسراف والإهدار والإستغلال غيرالرشيد لموارد الطبيعة، وبدلا من سيادة التكافل يسود التطفل من جانب الإنسان للطبيعة وعلى حساب الكائنات الحية الأخرى، ويصبح الإنسان حرا فى تلبية احتياجات اللحظة، ولم يفكر فى المستقبل التكافلى. ونظرا للعديد من التحديات والصعوبات الى تواجه وسائل الإعلام باعتبارها إحدى وسائل التكنولوجيا الحديثة والمستقبلة، ولها أدوارها

ووظائفها فى المجتمع سلبا وإيجابا، متوقفة على كيفية الإستخدام والتوجه. فإذا أحسن إستخدامها، كان المردود إيجابيا فعلا، ولذا كان لابد من اقتراح استراتيجية فعالة وهادفة لتطوير أداء هذه الوسائل الاعلامية لتأتى بثمارها ونتائجها المرجوة، وكانت اقتراحات عينة الدراسة من الخبراء المتخصصين فى المجالين الاعلامى والبيئى على الصورة التالية :

١. تقديم المعلومات والحقائق الخاصة بالبيئة وموضوعاتها ومشاكلها، بصورة مبسطة خالية من التعقيد، والتقليل قدر الإمكان من استخدام المصطلحات العلمية الغامضة، واللجوء إلى استخدام لغة سهلة لضمان مشاركة الجماهير فى مناقشة قضايا البيئة.
٢. التأكيد على الجوانب المحلية للمشكلات البيئية، لكى يشعر الجمهور أن المشكلة التى يتم مناقشتها هى مشكلتهم فعلا، وأنها موضع اهتمامهم، مع التركيز على بلورة المطلوب فعله من الجمهور بصورة محددة، للتغلب على إحساس المواطن بأن معرفته لا جدوى منها.
٣. الشمول والتكامل فى المعالجة الخاصة بموضوعات البيئة فى إطار ارتباطها بالسياسات التنموية، بعيدا عن المعالجات الجزئية أو الهامشية وغير الكاملة لمشكلات البيئة.
٤. الربط بين الحدث البيئى الذى يحدث فى مكان ما فى العالم، وبين الواقع المحلى والإقليمى، كما يتم تنبيه القارىء بأهمية السلوك الإيجابى تجاه البيئة فى مجتمعه تجنبا لأخطار تصيبه مثل ما أصابت غيره.
٥. يجب أن يقوم الإعلام البيئى بأداء وظائفه بشكل جيد، من خلال مساعدة الأفراد على اكتساب المعلومات البيئية السليمة من مصادرها الأصلية، ومن ثم قبول أو رفض الممارسات الاجتماعية المختلفة، حتى يتسنى لهم القيام بأدوارهم بالشكل المطلوب ودعم ومساندة الأنشطة الحكومية والشعبية المرغوب فيها، وتنمية المهارات والقدرات الإبداعية لدى أفراد المجتمع،ونشر مساهماتهم فى مجال الحفاظ على البيئة وصيانتها.
٦. أن تهتم الصحف بشكل كبير بكل الإتجاهات الإيجابية نحو البيئة مستخدمة كافة الفنون والأشكال الصحفية، كالخبر والتقرير والمقال والتحقيق والرسوك الكاريكاتيرية.
٧. الإستعانة بأدوات مساندة للإعلام : كقصور الثقافة ومنظمات المجتمع المدنى والمؤسسات غير الحكومية ومنابر المساجد، بهدف تقديم توعية مجتمعية.

٨. إلزام وسائل الإعلام بمسئوليتها المجتمعية ومراقبة الأداء الإعلامى، وتوقيع عقوبات على الأداء الإعلامى الذى يفتقد للمسئولية المجتمعية ويمس الأمن القومى للدولة.
٩. تدريب العنصر البشرى وتوفير كوادر بشرية مؤهلة وإمكانات ومعدات فنية داعمة للرسالة الإعلامية.
١٠. لتسهيل الاتصال البيئى وجعله فاعلا فى المجتمع وفى كافة المجالات، لابد من إتاحة الفرصة للحوار المفتوح بين القائمين عل ى المشاريع التى قد تؤثر على البيئة وبين المسئولين عن وسائل الإعلام لإطلاعهم على الخطط المراد تنفيذها وبيان الأوضاع البيئية ذات العلاقة بالمشروع، حتى يتمكن الإعلام البيئى من إيصال المعلومة البيئية الصحيحة للجمهور.

المحور الخامس :

رؤية مستقبلية لآليات تفعيل دور الإعلام البيئى وصولا للمواطنة البيئية والتنمية المستدامة :

يرى كثير من العلماء أن الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة ستنتقص فى المستقبل، ولذا سيكون من الضرورى، فحص بدائل من جميع الأنواع، بحيث يمكن تبنى أساليب اجتماعية جديدة تعزز نوعية البيئة، نظرا لأن اللامركزية والأشكال التراتيبية فى التنظيم، وتدوير النفايات، وأساليب وطرق الحياة البسيطة، بما فيها التقنيات "اللينة" غير الملوثة، وكثافة العمل بدلا من الطرائق الاقتصادية ذات رأس المال الكثيف، هى جميعا من الممكنات التى بدأ استكشافها. كما يجب أن يؤسس التوزيع المستقبلى للطاقة والموارد بين المجتمعات وفق مبدأ التكامل بين البشرية والمنظومات البيئية. إن مثل هذه الإعادة لبناء الأولويات ربما تكون أسلوبا حاسما فى نجاة الطبيعة والبشر.

كما أن مسئولية إدارة المخاطر البيئية يجب ألا تترك للسياسيين والعلماء فحسب، بل ينبغى أن تسهم فيها جماعات المواطنين بدور رئيسى، من خلال دعوة الجماعات والحركات الاجتماعية إلى الضغط والتأثير على الآليات السياسية والتقليدية، ولاسيما فى المجالات المتعلقة بحقوق الانسان والمحافظة على البيئة.

وقد أشارت عينة الدراسة من خلال تصوراتهم لتطوير الأداء الإعلامى البيئى مستقبلا، إلى أنه يجب مراعاة النقاط التالية :

١. وضع أسس سليمة للتوعية البيئية من خلال توفير منظومة معلوماتية مكتملة الأبعاد، وذلك لإرتباط البيئة بتخصصات متعددة.
٢. تعزيز دور الإعلام البيئى ليكون مشاركا فعلا، عبر إجراء استبيان لأراء مختلف شرائح المجتمع المستهدفة بالبرامج الإعلامية البيئية، وتحقيق التواصل بين الإعلاميين والخبراء والمختصين بالشأن البيئى.
٣. حوكمة قطاع الإعلام البيئى، من خلال الإهتمام بتحفيز القطاع الخاص للإستثمار فى مشاريع وبرامج وأعمال الإعلام البيئى، وإدراج موضوعات وقضايا البيئة ضمن الأعمال والبرامج الإعلامية.
٤. تعدد المداخل الإقناعية لوسائل الإعلام فى توجيه رسائل التوعية البيئية حتى يتحقق الجذب الجماهيرى والتأثير المنشود مثل :

- التركيز على الإضرار الصحية الناتجة عن التلوث مثلا.
- توضيح موقف الدين من السلوكيات السلبية البيئية.
- إبراز الخوف على مستقبل الأجيال القادمة.
- إبراز الخسائر المادية والاقتصادية نتيجة التدهور البيئى.
- التأكيد على تطبيق قانون البيئة على المخالفين.
- الإستعانة بالصور والفيديوهات.

٥. السعى لمحاولة إشراك الجمهور فى تقييم الموضوعات البيئية التى تقدمها وسائل الإعلام بحيث يسهم فيها المتلقى فى التعديل والتطوير، مما يؤدى إلى مزيد من الإيجابية فى حل ومواجهة المشكلات البيئية. بالإضافة إلى تركيز رسائل التوعية البيئية فى الصحف على الأضرار الصحية الناتجة عن التلوث، وإبراز الخسائر المادية والاقتصادية للتدهور البيئى، وإبراز الجهود التطوعية فى إتخاذ الجهود التطوعية فى إتخاذ المبادرات لحماية البيئة تفاديا للوقوع فى المخاطر البيئية المستقبلية.

٦. إسهام مؤسسات التنشئة الاجتماعية، على تنوعها، فى تكريس الثقافة البيئية لدى الأفراد.
٧. السعى لإعداد الكوادر الإعلامية المتخصصة فى مجال البيئة، بحيث تكون لديها القدرة على شرح وتفسير القضايا البيئية، والغوص وراء الأسباب وتحليلها ودراسة النتائج المترتبة عليها فى إطار أشمل، يربط بين أبعاد الظاهرة من الظواهر المرتبطة بها، وتحديد الجهات المعنية بالمشكلة وبيان حدود مسئولية كل جهة، حتى أن أكثر الفنون الصحفية مناسبة لعرض هذه الموضوعات هى، التحقيق والمقال والتقرير.
٨. يمكن معالجة القصور فى مجال التغطية الصحفية لقضايا البيئة من خلال :

- ضرورة زيادة المساحة المخصصة لنشر قضايا البيئة ومشكلاتها مع تدعيمها بوسائل الإقناع تحقيقا للجذب والتشويق للجمهور.
- توفير الوضوح المعرفى بقضايا ومشكلات البيئة حتى يتسنى للصحفى معالجتها بشكل يكفل تحقيق الأهداف المطلوبة.
- ضرورة الإهتمام بربط موضوعات البيئة بالسياق العام وظروف المجتمع وأهدافه وسياساته وبرامجه.
- تأهيل الكوادر الصحفية من خلال دورات تدريبية فى مجال البيئة.

٩. وجود مناهج دراسية للإعلام البيئى فى الجامعات، أو فى دورات وورش عمل ترعاها وزارة البيئة، أومنظمات المجتمع المدنى.
١٠. حل مشكلات البيئة المختلفة، والتصدى لها يعنى الحاجة إلى تضافر الجهود وتعاونها على المستوى الوطنى والإقليمى والعالمى، وإعداد استراتيجيات وخطط عمل لمواجهتها، ولتفادى وقوع مشكلات مستقبلية تعيق خطط التنمية البيئية المستدامة.

** إن القضايا البيئية فرضت نفسها وبقوة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، خاصة بعد ما وصلت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أوشكت على الإختلال، فهذه القضايا لم تعد تشكل هاجسا يهدد المستقبل فحسب بل ويهدد حياة الأجيال الحاضرة أيضا. لذا كانت المواجهة تستلزم تفعيل وتجنيد آليات عديدة ذات كفاءة فى التأثيرعلى الجماهير، وتشكيل ذهنياتهم وتهذيب

سلوكياتهم تجاه البيئة، من بينها وسائل الإعلام المختلفة. فحسب توصيات الكثير من المؤتمرات البيئية والمنشغلين بالتنمية، الذين أجمعوا على أن التنمية الحقيقية والمستدامة هى التى تقوم على الإعتماد المتبادل بين الجهود الحكومية والأهلية، مع تأكيد دور وسائل الإعلام فى مساندة هذه الجهود.

فإذا كانت ضرورة تفعيل دور الإعلام البيئى فى تناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة استجابة حتمية للمشكلات البيئية المتفاقمة تزامنا مع تنامى حركة الوعى البيئى سواء على المستوى العالمى أو المحلى لتدارك المخاطر المختلفة المحدقة بالإنسان جراء استنزاف البيئة ومواردها، إلا أن هذا الدور تعترضه الكثير من التحديات والصعوبات، الأمر الذى جعل الإعلام البيئى قاصرا عن احتواء مواضيع البيئة والتنمية المستدامة بشكل جدى يتناسب وأهميتها.

فإذا كانت الصحافة عنصرا فعالا فى تقديم معلومات أساسية فى ذلك المجال البيئى، ومخاطبة الحكومات والتأثير على جهودها والمساهمة فى متابعة الحكومات للمواطنين والمؤسسات والشركات والمصانع التى لا تلتزم بالتشريعات المتعلقة بالبيئة والإلتزام بها، كما أنها تؤثر فى مجال تشجيع الحركات التطوعية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية التى تسهم بجهودها فى وقف التدهور البيئى والقيام بمشروعات من أجل الحفاظ على البيئة.

وبشكل موضوعى، لا يمكن تحميل وسائل الإعلام وحدها، مسئولية التقصير فى إنتاج إعلام يتصدى لقضايا البيئة وصولا للتنمية المستدامة بفاعلية ونجاح. وذلك لأنه يرتبط بحلقات ثلاث، لابد من التكامل بينهم، وهم :

- دول لديها خطط تنموية وبرامج بيئية.
- قاعدة من البحوث البيئية العلمية.
- جمهور كبير من المواطنين، الذين يحتاجون للمعرفة البيئية.

لهذا، يكون نجاح خطط التنمية المستدامة مرهونا بالمشاركة الإيجابية للقوى المنتجة من خلال الإعلام، ودوره فى التوعية والتثقيف البيئى، فالإعلام وحده لا ينتج تنمية، بل يمهد الطريق لها. فالإعلام البيئى هو عملية بناء وتنمية للإتجاهات والمفاهيم والمهارات والقدرات والقيم عند الأفراد فى اتجاه معين يساعد على إيضاح الطريق السوى نحو استخدام موارد البيئة بمزيد من العقلانية والحيطة لتلبية الاحتياجات المادية والروحية للإنسان فى حاضره ومستقبله.

ثامنا : نتائج الدراسة :

ومما سبق.. تكشف لنا هذه الدراسة، عن حقائق ثابتة، وأخرى ستظل مطروحة للنقاش والبحث. فلم يخل العالم يوما من الأزمات، وعانى البشر طوال تاريخهم من الأمراض، الأوبئة، المجاعات والكساد الاقتصادى والإستبداد السياسى. ولكننا اليوم أمام أزمات من نوع جديد، وهى أزمة البيئة، التى جاءت نتيجة لتسارع النشاط الإنتاجى للإنسان وتزايده من جانب، وللتقدم العلمى والتكنولوجى من جانب آخر. ومن هنا، أصبح حل مشكلة البيئة على المستوى العالمى يتطلب : أولا، تقليل النمو الإنتاجى الذى يستنفذ المصادر الطبيعية، بينما تتطلب مشكلة التنمية مواصلة النمو الإنتاجى. حتى لقد طالبت الدول المتقدمة – فى إطار بحثها عن الحل – من الدول النامية الحد من خطط التصنيع، لأنها تشكل خطرا على البيئة، كما أن التكنولوجيا المتقدمة التى تحد من التلوث "التكنولوجيا النظيفة" غالية الثمن، وصعب امتلاكها من قبل الدول النامية. ولكن الدول النامية تتمسك بحقها فى التنمية ورفع مستوى معيشة مواطنيها. وهذا الصراع بين الدول المتقدمة والدول النامية، يشكل عقبة فى وجه اتفاق جميع دول العالم على اتفاق مشترك لحماية البيئة، دون الإطاحة بأمل التنمية.

ولذا حاول الكثير من العلماء من كافة التخصصات، تناول طبيعة هذه العلاقة بين الإنسان والطبيعة ومواردها. فلو أسرف الإنسان فى الإستفادة من الطبيعة دون مراعاة حدوده، فإنها سوف تعصف به، أو ربما يدمرها الإنسان فيعصف بنفسه. ومن ثم، يجب أن تصاغ هذه العلاقة فى شكل قوانين ملزمة هدفها النهائى حماية البيئة والطبيعة لهذا الجيل الحاضر وامتدادا للجيل المستقبلى، واستبدال بفكرة "النزعة المركزية " للإنسان "النزعة الحيوية" التى تقوم على فكرة احترام الطبيعة. فبدأت الدول والهيئات تسن القوانين والتشريعات لحماية البيئة وصيانتها، إلا أنه تبين أن هذه القوانين لن تستطيع أن تمنع أو تقلل من التدهور البيئى ما إن يقتنع المواطن فى كل دولة بأهمية أن يعيش فى بيئة نظيفة وخالية من التلوث، وأن يدافع عنها ضد أشكال الإستنزاف والنهب لمواردها، نتيجة التدخلات غير الرشيدة فى النظم البيئية.

ومن ثم، أصبحت المداخل الرئيسية لحل المشكلة البيئية تكمن فى ضرورة مشاركة كافة المواطنين، التى تتوقف على مدى فهمهم وإدراكهم لأهمية قضية البيئة وحمايتها، وهنا تأتى خطوة تعديل اتجاهاتهم وسلوكياتهم تجاه البيئة.وهنا يمارس الإعلام بوسائله المختلفة دورا هاما فى التنوير والتوعية البيئية من خلال التركيز وتسليط الضوء على تلك القضايا، حيث تعددت وظائفه من مجرد

الإخبار والتثقيف والتعليم، إلى التغيير الاجتماعى والمساعدة على ترك المفاهيم والقيم والعادات البالية، والعمل على بث ونشر وإرساء القيم والأفكار التى تتلائم مع متطلبات التنمية ما يمهد للتصدى والمواجهة للمشكلات البيئية. وقد كشفت هذه الدراسة بشقيها النظرى، والتحليلى لأراء عينة من العاملين فى نفس المجال (الإعلامى والبيئى) للوقوف على : أهم أسباب المشكلات البيئية، وتقييم الوضع الراهن لتعامل وسائل الإعلام مع قضايا البيئة، وأهم التحديات التى تواجهها فى أداء دورها، وماهى الإستراتيجية المقترحة من وجهة نظرهم بحكم المهنة والعمل، وأخيرا الرؤية المستقبلية للإعلام وكيفية تفعيل دوره بشكل ايجابى، فكانت النتائج كالتالى :

- تنبع أهمية الدراسة، من أهمية وخطورة الأحداث البيئية التى تقع فى إطار المنظومة البيئية العالمية الحالية، والتى تتميز بتفاقم المشكلات البيئية والتدهور البيئى، واصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية. فضلا عن أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه الإعلام البيئى فى غرس قيم التنمية المستدامة فى بعدها البيئى، من أجل الإلتفاف حول رؤية موحدة للمجال والتعبئة المشتركة للطاقات والقدرات التى يزخر بها.
- برغم تعدد المداخل والنماذج النظرية حول موضوع علم الاجتماع البيئى، إلا أنه هناك حقيقة واحدة لا خلاف عليها، وهى ضرورة دراسة المجتمعات الإنسانية ضمن إطار النسق البيئى العام. كما أنه من الصعوبة بمكان تبنى نموذج واحد عند دراسة البيئة، بسبب اتساع مفهوم البيئة ذاته، وتشعب وتعدد المشكلات المصاحبة لها، أى ضرورة الإعتماد على أكثر من نموذج فى تناوله لقضية بيئية معينة.
- تعنى "الرشادة البيئية" الطريقة التى تسير من خلالها الموارد الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وتطبيق الحكم والسلطة من طرف مختلف الفاعلين (الحكومة – القطاع الخاص – مؤسسات المجتمع المدنى – المنظمات الدولية)، ويسعى هذا الحكم الراشد إلى استدامة الموارد والحفاظ عليها وعدم الإفراط فى الإستهلاك، حتى يضمن حاجات المجتمع فى الوقت الحاضر والمستقبل.
- يقوم مفهوم الرشادة "الحوكمة " البيئية على معانى، الإدارة الجيدة والرشيدة، الشفافية، المساءلة والمحاسبة، المشاركة وحرية التعبير، وإعطاء المواطنين القدرة على التعبير عن مواقفهم ضمن سيادة القانون، وبما يسهم فى خدمة المجتمع وتحقيق الصالح العام. والإعلام محرك أساسى فى تعزيز تلك المعانى. حيث تعتبر وسائل الإعلام

المسئولة عنصرا فاعلا فى تعميق أسس الحوكمة، من خلال تقييم وتقويم الأداء الحكومى واقتراح الحلول والبدائل لتطويره، بما يتماشى مع نهج الشفافية والإنفتاح، ويسهم فى التنوير والتثقيف بالحقوق والحريات العامة، وتفعيل ممارستها على أرض الواقع.

- يعد الإعلام بوسائله المختلفة، أهم أشكال الاتصال المقننة، التى تؤثر فى اتجاهات الجماهير وتوجيه سلوكهم، وتعريفهم ببعض المشكلات البيئية. وتهدف نظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام، وضع ضوابط أخلاقية للصحافة والتوفيق بين حرية الصحافة والمسئولية الاجتماعية من حيث أن الحرية حق وواجب ومسئولية فى نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بإلتزمات معينة تجاه المجتمع، تطبيقا للمواثيق الدستورية والنصوص القانونية.
- أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف فى توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة كلها، حيث تعد الاستدامة اليوم بمثابة خارطة طريق للنهوض بالمجتمعات، وإحداث النقلة النوعية فى حياة البشرية وبقية الكائنات الحية، وغيرها من عناصر النظام الكونى.
- التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئى من جهة أخرى، وتهدف إلى الإستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور يرى أن الإنسان مستخلف فى الأرض له حق الإنتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويراعى الإستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة.
- تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق نظام متسق يضم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فى خطة شاملة للتنمية، تتضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشرى بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادى، يهدف إلى الإرتقاء بنوعية الحياة للمواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.
- الإعلام البيئى بحاجة ماسة إلى التنسيق مع مختلف الهيئات التى لها علاقة بالبيئة، والعمل على قياس أراء الجمهور حول القضايا البيئية التى تشكل خطرا على حياتهم، فالمسئولية الإعلامية تتطلب تضافر الجهود التى تبدأ بالقائم بالاتصال إلى صانعى القرار إلى الفرد التى تقع عليه مسئولية حماية البيئة والحفاظ عليها.

- من أهداف الإعلام البيئى وغاياته، هو إعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها البيلوجية والفيزيائية والاجتماعية والثقافية.
- يؤدى الإعلام البيئى دورا هاما فى إيجاد وعى وطنى بأهمية البيئة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يؤدى إلى إشراك الأفراد كافة طوعا وبطريقة مسئولة وفعالة فى صياغة القرارات التى تمس نوعية البيئة بكافة مكوناتها.
- تعد الصحف من أكثر الوسائل الإعلامية تأثيرا لإستمرارها وبقاءها فى يد القارىء مدة أطول، حيث يحتفظ بها، أو يعيد قراءتها أكثر من مرة، مما يحقق عملية الإقناع والإقتناع والقبول والإنتشار للأفكار الإصلاحية التى يتبناها المجتمع.
- أوضحت أراء عينة الدراسة من الصحفيين الإعلاميين، أن كثيرا من المحررين ليست لديهم الحساسية أو الإهتمام الكافى بالقضايا البيئية لمتابعة الأحداث الإخبارية الكبيرة أو الإضطلاع بتقارير تحقيقية بعمق عنها، ومعظمهم لديهم خبرة قليلة بالموضوع. كما أنه فى معظم الأحيان تكون مصادر الصحفيين محدودة أو أنهم يقومون على خدمة مصالح مجموعات معينة.
- قلة المحررين الصحفيين المتخصصين، قلة المساحة المخصصة لقضايا البيئة، ضغوط السياسة التحريرية، وعدم اقتناع بعض القيادات بخطورة هذه القضايا.
- معظم ما تنشره الصحف من المواضيع البيئية، معظمها أخبار مناسبات وأحداث وتفتقر إلى التعليق والتحليل البيئى، على الرغم من هامش الحرية الواسع الذى تتمتع به، ولعل السبب يعود إلى ندرة الصحفيين المختصين بالشأن البيئى.
- كما كشفت أراء العاملين بوزارة البيئة، أن معالجة وسائل الإعلام لقضايا البيئة ومشكلاتها ليست بالصورة التى يطمح إليها أنصار البيئة لأسباب كثيرة، منها، قلة الكادر الصحفى المختص بالبيئة، ولأن الشفافية فى الموضوعات البيئية غير متوفرة بالحدود المطلوبة لإنسياب المعلومات إلى وسائل الإعلام، التى تعتمد على دوائر العلاقات العامة والإعلام الرسمى للحصول على معلومات جاهزة
- ترتبط كثير من صفحات البيئة فى الصحافة بدعم أجهزة البيئة الحكومية، مما يفقدها الحيادية ويجعلها عاجزة عن توجيه النقد إلى هذه الأجهزة.

- تولى الصحف اهتمامها بالتوعية للمسائل البيئية أكثر من محاولتها تعديل السلوك الضار بالبيئة أو حتى التشجيع على مناقشة القضايا البيئية.
- غالبا ما تفتقر السياسة الإعلامية البيئية إلى التخطيط السليم. وأن ما ينقله الإعلام بكل وسائله ما هو إلا مشاركة للحدث البيئى وتقديمه للجمهور بالصورة التى حدث بها وليس ضمن خطة إعلامية محددة ومستمرة، وبالتالى يكون واقعها محدودا يتلاشى بعد فترة قصيرة.
- وتأكيدا لأراء العينة، ترى صعوبة إيصال المعلومة البيئية الصحيحة للجمهور وذلك بسبب الهوة بين ما يعرفه الخبير البيئى وما يعرفه الجمهور، فهم لا يستوعبون كثيرا من الجزئيات العلمية وشروطها وتقدير الجوانب الفنية البحتة. فالإثارة الصحفية واختيار العناوين الجذابة هى المسيطرة على ذلك وعدم الإلتفاف إلى المصلحة العامة.
- لابد من وضع تشريعات وقوانين لحماية البيئة من الإستخدام غير الرشيد للإنسان وسيطرته عليها بشكل يتسبب فى تعرضها للمخاطر الحالية والمستقبلية. إلا أن التشريعات والقوانين البيئية والإتفاقيات الدولية والإقليمية، تصبح كلها عديمة الفاعلية مالم يكن هناك اقتناع كامل على كافة المستويات. فكم من قانون تم إصداره وكم من اتفاقية تم الإنضمام إليها بدون أخذ أى خطوات ايجابية، نتيجة غياب الوعى والثقافة البيئية بين المسئولين عن التنفيذ وعدم تعاون قطاع الشعب من ناحية أخرى، ومن هنا ينبع دور الإعلام البيئى فى طرح السلبيات وبيان المردود فى حالة تنفيذ السياسات المطروحة. فالإنسان فى هذا العصر قد أصبح أسيرا لبيئته وما اقترفه من ظلم على البيئة تجعله مهددا بصورة رئيسية إن لم يكن جادا فى التغيير ووقف ما أصاب البيئة من تدهور ومنع الإعتداء عليها بالشكل الذى يحقق توازنا حقيقيا بين البيئة والتنمية.

أهم التوصيات :

إذا كان الإعلام هو أحد أركان كتيبة التوعية البيئية، فذلك لأنه ينقل الخبرات والمعارف والقيم الجديدة الخاصة بحماية البيئة على مستوى الأسرة والمجتمع ككل، والدعوة للتخلى عن السلوكيات الضارة بها، وتوجيه الإعلام للجماهير من أجل تشكيل قوى ضاغطة لحث أصحاب القرار على انتهاج سياسة إنمائية متوازنة تحترم البيئة، وتحافظ على مواردها الطبيعية. ولعل هذا التأثير الإيجابى يتم من خلال مجموعة من المبادىء التالية :

- إعداد الكوادر المتخصصة فى مجالى الإعلام والبيئة، إعدادا مناسبا للقيام بالهدف المطلوب، لأن الرسالة الإعلامية فى مجال البيئة رسالة خاصة لأن موضوع البيئة له معجمه الإصطلاحى ومفرداته اللغوية غير المألوفة فى العديد من الأوساط. إضافة إلى أهمية الإستفادة بالشخصيات ذات التأثير على القاعدة العريضة من الجماهير، ويطلق عليهم "قادة الرأى" – أى أولئك الأشخاص الذين يكون لهم تأثير شخصى على من حولهم من الناس، وقد يكونوا من : النقاد والكتاب أو العلماء أو ذوى المكانة الاجتماعية المرموقة أو نجوم بارزين فى مجالات مختلفة.
- إلزام وسائل الإعلام بالمسئولية الاجتماعية تجاه ما تعرضه من موضوعات، ومراقبة الأداء الإعلامى، وتوقيع عقوبات على الأداء الإعلامى غير المسئول.
- إلزام الصحفيين بالقيم المهنية المتعارف عليها : كالدقة والموضوعية والأمانة والعدل ومراعاة النواحى الأخلاقية والفنية فى تناول الموضوعات البيئية، والبعد عن الإثارة والمبالغة والتضخيم فى المعالجة.
- تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك الضارة بالبيئة وحماية الموارد الطبيعية، وتبنى مبدأ الاستدامة فى توظيف هذه الموارد واستغلالها، عبر المسئولية المشتركة لقطاعات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى كافة، من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وتطوير أفضل الممارسات الصديقة للبيئة فى عملية التنمية القائمة على ضمان حق الأجيال القادمة.
- تخطيط حملات إعلامية تخص الجوانب البيئية الأكثر إلحاحا فى المجتمع، وبشكل مستمر ومبرمج ومتعدد الجوانب، لتهيئة المناخ للمواطنين لتقبل التغيير فى عاداته وسلوكياته البيئية التقليدية.

- انشاء شبكة إعلامية بيئية لها قنواتها الإعلامية ومصادرها من البحوث البيئية، أى لابد من العمل وفق استراتيجية واضحة المعالم، بهدف إيجاد وعى ثابت ومنفتح على أهمية التكامل البيئى فى العالم كله، ولتحسين نوعية البيئة عن طريق تغيير حقيقى فى أفعال الناس تجاه بيئتهم، بحيث يؤدى ذلك إلى إيجاد الشخصية المنظبطة ذاتيا والتى تتصرف بالمفردات البيئية بروح المسئولية.
- سن التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة بشدة وصرامة حتى يتحقق الإنضباط البيئى فى الحالات التى لا تكفى فيها الجهود الإقناعية لتحقيق هذا لهدف.
- حث الدول على إدماج اتفاقيات الحوكمة البيئية الدولية ضمن نظامها الداخلى بما يحقق لها صيانة بيئتها، وإلزام الحكومات بترشيد استخدام الموارد البيئية. أى يجب إدماج الإعتبارات البيئية فى أى إصلاح مؤسسى للسياسات العامة للدول وخططها التنموية الشاملة، وهذا ما تقدمه الرشادة البيئية من بدائل وحلول.
- هناك حاجة إلى استيعاب الكيفية المثلى للتعامل مع التهديدات والمخاطر البيئية، فكلما تم تفعيل الرشادة البيئية على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى، كلما تحققت الحماية الفعالة للبيئة، وكذلك تحقق الأمن الإنسانى للأفراد والمجتمعات.
- تقديم النماذج الإيجابية، ودعم كافة الجهود المساندة للبيئة.
- ضرورة مشاركة الأحزاب فى كافة الجهود المبذولة لحماية البيئة ومساندة الأجهزة الرسمية فى هذا المجال. وتشجيع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية على المساهمة فى التصدى لمشكلات البيئة.
- ضرورة استخدام وسائل الإعلام البيئى كافة، لإستراتيجيات الإقناع القادرة على التأثير والإقناع بأنماط سلوكية جديدة وتغيير أنماط سلوكية سائدة.
- ربط الوزارة والهيئات المختصة بالبيئة بالجامعات ومراكز البحث العلمى، وإيجاد نوع من التنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية بالبيئة، وصولا إلى وضع إستراتيجية رشيدة تقوم بتحقيق التنمية المستدامة

تاسعا : مراجع الدراسة :

(*) (المخاطر) : يشير " أولرش بيك "، إلى أن المخاطر لا تعنى كارثة، بل توقع الكوارث. فالمخاطر توجد فى حالة توقع، فهى ليست حقيقية، بل تصبح فى المستقبل حقيقية وذات طابع يقينى.

١. محمد ياسر الخواجه : البحث الاجتماعى، أسس منهجية وتطبيقات عملية، دار المصطفى للطباعة، ٢٠٠١، ص٦٣

٢. قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع، ترجمة : مصطفى خلف عبد الجواد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٩٨-١٠٠

٣. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : أهمية وسائل الإعلام فى التربية البيئية، فى : الإنسان والبيئة، وقائع ندوة مكتب التربية العربى لدول الخليج (مسقط ١٧-٢٠ ديسمبر ١٩٨٨)، الرياض ١٩٩٠.

٤. سهام نصار : دور الصحافة فى التوعية بمشكلات البيئة فى مصر، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد ١٢، ١٩٩٢.

٥. محمد خليل الرفاعى : أثر وسائل الإعلام فى تكوين الوعى البيئى، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢١٥، يناير ١٩٩٧.

٦. رحاب إبراهيم سليمان : الصحافة المصرية وترتيب أولويات الصفوة تجاه قضايا البيئة فى إطار مفهوم التنمية المتواصلة فى مصر، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

٧. ناصر الجبر : الإعلام والوعى البيئى، دراسة تطبيقية على وسائل الإعلام الجماهيرية فى المملكة العربية السعودية وأثرها على الوعى البيئى، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى السعودى، الرياض، ٢٠٠٠.

8. Gemmill, Barbara & Bamidele, Abimbola : The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance, in : Global Environmental Governance Options & opportunities Yale school of forestry & environmental studies, 2002

9. Gustavo, James : The Global Environmental Agenda, Origins and Prospect in : Global Environmental Governance Options & Opportunities Yale school of forestry & environmental studies,2002

10. Hales, David, Prescott, Robert : Assessing Progress Toward Sustainability, in : Global Environmental Governance Options & opportunities Yale school of forestry& environmental studies, 2002

11. Iwami, Toru: Globalization and pollution Industries in East Asia, Japan, Faculty of Economics,UniversityofTokyo,2006.
١٢. بوزغاية باية : تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتورى قسنطية، ٢٠٠٨.
١٣. نور الدين دحمار : قضايا البيئة فى الصحافة المكتوبة،، دراسة تحليلية لجريدتى وقت الجزائر والشعب، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.
١٤. نصر الدين عبد القادر عثمان : توظيف الإعلام الجديد فى نشر الوعى بقضايا التنمية المستدامة، الوعى البيئى نموذجا، دراسة ميدانية، مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، العدد ١٥، يونيو٢٠١٧.
١٥. على عجوة : الإعلام وقضايا البيئة، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٤، ص١٢.
١٦. سناء محمد الجبور : الإعلام البيئى، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص١٢.
١٧. على عجوة، مرجع سابق، ص١٢٠.
18. Kato, Kazu and Harashima, Yohei : Improving Environmental Governance in Asia A synthesis of Nine country Studies, Institute for Global Environmental Strategies,2001
١٩. زهير عبد الكريم الكايد : الحكمانية، قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٠.
٢٠. مراد بن سعيد : الحوكمة البيئية والتجارة العالمية، نحو تفسير اشكالات الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٤، ص ٢٠٩.
٢١. حيدر عبد الرازق كمونة : العلاقة بين البيئة والأمن والتنمية، مجلة الكلية الإسلامية، العراق، المجلد الرابع، العدد ١٢، ٢٠١٠، ص١٤.
٢٢. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أسيسكو، العالم الإسلامى والتنمية المستدامة – الخصوصيات والتحديات والإلتزامات، المغرب، ٢٠٠٢، ص١١٨.
٢٣. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك، ترجمة : محمد كامل عارف،سلسلة عالم المعرفة، العدد١٤٢، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩.
٢٤. طلعت مصطفى السروجى : التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، القاهرة، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٩.
٢٥. ف. دوجلاس موشيت : مبادىء التنمية المستدامة، ترجمة : بهاء شاهين، القاهرة، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، ٢٠٠٠، ص١٧.

٢٦. عبدالله عبد الخالق : التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربى، العدد١٦٧، ١٩٩٣،ص٢٤٢.
٢٧. المرجع السابق، ص ٢٤٣.
٢٨. أسامة الخولى : البيئة وقضايا التنمية والتصنيع – دراسات حول الواقع البيئى فى الوطن العربى والدول النامية، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٨٥، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢.
٢٩. برتى السوتارى : النظرية الاجتماعية والواقع الإنسانى، ترجمة : على فرغلى، المركز القومى للترجمة بالقاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٣٤، ٣٥
٣٠. طلعت إبراهيم لطفى، كمال عبد الحميد الزيات : النظرية المعاصرة فى علم الإجتماع، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٩، ص ص ١١١-١١٢.
31. Coates , J: Exploring the Roots of the Environmental Crisis : Opportunity for social transformation, critical social work, 3 (1), 2003, pp.44-50
32. Russell ,P: Waking Up in time , Finding Inner Peace in Times of Accelerating change, Novato, CA , origin press, 1998, p.43
٣٣. مايكل زيمرمان : الفلسفة البيئية، من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية، ترجمة : معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، الجزء الأول، عدد ٣٣٢، ٢٠٠٦، ص٢٠
34. Roberts, P.W: Wealth from Waste, Local and Regional Economic Development and the Environmental , Geographical Journal 170, Issue 2, 2004, pp.126-130
٣٥. بول روبنس وأخرون : البيئة والمجتمع، مقدمة نقدية، ترجمة: خالد مفتاح، المركز القومى للترجمة، ٢٠١٨، ص ص ١٨٤-١٨٥
٣٦. عبدالله بن جمعان الغامدى : التنمية المستدامة بين الحق فى استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، الرياض، جامعة الملك سعود،٢٠٠٧، ص١٧.
37. Naess, A : The Deep Ecology Movement, Some philosophical Aspects, philosophical Inquiry, III, 1986, pp.10-15
38. Warren, Karen, J : Feminism and Ecology, Making Connections, Environmental Ethics 9 (1), 1987, pp. 10-20

٣٩. مايكل زيمرمان : الفلسفة البيئية، من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية، ترجمة : معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، الجزء الثانى، عدد ٣٣٣، ٢٠٠٦، ص٩
٤٠. عبد الباسط عبد المعطى : اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، دار رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٢٢
٤١. عبد اللطيف حمزة : الإعلام له تاريخه ومذاهبه، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٦٥، ص١٢٠
٤٢. أحمد بدر : الإتصال الجماهيرى والدعاية الدولية، الكويت، دار العلم، ١٩٧٤، ص٣٥٠
43. Baran, S & Davis, D: Mass Connection Theory ,Foundations, Fermat, and Future, Wadsworth Engage Learning, Boston, USA, 2008, p. 114
٤٤. محمد حسام الدين : المسئولية الاجتماعية للصحافة، القاهرة، الدار المصرية للطباعة، ٢٠٠٣، ص١٨
٤٥. المرجع السابق، ص١٧
٤٦. صالح أبو إصبع : وسائل الإعلام والمسئولية الاجتماعية، البيان، بتاريخ ٢٤مايو٢٠١٦، فى :
http://www.albayan.ae/opinions/articles/2016-05-24-1.2645927
٤٧. عبد الرحمن عزى، السعيد بومعيزة : الإعلام والمجتمع – رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية والإسلامية، الجزائر، الورسم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٧٦
٤٨. جون – باتيست فريسوز، فريدريك جرابر، وآخرون : مقدمة فى التاريخ البيئى، ترجمة : أيمن عبد الهادى، المركز القومى للترجمة، ٢٠١٨، ص٦٢
49. Ehrlich, Paul & Anne, H. Ehrlich : The Population Bomb Reviled, Electronic Journal of sustainable development, 2009, 1(3), pp. 63-66
50. Donella, H. Meadows, et al : Limits to Growth, A report for the club of Rome's Project on the predicament of Mankind, universe Book , 1972
٥١. محمد علاء عبد المنعم : مستقبل التعاون الدولى فى ظل قمة الأرض، مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر ٢٠٠٤، ص٣٧
٥٢. سناء محمد الجبور، مرجع سابق، ص١٢٣
٥٣. نيفين أحمد غباشى : الإعلام وقضايا التنمية، القاهرة، دار الإيمان للطباعة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٦٤،٢٦٥

٥٤. جمال الدين السيد على صالح : الاعلام البيئى بين النظرية والتطبيق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩
٥٥. نيفين أحمد غباشى : مرجع سابق، ص٢٧٢
٥٦. عزاوى عمر ولمعى أحمد : الثقافة البيئية بعد استراتيجى لحماية البيئة، المؤتمر العلمى الدولى الأول حول : سلوك المؤسسة الاقتصادية فى ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدى مرباح، يومى ٢٠-٢١نوفمبر ٢٠١٢، ص٤٦
٥٧. محمد جاسم محمد شعبان : التخطيط البيئى، مشكلات البيئة وسبل معالجتها، الأردن، الرضوان للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ص ٢٥٣،٢٥٤
٥٨. بدر بن عجاج القاسمى : التنمية البيئية المستدامة، فى : دراسات حول التنمية المستدامة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، دار جامعة نايف للنشر، ٢٠١٥، ص١٧١
٥٩. صالح صالحى : المنهج التنموى البديل فى الاقتصاد الاسلامى، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٨٨
٦٠. ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم : التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٦، العدد١، ٢٠٠٩، ص٢٣
٦١. المرجع السابق، ص٢٤
٦٢. مدحت القريشى : التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، الأدرن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٧، ص ص ١٢٧،١٢٨
٦٣. محمد السيد عبد السلام : الأمن الغذائى للوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨، ص١٥٥
٦٤. منشورات الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة – جوهانسبرج- نيويورك، ٤سبتمبر ٢٠٠٢، ص٩
٦٥. عبد العزيز قاسم محارب : التنمية المستدامة فى ظل تحديات الواقع من منظور اسلامى، الأسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١
٦٦. أسامة الخولى : مرجع سابق
٦٧. جميل طاهر : تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط فى الأقطار العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٩، ١٩٩٧، ص٩١
٦٨. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك، مرجع سابق
٦٩. ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم : التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ص ٢٦-٣٣

٧٠. عامر خضير الكبيسى : المدخل إلى دراسة التنمية المستدامة، فى : دراسات حول التنمية المستدامة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، دار جامعة نايف للنشر، ٢٠١٥، ص١٨
٧١. بدر بن عجاج القاسمى : مرجع سابق، ص١٦٨
٧٢. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص٨٢
٧٣. أحمد مدحت إسلام : التلوث مشكلة العصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد١٩٩٠،١٥٢،ص٩
٧٤. محمد خميس الزوكة : البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الانسان، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٠، ص ص ٢٠،٢١
75. White, Rob : Crimes against nature: Environmental Criminology and Ecological Justice, UK: William publishing, 2008, p. 11
٧٦. عبدالله جمعان الغامدى : مرجع سابق
٧٧. وجدى خيرى نسيم : الفلسفة وقضايا البيئة –أخلاق المسئولية "هانز يوناس نموذجا"، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٢،١٣
٧٨. التنمية المستدامة.. مدخلا للمصالحة مع البيئة، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٤٤٣٨، ٢٠٠٥/١٢/٥
٧٩. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظى : قضايا التنمية فى الدول النامية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥،ص١٨٨
٨٠. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق ص ص ٧،٨
81. Valadbigi, Akbar& sahab, Globoid : Sustainable Development and Environment Challenges, European Journal of social sciences, vol. 13, No,4
٨٢. مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق،ص٧٣
٨٣. جيريمى سيبروك : ضحايا التنمية : المقاومة والبدائل، ترجمة : فخرى لبيب، المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٠، ص١٣
٨٤. مايكل زيمرمان، مرجع سابق، العدد ٣٣٣، ص١٨١
٨٥. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مرجع سابق، ص٦٠
86. Judith, M. Dean , et al : Foreign Direct Investment and Pollution Havens : Evaluating the Evidence from China, United States : office of Economic- U.S. International TradeCommission,2004,p.5
٨٧. طلعت مصطفى السروجى : التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، القاهرة، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٩، ص٢١٤
٨٨. رياض عيشوش، مجدى نويرى، وأخرون : الحكم الراشد، جامعة خضير، بسكرة، ٢٠٠٨،ص٣

89. Voglar, John: The European Contribution to Global Environmental Governance, International Affairs, July, 2005, pp. 838-840

٩٠. مراد بن سعيد : تداعيات إنشاء منظمة البيئة العالمية على الدول النامية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٧، ٢٠١٣، ص١٦٩

٩١. سامى حميد عباس الجميلى : الحكم الراشد ودوره فى حماية البيئة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الثانى، ٢٠٠٨، ص٣

٩٢. ناجى عبد النور : دور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق الحكم الراشد فى الجزائر، دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة الفكر، العدد ٣، ٢٠٠٨، ص١١١

٩٣. عادل عبد اللطيف : الحكم الراشد، المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، فبراير٢٠١٣، ص٢٢

٩٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير حول نهضة الجنوب، تقدم بشرى فى عالم متنوع، نيويورك PNUD، ٢٠١٣،ص٢

95. Environmental Governance, article transform, from: http://www.certic transform.org. p.1

96. Fakir, Saliem & Stephens, Althea, et al :Environmental Governance (Background Research Paper: Environmental Governance Sound Africa, Environmental outlook) National State of Environmental Governance, 2008, p5

٩٧. الحسين شكرانى : نحو حوكمة بيئية عالمية، رؤى استراتيجية، اكتوبر ٢٠١٤، ص٣٥

٩٨. وثيقة بشأن حوكمة البيئة من أجل استدامة البيئة فى العالم الاسلامى، المؤتمر الاسلامى السادس لوزراء البيئة، التغيرات المناخية "تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة " المقر الدائم للإسيسكو، المغرب، ٨-٩أكتوبر ٢٠١٠، ص١٤

٩٩. عبد السلام يخلق : الرشادة فى عصر العولمة، بديل ممكن أم يوتوبيا، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٦، ٢٠٠٩، ص٩١

100. Griffiths, Hannah: Human and Environmental Rights : The need for corporate accountability, in Human & Environmental, security an agenda for change, Earths on,London,2008,p230

١٠١. نادية أبو زاهر : محاولة لفهم اشكالية رأس المال الاجتماعى، مجلة العلوم الإنسانية، العدد٤٦، السنة الثامنة، ٢٠١٠، ص٣

١٠٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير حول الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية المستدامة، نيويورك PNUD، ٢٠١٠، ص١٦٨
١٠٣. عبد الله بن جمعان الغامدى، مرجع سابق، ص ٢٦
١٠٤. حسين عبد المطلب الأسرج : التكامل بين التنمية وحقوق الإنسان الاقتصادية – حالة مصر-، فى : التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧، ص١٨٠
١٠٥. سامى حميد عباس الجميلى، مرجع سابق، ص٥
١٠٦. عبده العشرى : مشاركة المواطن فى حماية البيئة من التلوث بين الحق والواجب (من منظور قانونى) فى : قضايا البيئة وجودة الحياة، نحو استراتيجية مصرية شاملة، المؤتمر السنوى السادس عشر من ٢٢-٢٤ديسمبر٢٠١٤، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٧٢٩
١٠٧. محمد محسن عمران : التنمية المستدامة وأهدافها، ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها، ورقة مقدمة فى المؤتمر العربى السادس للإدارة البيئية بعنوان : التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧
١٠٨. نسمة البطريق : المسئولية الاجتماعية للإعلام فى عصر العولمة، فى أعمال المؤتمر العلمى الرابع عشر، حول : الاعلام بين الحرية والمسئولية، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ١-٣يوليو ٢٠٠٨
١٠٩. شيراز أحمد عبد الرحمن : التطور التاريخى لحقوق الإنسان، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة التكنولوجية، العدد٧٦، ٢٠١٢، ص٢٦٥
١١٠. المرجع السابق، ص٢٦٠
١١١. أولريش بيك : مجتمع المخاطر العالمى بحثا عن الأمان المفقود، ترجمة : علا عادل وأخرون، المركز القومى للترجمة بالقاهرة، ٢٠١٣، ص١٨٣
١١٢. أولريش بيك : مجتمع المخاطرة، ترجمة : جورج كتوره، وإلهام الشعرانى، لبنان، المكتبة الشرقية، ٢٠٠٩، ص١٧٤.
١١٣. محمد ياسر الخواجه : علم اجتماع البيئة بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعى، السعودية، مكتبة المتنبى، ٢٠١٣، ص٢٥٤
١١٤. نيفين أحمد غباشى، مرجع سابق، ص٢٦٣
١١٥. عصام نور : الإنسان والبيئة فى عالم متغير، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص١٨٤
١١٦. نيفين غباشى، مرجع سابق، ص٢٦٤
١١٧. هويدا مصطفى : إسهام الإعلام فى تنمية الوعى البيئى بالتطبيق على قضية التغيرات المناخية، مجلة الإذاعات العربية، العدد الأول، ٢٠١٠، ص٣٤
١١٨. د.ليزاه. نيوتن : نحو شركات خضراء، مسئولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة، ترجمة : إيهاب عبد الرحيم محمد، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣٢٩، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ٢٣٢،٢٣٣
١١٩. نيفين غباشى، مرجع سابق، ص٢٧١

١٢٠. عزوز نش، حفيظة بوهالى : الإعلام البيئى والجمهور العربى، قراءة تحليلية لإستطلاعات الجمهور نحو الاهتمام بقضايا البيئة عبر وسائل الإعلام العربية، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديموقراطى العربى، برلين، ألمانيا، العدد ٤، أغسطس ٢٠١٨، ص١٩٧
١٢١. حسين أحمد شحاته، محمد حسان عوض : وسائل الإعلام فى مواجهة التلوث البيئى، مكتبة الدار العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٦٠
122. Jonas, Hans : The Imperative of Responsibility, in search of Ethics for the Technological Age, Chicago, the university of Chicago press, 1984,p. Xi

❖ أسماء عينة الدراسة :

أولا : العاملون بجهاز شئون البيئة :

- جمال محمد الصعيدى (مستشار بجهاز شئون البيئة)
- فاهم رزق السعدى (مدير إدارة تقييم الأثر البيئى)
- حسنى السيد عبد النبى (مدير إدارة الإعلام والتوعية البيئية)
- محمد أحمد شبل زين الدين (أخصائى اعلام وتوعية بيئية)
- ميرهان شفيق الحلوجى (أخصائية اعلام وتوعية بيئية)
- محمد على صالح (أخصائى بجهاز شئون البيئة)
- على القطب الرفاعى (مدير إدارة بجهاز شئون البيئة)
- شريف عبيد الشاذلى (مدير إدارة بجهاز شئون البيئة)
- أمانى منير الطحان (أخصائية اعلام وتوعية بيئية)
- على محمود سعيد (أخصائى اعلام وتوعية بيئية)

ثانيا : الإعلاميون فى المجال الصحفى :

- حسام كمال الدين (نائب مدير الأهرام)
- ماجد نبيل (مدير تحرير شعبة بالجريدة)
- كرم سعيد (محرر صحفى)
- عزمى عاشور (محرر صحفى)
- أمنية السيد حجاج (سكرتير تحرير مجلة الديموقراطية)
- أسامة الرحيمى (محرر صحفى)
- عماد الدين صابر (محرر صحفى)
- كمال حسين الجرنوسى (محرر صحفى)
- سمية عبد المنعم (محرر صحفى)
- أيمن على السيد (محرر صحفى)

رقم الإيداع ٦٣١٦/١٩٨٨